كلية الآداب

قسم التاريخ

دراسة في التاريخ الإداري والاجتماعي والاقتصادي في مدينة الزرقاء (1948 - 1967م)

Study in the history of the Administrative, Social and Economic in the city of Zarqa (1948-1967 AD)

إعداد الطالب

محمد هاني محمد عنبر

إشراف الدكتور

جبر محمد الخطيب

الفصل الدراسي الصيفي

2014/7/10م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قرار لجنة المناقشة

دراسة في التاريخ الإداري والاجتماعي والاقتصادي في مدينة الزرقاء (١٩٤٨ - ١٩٦٧م)

Study in the history of the Administrative, Social and Economic in the city of Zarqa (1948-1967 AD)

إعداد الطالب

محمد هاني محمد عنبر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ

لجنة المناقشة :-

د. جبر محمد الخطيب ..... مشرفاً ورئيساً

أ.د. عبد المجيد زيد الشناق ..... عضواً (الجامعة الأردنية)

أ.د. أحمد محمد الجوارنه ..... عضواً

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهداء

إلى من يسعد القلب برؤياهم.. إلى من كان دعائهم سر نجاحي.. أدعو من كل قلبي أن يحفظكم الله لي.. ضياء ينير حاضري والمستقبل.. بسمة صدق توقظ في داخلي.. أدامكم الله تاجاً فوق رأسي..

(والديَ الحبيبين)

إلى من تشاركني حلو الحياة.. إلى من سارت معي نحو هذا الحلم وها قد تحقق.. أدعو الله أن يديم السعادة علينا وأن نبقى سوياً أبد الدهر..

(زوجتي الغالية)

إلى من شاركني طفولتي وشبابي .. أدعو الله أن يحفظهم ويبقيهم بجانبي.. عزوتي وسر قوتي..

(إخوتي الأعزاء)

إلى من أنتظره بفارغ الصبر.. إلى من أحلم أن أكحل عينيَ بمرآه.. إلى فلذة كبدي ونور عيوني.. أدعو الله أن يرزقني رؤية مُحياك وأنت بوافر الصحة والعافية..

(طفلي الحبيب)

محمد هاني عنبر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشكر والتقدير

بعد أن منّ الله تعالى علي بإنجاز هذه الدراسة، أتوجه بالشكر والعرفان إلى من دعمني بفكره وعلمه وتوجيهه المتواصل لي، الدكتور الفاضل جبر الخطيب.

الذي أشرف على رسالتي وقدم لي النصح والإرشاد المتواصل ومنحني الكثير من وقته وجهده، حتى استطعت إتمام هذه الدراسة المتواضعة.

فله مني كل التقدير والاحترام، وأسأل الله أن يديم عليه موفور الصحة والعافية ، والشكر إلى أسرة جامعة اليرموك عامة، وإلى أعضاء لجنة المناقشة.

محمد هاني عنبر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الإهداء ..... ج
الشكر والتقدير ..... د
فهرس المحتويات ..... هـ
الملخص ..... ز
المقدمة 1
تحليل المصادر 4
التمهيد 8

الفصل الأول : الحياة الإدارية في مدينة الزرقاء 1948 - 1967م

الجهاز الإداري في مدينة الزرقاء 1948 - 1967م 13
المجلس البلدي 15
المختار 22
السلطة القضائية 23
محاكم الزرقاء 23

الفصل الثاني : الحياة الاجتماعية في مدينة الزرقاء 1948 - 1967م

السكان في مدينة الزرقاء 27
النمو السكاني وعوامله 27
المساحة 32
التركيبة السكانية 33
المخيمات - مخيم الزرقاء 36
التوسع العمراني في مدينة الزرقاء 38
الأسرة 40
الزواج 41
الطلاق 48
التعليم 51
الحركة الكشفية 57
الصحة 58
الأمراض 61

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجمعيات الخيرية 61
النشاط الرياضي 64

الفصل الثالث : الحياة الاقتصادية في مدينة الزرقاء 1948 - 1967م

الزراعة 68
المياه 73
الثروة الحيوانية 75
التجارة 81
الأسواق والمهن 82
الشركات والمصانع 87
الكهرباء 92
أسعار المحروقات 94
الأشغال العامة والطرق 96
البريد والهاتف 100
النقد 102
الأوزان والمقاييس 104
القبان 105
المصارف والبنوك 107
الخاتمة 110
المصادر والمراجع 112
الملاحق 125
الملخص 131

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملخص

عنبر، محمد هاني، "دراسة في التاريخ الإداري والاجتماعي والاقتصادي في مدينة الزرقاء (1948 - 1967م)" رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك.

(المشرف الدكتور: جبر محمد الخطيب)

احتلت دراسة تاريخ المدن الأهمية في التاريخ، ذلك لأن هذا النوع من الدراسات يُبرز طبيعة الحياة الإدارية والاجتماعية والاقتصادية في تلك المدن.

وتعُد مدينة الزرقاء من المدن الأردنية ذات الأهمية في التاريخ الحديث والمعاصر فقد لعبت دوراً مهماً في تشكيل تاريخ الأردن خاصة مع قيام إمارة شرق الأردن عام 1921م، حيث شهدت إقامة قواعد الجيش والتي بقيت حتى استقلال البلاد.

قدمت الرسالة شرحاً عن طبيعة الحياة في الزرقاء في الجانب الإداري والاجتماعي والاقتصادي في الفترة (1948–1967م)، وكانت البداية بالحديث عن الجانب الإداري في الزرقاء عندما كانت تابعة للواء البلقاء ثم لقضاء عمان إلى أن تم استحداث ناحية في الزرقاء حتى أصبحت لواء عام 1964م، وتم الحديث عن بلدية الزرقاء ودورها في تقديم الخدمات للمواطنين كإيصال الكهرباء والماء وتحديد تعرفتهما، وبناء المدارس وتعبيد الشوارع ومراقبة الأسواق وتحديد الرسوم المستوفاة لصالح البلدية، وتطرقت الرسالة لمنصب المختار الذي يُعد الوسيط ما بين الدولة والمواطن، ووجدت المحاكم في الزرقاء باعتبارها السلطة الموكول إليها البت في أمور القضاء.

أما في الجانب الاجتماعي فتم دراسة عدد السكان والنمو السكاني والتركيبة السكانية في مدينة الزرقاء والتي شهدت تنوعاً كبيراً فتكونت من السكان الأصلاء كعشائر بني حسن وأبناء المدن الأخرى الذين سكنوا الزرقاء للخدمة في معسكرات الجيش فيها أو للعمل في الشركات والمصانع التي وُجدت في المدينة، وسكن الزرقاء المهاجرين من الشيشان منذ مطلع القرن العشرين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

، وهاجر إليها عدد من أبناء الشعب الفلسطيني بعد حرب 1948م، وسكنها أقليات من الشوام والدروز الذين جاؤوا من سوريا ولبنان، وأوردت الرسالة معلومات عن مخيم الزرقاء كأول مخيم للاجئين الفلسطينيين في الأردن الذي تأسس عام 1949م.

وتناولت الرسالة الأسرة التي تُشكل اللبنة الأساسية في بناء المجتمعات، وتم دراسة عدد من عقود الزواج الصادرة عن محكمة الزرقاء الشرعية والتي نتج عنها التعرف على المهن المتوافرة في المدينة والوضع المادي من خلال المهور التي تُعطى للزوجات خلال فترة الدراسة، أما بالنسبة لحجج الطلاق في نفس الفترة فتم تقسيمها تبعاً لسبب الطلاق وأنواعه.

وكان للتعليم نصيب من الدراسة ، فتم إيضاح التطور التعليمي في الزرقاء وأنظمة التعليم في المملكة الأردنية وكذلك أهم المدارس التي نشأت في المدينة سواء الحكومية أو العسكرية التي تم تأسيسها بإشراف الجيش العربي، وكان للحركة الكشفية الدور الفعال في تطور قطاع التعليم.

وفي الجانب الصحي عملت الحكومة على توفير العيادات الصحية وبناء مستشفى الزرقاء عام 1960م، وتشكلت الجمعيات الخيرية التي سعت إلى تقديم الخدمات للمحتاجين.

أما النشاط الرياضي فلقي الاهتمام من مسؤولي الحكومة والمدينة وتأسست العديد من الأندية في الزرقاء.

وفي الجانب الاقتصادي أوردت الرسالة الكثير من المعلومات عن هذا الجانب سواء في مجال الزراعة أو التجارة والمواصلات والنقد وغيرها، ففي جانب الزراعة تحدثت الرسالة عن معدل الأمطار وأثرها على الزراعة، بالإضافة لذكر بعض الجمعيات التعاونية التي أعانت المزارعين، وأيضاً اهتم السكان بالثروة الحيوانية وعملوا على تربية المواشي، ومارس أهالي الزرقاء التجارة وتم تأسيس غرفة تجارة الزرقاء عام 1958م لتنظيم العملية التجارية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وشهدت الحياة الاقتصادية تطوراً كبيراً في الزرقاء من خلال إنشاء الشركات والمصانع بمختلف أعمالها وإنتاجها، مما عاد على المدينة وأهلها بالخير فقللت من البطالة وشكلت بعض الشركات الثقل الصناعي في المملكة خاصة شركة مصفاة البترول التي زودت البلاد باحتياجاتها من المحروقات مما حول الزرقاء إلى مدينة جاذبة للسكان.

ترافق هذا التطور مع الاهتمام بالبُنى التحتية في المدينة من خلال الإهتمام بالطرق والمواصلات وتزويد المدينة بما تحتاجه من الخدمات في جانب البريد والهواتف، ووضع المجلس البلدي معايير محددة للأوزان والمقاييس وتحديد الأسعار لضبط عملية البيع والشراء، وتُوجت جهود التطور الإقتصادي بافتتاح بعض البنوك فروعاً لها في المدينة.

وأخيراً حاولت الدراسة تناول التطور الإداري والاجتماعي والاقتصادي في مدينة الزرقاء (1948– 1967م)، خاصة وأن المدينة عانت من قلة الدراسات العلمية المعتمدة على المصادر الأساسية للمعلومات، ولهذا تم التوجه لدراسة مدينة من أهم المدن في المملكة الأردنية الهاشمية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المقدمة :

احتلت دراسة تاريخ المدن مكانة مهمة في دراسة التاريخ الحديث والمعاصر، وذلك لما لها من أهمية بالغة في إبراز طبيعة المدن وهويتها وما يرافق نشأتها من التطور الإداري والسكاني والاجتماعي والاقتصادي، وارتبطت دراسة تاريخ المدن في التاريخ الحديث والمعاصر بالمصادر الأولية للمعلومات خاصة الوثائق بنوعيها الرسمية وغير الرسمية الموجودة في الدولة.

إن اختيار هذا الموضوع للدراسة يهدف إلى التعرف على تاريخ مدينة من أهم مدن المملكة الأردنية الهاشمية، ألا وهي مدينة الزرقاء في الفترة (1948 - 1967م)، وتم تحديد هذه الفترة لما لها من أهمية في تشكل تاريخ الأردن المعاصر إذ بدأت الدراسة بعام 1948م الذي شهد حرب فلسطين (النكبة)، وأصبحت الزرقاء مقر تجمع القوات العسكرية للجيش العربي ومنها انطلقت إلى القدس وكل فلسطين، وكان لهذه الحرب الأثر البارز على الأردن، خاصة مع الهجرة الفلسطينية وما آلت إليه من التغيير الكبير في ديمغرافية المملكة الأردنية بشكل عام ومدينة الزرقاء على وجه الخصوص، ذلك لأن هذه المدينة شهدت إنشاء أول مخيم للاجئين الفلسطينيين عام 1949م، واستمرت الدراسة في مواكبة التطورات التي شهدتها المملكة الأردنية في مختلف جوانب الحياة الإدارية منها والاقتصادية والاجتماعية، وانتهت الدراسة عند عام 1967م الذي شهد بداية مرحلة جديدة أثرت على الأردن وغيره من دول المنطقة، ألا وهي حرب 1967م في فلسطين (النكسة)، وما رافقها من الهجرة الفلسطينية بعد هذه الحرب إلى الأردن، لذلك فإن هذا العام وما بعده يحتاج إلى دراسة أخرى متكاملة.

هدفت الدراسة إلى إيضاح دور مدينة الزرقاء في بناء الدولة الأردنية في الفترة (1948 - 1967م) من خلال التعريف بالتطور الإداري والاجتماعي والاقتصادي في المدينة،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في الاعتماد على المصادر الأولية للمعلومات من منابعها الأساسية سواء من مؤسسات الدولة أو المؤسسات الخاصة.

أما منهجية البحث فاعتمدت على البحث الميداني، من خلال جمع الوثائق والمعلومات من المصادر الأولية، ومن ثم تحليلها ودراستها من أجل تقديم الموضوع بشكل علمي، ومن أهم هذه المصادر سجلات مقررات المجلس البلدي وسجلات المحاكم الشرعية وسجلات الإحصاءات العامة، وكذلك سجلات المواليد والوفيات الصادرة عن دائرة الأحوال المدنية والجوازات في الزرقاء، وسجلات وزارة التربية والتعليم، وأيضاً الجريدة الرسمية للفترة (1948 -1967م) وغيرها من المصادر الرسمية والخاصة.

اعتمدت عملية البحث على تحليل هذه المصادر الأولية واستخلاص المعلومات للوصول إلى الهدف الرئيس من الدراسة ألا وهو دراسة تاريخ مدينة الزرقاء بالشكل الموضوعي، إن اعتماد الدراسة على هذه المصادر والوثائق يعتبر أهم ما يميزها عن غيرها من الدراسات السابقة التي غلب عليها أسلوب جمع المعلومات والاعتماد على المراجع أكثر من المصادر الأصلية.

وتعتبر هذه الدراسة مكملة لدراسات سابقة عن تاريخ الزرقاء وهي " كتاب تاريخ الزرقاء ومنطقتها في النصف الأول من القرن العشرين" لجمال أبو نواس، والذي درس مدينة الزرقاء حتى منتصف القرن العشرين، وقام الباحث محمد البطران بدراسة التطور العمراني للمدينة في دراسته " النمو العمراني لمدينة الزرقاء خلال النصف الثاني من القرن العشرين "إلا أن هذه الدراسة عُنيت بالجانب الجغرافي للمدينة وليس التاريخي.

وكذلك كتاب "الزرقاء المدينة والمحافظة" لحموده زلوم ، كتاب "محافظة الزرقاء الفتية وعشائرها الأبية" لأحمد أبو خوصه، وكتاب "الزرقاء حصن الهجرتين وقلعة العودتين" لمصلح النوايسة، وتم الإستفادة من هذه الدراسات لكنها لم تكن تُعنى بدراسة التطور الإداري والاجتماعي

والاقتصادي بشكل موسع وعلمي، بالإضافة إلى افتقارها للمصادر الأولية والوثائق الأصلية، وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة.

جاءت الدراسة بالتمهيد عن مدينة الزرقاء منذ عهد الإمارة حتى عام 1948م، وتناول الفصل الأول التطور الإداري في مدينة الزرقاء في الفترة (1948 -1967م) من حيث دراسة التقسيمات الإدارية والمجلس البلدي في المدينة، بالإضافة إلى دراسة المحاكم التي نشأت في تلك الفترة.

أما الفصل الثاني فبحث في الجانب الاجتماعي في المدينة من خلال دراسة السكان والنمو السكاني والعمراني والتركيبة السكانية في الزرقاء، وكذلك دراسة الأسرة من حيث دراسة سجلات الزواج والطلاق، والبحث في قطاعات التعليم والصحة والجمعيات الخيرية والنشاط الرياضي في الزرقاء.

ويُعنى الفصل الثالث بالحياة الاقتصادية في الزرقاء (1948 - 1967م) ويشتمل على مجالات الزراعة والمياه والثروة الحيوانية، والتطور التجاري وأهم الشركات والمصانع في المدينة، وتطور قطاع الكهرباء باعتباره من الركائز الأساسية في حياة المواطنين، ومن ثم الحديث عن المواصلات والطرق والبريد والهاتف والنقد والأوزان والمقاييس وأخيراً المصارف والبنوك، حيث تعد هذه المجالات من ضروريات التطور الإقتصادي في أي مدينة ومن ذلك مدينة الزرقاء.

تحليل المصادر:

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية:

من الوثائق المهمة التي تم الاعتماد عليها وخاصة الأعداد الصادرة في الفترة ما بين (1948 -1967م) وجاء فيها الكثير من الأنظمة والتشريعات والتقسيمات الإدارية في المملكة الأردنية الهاشمية بشكل عام، ومن ضمنها ما يتعلق بمدينة الزرقاء، وورد في الجريدة كذلك أسماء الشركات التي وُجدت في الزرقاء بشكل مفصل، متضمنة اسم الشركة ورأسمالها وتاريخ تأسيسها، وأوردت الجريدة أسعار بعض المواد التموينية وتعرفة الماء والكهرباء وأسعار المحروقات في فترة الدراسة، وجاء ذكر لأهم البنوك في الزرقاء وتحديد أهم الأوزان والمقاييس، وتم تعداد أهم الصيدليات في مدينة الزرقاء.

سجلات مقررات المجلس البلدي في بلدية الزرقاء (1948 -1967م) :

لم يتم الاطلاع على جميع السجلات وذلك لتبعثرها في البلدية وتم استخدام هذه السجلات في أغلب فصول الرسالة، ومن أهم الأمور التي تم الاستفادة منها في هذه السجلات كيفية إدارة البلدية وأهم القرارات الإدارية التي تصدر عن المجلس البلدي مثل تعرفة الماء والكهرباء، وقرارات تأسيس المرافق الأساسية للمواطن كالمدارس ومكتبة البلدية ومستشفى الزرقاء، وتتضمن السجلات أهم الأسعار التي تحددها البلدية والرسوم التي تستوفيها جراء قيامها بالخدمات الموكولة لها، وأيضاً فإن السجلات قد أوردت الدور المهم الذي يقوم به المجلس البلدي في مساعدة الفقراء والمحتاجين وإعانة أهل المتوفين في مدينة الزرقاء، وأهم الوظائف التي وُجدت في البلدية.

النشرات الإحصائية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة (1950 -1967م) :

جاءت النشرات الإحصائية بالكثير من المعلومات خاصة فيما يتعلق بأمور التعداد كالإحصاء السكاني ومساحة المنشآت، وموازنة بلدية الزرقاء وأهم الجمعيات التعاونية الزراعية ونسبة الأمطار

في المدينة، كذلك أعداد الهواتف الرسمية والخصوصية، وغيرها من المعلومات عن مدينة الزرقاء والتي أثرت الدراسة بالكثير من الإحصاءات الرسمية.

سجلات دائرة الأحوال المدنية والجوازات (سجلات المواليد والوفيات) :

تم الاطلاع على عدد من سجلات المواليد بلغ عددها قرابة الـ 14سجلاً، لكن مشكلة هذه السجلات أنها عانت من التمزيق لذلك لا يمكن حصر أعداد المواليد منها، ومع هذا تم الاستفادة منها في معرفة من يقوم بالإبلاغ عن حالات الولادة كالمختار أو الأهل، وتم التعرف على عدد من المخاتير في الزرقاء خلال الفترة (1948 -1967م)، وورد فيها عدد من الجنسيات التي كانت تقيم في الأردن، أما بالنسبة لسجلات الوفيات فلم يتم الاطلاع إلا على سجل واحد فقط.

سجلات الزواج والطلاق الصادرة عن محكمة الزرقاء الشرعية :

تم الاستفادة من هذه السجلات في دراسة الحالة الاجتماعية في مدينة الزرقاء خاصة فيما يتعلق بأوضاع الزواج والطلاق، تم دراسة 52 سجل زواج "قرابة 2000 عقد زواج"، وكذلك تم رصد "2472 حالة طلاق" في الفترة (1948 -1967م)، وهذه الأعداد عبارة عن عينة للسجلات ولم يتم دراستها بأكملها نظراً لعددها الكبير وتم مراعاة كامل فترة الدراسة عند انتقاء عقود الزواج وحجج الطلاق ، وذلك لإعطاء صورة أفضل عن الحياة الاجتماعية في مدينة الزرقاء.

جاء في عقود الزواج الكثير من المعلومات التي أفادت موضوع الرسالة خاصة فيما يتعلق بأهم الأعمال التي مارسها الرجال في فترة الدراسة والتي كانت تدون في عقود الزواج، وأيضاً قيمة المهور وتوابعها المقدمة للزوجات والتي تُعطي تصوراً عن الحالة المادية السائدة في مدينة الزرقاء، وأوردت العقود أسماء من يتولى كتابة العقود"المأذون".أما بالنسبة لحجج الطلاق فتم تقسيمها حسب حالة الطلاق " السبب"، وجاء فيها أسماء أهم القضاة الشرعيين الذين أشرفوا على حالات الطلاق.

المقابلات الشخصية :

تم إجراء عدد من المقابلات الشخصية مع بعض الشخصيات الاعتبارية في مدينة الزرقاء، ومن هذه الشخصيات تم مقابلة مدير بنك القاهرة عمان فرع الزرقاء ومساعد مدير البنك العقاري، وذلك للتعرف على سنة تأسيس هذه البنوك في المدينة.

وأيضاً أُجريت مقابلة مع ذيب بشير الذي يُعد من أهم من كتب عن الشيشان في الزرقاء، وعصمت آرسبي أحد إداريي نادي القوقازي في الزرقاء وتم الاستفادة منهما في دراسة تأسيس الزرقاء ودور الشيشان فيها، ومن الشخصيات الأخرى التي تم مقابلتها والاستفادة منها الكاتب حموده زلوم الذي كتب عن الزرقاء في التاريخ المعاصر.

المقالات الصحفية والمجلات :

من المقالات الصحفية التي كُتبت عن مدينة الزرقاء في فترة الدراسة (1948-1967م) مقال " ذكريات من شارع الحمرا " لمحمود الزيودي والذي تحدث فيه عن الزرقاء في منتصف القرن العشرين ونُشر في جريدة الدستور، ومقال " المخيمات الفلسطينية في الأردن " لأحمد سعد الدين في مجلة العودة وجاء فيه الحديث عن نشأة وأوضاع مخيمات اللجوء الفلسطيني في الأردن، ومقال " النادي القوقازي 77 عاماً.. وما زال العطاء مستمراً " لعماد جمال والذي تطرق فيه إلى أحد أقدم الأندية في الأردن بشكل عام والزرقاء بشكل خاص ونُشر المقال في جريدة الدستور.

سجلات صادرة عن وزارة التربية والتعليم :

وهي عبارة عن تقارير سنوية للأعوام الدراسية " 1962-1963 م" ، "1965-1966م" ، احتوت هذه التقارير عن قوانين الوزارة وإحصاءات بأهم المدارس في مدينة الزرقاء، وبعض الدراسات الصادرة عن الوزارة، ونموذج مدارس وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2011 صادر عن مديرية تربية وتعليم الزرقاء الأولى.

- نشرة صادرة عن غرفة تجارة الزرقاء : - ورد فيها معلومات عن إنشاء الغرفة وأهم الأعمال التي تقوم بها، ونشرة صادرة عن الخدمات الطبية الملكية تتحدث عن دور القوات المسلحة في تقديم الخدمات الطبية لسكان مدينة الزرقاء، ودراسات صادرة عن وزارة الثقافة والإعلام ووزارة الشؤون الإجتماعية والعمل .

- أما الأماكن التي لم يتم الاستفادة منها والحصول على المعلومات إما لعدم التعاون أو لعدم توفر هذه المعلومات فهي غرفة صناعة الزرقاء، مديرية مالية الزرقاء، مديرية البيئة ، وكالة الغوث، ومديرية الثقافة.

وأخيراً فقد واجهت عملية إعداد الرسالة الكثير من الصعوبات، سواء في الحصول على السجلات من الدوائر الرسمية في بعض الأحيان نتيجة الإجراءات الروتينية المعقدة في الحصول على الموافقة للاطلاع عليها مما أدى إلى ضياع الوقت، أو في عدم السماح بدراسة بعض السجلات التي تُعنى بموضوع وفترة الدراسة.

التمهيد :

الزرقاء (1921 - 1948م) :

بعد قدوم الأمير عبدالله بن الحسين إلى شرقي الأردن عام 1921م، قام بإصدار المرسوم الأميري بتشكيل أول حكومة في شرقي الأردن في 11 نيسان من عام 1921م وسُمي رئيسها " الكاتب الإداري" وهو رئيس مجلس المشاورين[1]، وكان أول رئيس في حكومة شرقي الأردن هو " رشيد طليع"[2].

وقد قُسمت إمارة شرق الأردن من الناحية الإدارية إلى ثلاثة ألوية وهي إربد والسلط والكرك ، على أن يتولى الإدارة في كل لواء مسؤول عُرف باسم المتصرف [3]، وفي هذه الأثناء كانت الزرقاء حاضنة لرجالات الثورة السورية حيث وصل إليها نفر من رجا ل سوريا الأحرار الذين كانوا مطلوبين من قبل السلطات الفرنسية وهم أحمد مريود، فخري البارودي، ونبيه العظمة في حزيران 1921م وتلاهم العديد من رجال الثورة، وتوافد إليها عدد من الدروز على رأسهم سلطان باشا الأطرش وشكيب أرسلان وغيرهم[4].

---

[1] أحمد أبو خوصه، محافظة الزرقاء الفتية وعشائرها الأبية، الشرق الأوسط للطباعة، عمان، ط1، 1996م، ص59، وسيشار إليه أبو خوصه، محافظة الزرقاء الفتية.

[2] للمزيد عن رشيد طليع، انظر سمر شاتي، رشيد طليع حياته ودوره السياسي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك، 2014م.

[3] سليمان الموسى ، إمارة شرق الأردن - نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921 -1946م، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية ، عمان ، 1990م، ص117.

[4] حموده زلوم، الزرقاء المدينة والمحافظة ماضيها وحاضرها، (د.ن)، (د.م)، ط1 ، 1994م، ص130، وسيشار إليه زلوم ، الزرقاء المدينة والمحافظة.

وفي عام 1922م تم تقسيم الإمارة إدارياً إلى[1]:

- حاكميات الدرجة الأولى وتضم إربد، السلط، معان، الكرك.

- حاكميات الدرجة الثانية وتضم عمان، جرش، عجلون، مادبا، الطفيلة ، العقبة.

- حاكميات الدرجة الثالثة وتضم أم قيس، الرمثا، الكورة، الغور ، الباقورة، غور الصافي.

وكانت حكومة شرق الأردن قد عملت على تنظيم ناحية الزرقاء " مركزها مدينة الزرقاء " واعتبرتها تابعة لقضاء جرش[2].

وعُين مصطفى وهبي التل حاكماً إدارياً للزرقاء عام 1924م[3]، واستمرت الزرقاء مديرية ناحية حتى عام 1925م ، حيث أُلغيت وتم اعتماد قرية الزرقاء المركز السابق للناحية قرية تابعة إلى عمان [4]، وفي عام 1927م نشرت الحكومة نظاماً للتشكيلات الإدارية وقررت أن يسمى حاكم اللواء " متصرف ، وحاكم القضاء " قائمقام " ، وحاكم الناحية " مدير"، وقُسمت البلاد إلى أربعة ألوية وهي[5]: -

- لواء عجلون ومركزه إربد، ويقسم إلى أقضية إربد، عجلون، جرش.

- لواء البلقاء ومركزه السلط، ويقسم إلى أقضية عمان، السلط، مادبا.

- لواء الكرك ومركزه الكرك، ويقسم إلى أقضية الكرك، الطفيلة.

- لواء معان ومركزه معان، ويقسم إلى أقضية معان، العقبة.

---

[1] عبدالمجيد الشناق، المدخل إلى تاريخ الأردن وحضارته، (د.ن)، عمان، ط3، 2003م، ص202، وسيشار إليه الشناق ، المدخل إلى تاريخ الأردن.

[2] منيب ماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، (د.ن)، (د.م) ، ط1، 1959م، ص208.

[3] أبو خوصه، محافظة الزرقاء الفتية ، ص59.

[4] جمال أبو نواس، تاريخ الزرقاء ومنطقتها في النصف الأول من القرن العشرين، مطابع القوات المسلحة الأردنية، عمان، ط1، 1995م، ص97 ، وسيشار إليه أبو نواس، تاريخ الزرقاء.

[5] الشناق، المدخل إلى تاريخ الأردن، ص203.

انتقل معسكر قوة حدود شرقي الأردن من فلسطين إلى الأردن وتحديداً إلى الزرقاء في عام 1927م، مما أدى إلى ازدياد أعداد سكان الزرقاء نتيجة انتقال هذه القوة للعيش فيها مع عائلاتها[1]، وفي عام 1928م أعيد تشكيل لواء البلقاء، وأصبحت قرى الزرقاء والرصيفة والسخنة تتبع لقضاء عمان[2].

أما الجهاز الإداري في الزرقاء فتكون من[3]:

1 - مدير الناحية : من وظائفه إعلان الأنظمة والقوانين وتنبيهات الدولة في القرى التابعة للناحية، وممن شغل هذا المنصب مصطفى وهبي التل.

2 - مجلس إدارة الناحية : ينعقد سنوياً ووظيفته معاونة المدير في إدارة شؤون الناحية.

3 - المختار وهيئة الاختيارية : اعتبرت الحكومة الأردنية المختار موظفاً عمومياً رسمياً، ويعتبر حلقة الوصل بين الحكومة والمواطنين.

*** بلدية الزرقاء :**

تم تأسيس البلدية بناء على قرار الحكومة القاضي بتشكيل بلدية في مركز الزرقاء، فتم وضع هيئة مؤقتة للمجلس البلدي عام 1928م [4]، وكان هذا المجلس يتكون من خمسة أعضاء [5] وتم تعيين بهاء الدين عبدالله الشيشاني أول رئيس للبلدية [6]، وكان أعضاء هذا المجلس كل من محمد معصوم، عبدالرشيد سالمرزا، الحاج محمد إلياس، الحاج حمزة [7]، وطالبت هيئة المجلس في أول قراراتها محافظ العاصمة بإيفاد مفتش البلديات للزرقاء لأجل المباشرة في تأسيس الموارد

---

[1] مصلح النوايسة، الزرقاء حصن الهجرتين وقلعة العوتين، دار العكش للنشر والتوزيع، الزرقاء، 1998م، ص106، وسيشار إليه النوايسة، الزرقاء حصن الهجرتين.

[2] أبو نواس، تاريخ الزرقاء، ص97.

[3] النوايسة ، الزرقاء حصن الهجرتين ، ص103 -107.

[4] النوايسة ، الزرقاء حصن الهجرتين ، ص111.

[5] أبو خوصه ، محافظة الزرقاء الفتية ، ص74.

[6] أبو نواس ، تاريخ الزرقاء ، ص110.

[7] زلوم ، الزرقاء المدينة والمحافظة ، ص69.

والأقلام المنتجة لواردات الزرقاء، وقرر المجلس بأن تعقد جلستين في الأسبوع تكون الأولى يوم الاثنين والثانية يوم الخميس[1].

وقد تناوب على منصب رئيس المجلس البلدي حتى 1948م[2] كل من :

بهاء الدين عبدالله	1928 -1942م
عبدالرؤوف الخطيب	1942 - 1944م
يوسف الشريف	1944 - 1945م
عبدالكريم زغلول	1945 - 1947م
قاسم ولاد	1947 - 1962م

ومن أهم المشاريع التي قامت بها البلدية في الفترة من (1928 – 1948م) إنشاء أول مشروع للمياه في الزرقاء عام 1934م وتم بموجبه إيصال المياه إلى المنازل والمنشآت [3]، وفي نفس العام تم تركيب هاتف للبلدية بموجب قرار المجلس البلدي رقم 159[4]، وبعد ذلك تم إنشاء مشروع الكهرباء وتم إنارة الزرقاء في عام 1939م إلى أن تم إنشاء شركة الكهرباء عام 1961م ، وتم افتتاح أول مدرسة حكومية للبنين في الزرقاء عام 1941م وبعدها تم افتتاح مدرسة للإناث بناء على طلب المجلس البلدي[5]، أما أهم شوارع الزرقاء في هذه الفترة فهي شارع الملك عبدالله ، شارع الملك فيصل ، شارع الشيخ عبدالله ، شارع عمان وغيرها[6].

---

[1] أبو نواس ، تاريخ الزرقاء ، ص110.

[2] النوايسة ، الزرقاء حصن الهجرتين ، ص113.

[3] زلوم ، الزرقاء المدينة والمحافظة ، ص69.

[4] النوايسة ، الزرقاء حصن الهجرتين ، ص114.

[5] زلوم ، الزرقاء المدينة والمحافظة ، ص72.

[6] مخطط تقريبي لمدينة الزرقاء ، انظر ملحق رقم 5.

الفصل الأول

الحياة الإدارية في مدينة الزرقاء

1948 - 1967 م

* التقسيمات الإدارية في مدينة الزرقاء

- الجهاز الإداري في مدينة الزرقاء 1948 -1967م
- المجلس البلدي
- المختار

* السلطة القضائية

- محاكم الزرقاء

* الجهاز الإداري في مدينة الزرقاء 1948 -1967م :

أصدرت الحكومة الأردنية في عام1927م نظاماً للتشكيلات الإدارية، الذي وضع عمان ضمن لواء البلقاء [1]، وفي عام1928م أصبحت الزرقاء تتبع إدارياً لقضاء عمان[2].

واستمر الحال على ما هو عليه حتى عام1951م حيث قررت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية إحداث مديرية ناحية في الزرقاء، على أن يكون مركزها بلدة الزرقاء[3]، وكان أول مدير ناحية فيها هو" صلاح الناظر "[4].

وأصبحت الزرقاء قضاء يشرف عليها القائمقام وذلك عام 1955م[5]، وكان أول قائمقام في المنطقة هو" فرحي عبيد "[6]، وتعتبر هذه التقسيمات الإدارية من الإرث العثماني الذي بقي بعد انهيارها، ويمثل القائمقام الحكومة في القضاء ويتقدم جميع موظفيه، ومن واجبات القائمقام تحصيل واردات المنطقة وإرسالها إلى مركز اللواء[7]، وكان المسؤول عن الإدارة العامة في المنطقة، ويشرف على تنفيذ القوانين والأنظمة، ويحافظ على حقوق الدولة والمواطنين[8].

ثم تم إلغاء التسمية العثمانية لوظيفة القائمقام عام 1956م، واستبدالها بعبارة عربية وهي" مدير القضاء"[9].

---

[1] زلوم ، الزرقاء المدينة والمحافظة ، ص64.

[2] أبو نواس ، تاريخ الزرقاء ، ص97.

[3] عزمي أبو عليان ، التقسيمات الإدارية في الأردن 1921 - 1952م ، (د.ن) ، (د.م) ، 1999م ، ص97.

[4] أبو خوصه ، محافظة الزرقاء الفتية ، ص64.

[5] الجريدة الرسمية ، العدد 1607 ، تاريخ 1962\4\1م ، ص393.

[6] أبو خوصه ، محافظة الزرقاء الفتية ، ص64.

[7] الجريدة الرسمية ، العدد 1607 ، تاريخ 1962/4/1م ، ص393.

[8] تهاني الوهيبي، الحياة الإدارية والإقتصادية والإجتماعية في مدينة إربد 1946 -1967، مطبعة السفير ، (د.م) ، 2007 م ، ص16 ، وسيشار إليه الوهيبي ، الحياة الإدارية.

[9] وزارة الثقافة والإعلام ، الأردن في خمسين عام 1921 -1971م، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 1972م، ص99، وسيشار إليه الأردن في خمسين عام.

وبعد صدور نظام التقسيمات الإدارية رقم (2) عام 1957م، قُسمت بموجبه المملكة إلى ثمانية ألوية من ضمنها لواء عمان، وضمت العاصمة عمان عدة أقضية من بينها قضاء الزرقاء، الذي تألف من عدة قرى مثل السخنة وصروت وبيرين وخو ورجم الشوك والرصيفة وغيرها [1].

وظلت هذه التقسيمات الإدارية حتى عام 1964م، حيث صدر نظام رقم(21) والمختص بالتقسيمات الجديدة في المملكة، وقد ورد في هذه التقسيمات استحداث ألوية جديدة من ضمنها لواء الزرقاء[2]، وكان المتصرف في عام 1964م هو " نذير عمر "[3].

حيث أن حاكم اللواء كان يُطلق عليه لقب " المتصرف " ، والمتصرف هو ممثل السلطة التنفيذية في اللواء ، والمسؤول عن الإدارة في المنطقة، والمشرف على تنفيذ القوانين والأنظمة داخل اللواء[4].

---

[1] الجريدة الرسمية ، العدد 1339 ، تاريخ 1957/7/1م ، ص588-590.

[2] الجريدة الرسمية ، العدد 1753 ، تاريخ 1964/4/16م ، ص399.

[3] زلوم ، الزرقاء المدينة والمحافظة ، ص65.

[4] الوهيبي ، الحياة الإدارية ، ص31.

أما الحكام الإداريون الذين تولوا المناصب الإدارية في الزرقاء منذ 1948 - 1967م[1]:

" صلاح الناظر "	مدير ناحية	1934م [2]
عزالدين عمر "	مدير ناحية	1951م
" محمد خيربطه "	مدير ناحية	1953م
" فرحي عبيد "	قائمقام	1953م
" صلاح الناظر "	قائمقام	1958م
يحيى الموصلي "	قائمقام	1959م
" يوسف المبيضين "	قائمقام	1962م
" نذير عمر "	قائمقام ومتصرف	1964م
" عبدالمجيد الشريدة "	متصرف	1965م
" فارس الصرايرة "	متصرف	1968م

*** المجلس البلدي :**

البلدية هي مؤسسة أهلية، غير أنها مؤسسة من نوع خاص تعمل لمصلحة العموم وليس لمصلحة فئة خاصة من الناس، كما هو حال المؤسسات العادية وذلك بنص قانون البلديات رقم (29) في المادة الثالثة عام 1955م [3].

وتتميز البلدية بأنها مؤسسة ذات استقلال مالي، ولها الحق في تعيين حدود منطقتها ووظائفها، بعد موافقة وزير الداخلية على ذلك[4]، وتعتبر البلدية هي المسؤول الأول عن تقديم الخدمات للمواطنين، والرابط ما بين المواطن والدولة، حيث أن عليها تلبية الحاجيات الأساسية للناس ضمن حدود منطقتها.

---

[1] زلوم ، الزرقاء المدينة والمحافظة، ص64 -65.

[2] النوايسة ، الزرقاء حصن الهجرتين ، ص148.

[3] الجريدة الرسمية ، العدد 1826 ، تاريخ 1955/3/1م ، ص221.

[4] الوهيبي ، الحياة الإدارية ، ص32.

وقد تعاقب على رئاسة بلدية الزرقاء في الفترة 1947 - 1967م كل من[1]:

رؤساء البلدية	المدة الزمنية لرئاستهم	
	من	إلى
" قاسم بولاد "	1947/5/17م	1962/8/15م
" منير أرسلان	1962/8/16م	1963/8/12م
" قاسم بولاد "	1963/8/24م	1965/6/11م
" فارس الصرايرة "	1965/6/12م	1966/7/31م
" قاسم بولاد "	1966/8/1م	1970/1/4م

ويُلاحظ من الجدول بأن أكثر من تولى رئاسة بلدية الزرقاء في هذه الفترة هو قاسم بولاد الذي يُعد من الشخصيات الشيشانية الاعتبارية والتي لعبت دوراً مهماً في بناء مدينة الزرقاء شأنه شأن الكثير من الشيشان والذين يُنسب لهم بناء الزرقاء مع بدايات القرن العشرين، وكان أول مجلس لبلدية الزرقاء يتكون في أغلبه من الشيشان.

ومن أهم الأعمال التي تقوم بها البلدية كما ورد في مقررات المجلس البلدي في الزرقاء في الفترة 1948 -1967م :

1. العمل على تمديد الكهرباء للمواطنين [2].
2. السعي إلى إيصال المياه لسكان المنطقة[3].
3. بناء المدارس وترميمها ودفع الأجور للمعلمين[4].
4. مراقبة عدادات الكهرباء والمياه [5].

---

[1] أخذت هذه المعلومات من لوحة الشرف لرؤساء بلدية الزرقاء الموجودة في مبنى البلدية.

[2] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 3 ، تاريخ 1948/5/3م.

[3] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 4 ، تاريخ 1948/5/3م.

[4] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 21 ، تاريخ 1948/8/15م ، قرار رقم 503 ، تاريخ 1954/8/1م.

[5] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 69 ، تاريخ 1951/9/24م.

5. تعبيد الشوارع الرئيسية والفرعية[1].

6. تحديد الرسوم الواجب استيفاؤها سواء على الموازين أو المقاييس أو الملاهي أو المقاهي أو بيع الحيوانات وغيرها[2].

7. تجهيز ودفن الموتى ومساعدة الفقراء[3].

8. الاهتمام بالأندية الرياضية[4].

9. الاهتمام بالمواصلات ومراقبة الشركات التي تُعنى بنقل الركاب مثل شركة اليرموك[5].

10. تحديد المنطقة وتعديل حدود البلدية[6].

11. المشاركة بالاحتفالات والمناسبات الدينية والقومية[7].

12. تقديم المساعدات للجمعيات الخيرية[8].

13. الاهتمام بالعلم، حيث قامت بإنشاء مكتبة عامة في المنطقة[9].

تعتبر عملية تحديد حدود منطقة البلدية من أهم الأعمال التي يقوم بها المجلس البلدي، خاصة مع الزيادة المطردة للسكان نتيجة لعدة عوامل من أهمها الهجرة الفلسطينية بعد حرب 1948م، وكذلك إنشاء بعض المصانع الكبرى في المدينة مثل شركة مصفاة البترول التي بدأت بالإنتاج عام 1961م .

---

(1) قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 116 ، تاريخ 1965/8/28م.

(2) قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 162 ، تاريخ 1952/12/22م.

(3) قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 246 ، تاريخ 1953/5/26م.

(4) قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 168 ، تاريخ 1953/1/5م.

(5) قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 357 ، تاريخ 1954/2/4م ، قرار رقم 413 ، تاريخ 1954/9/10م.

(6) قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 33 ، تاريخ 1949/2/3م.

(7) قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 31 ، تاريخ 1949/1/10م.

(8) قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 65 ، تاريخ 1967/11/27م.

(9) قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 35 ، تاريخ 1964/4/8م.

كان المجلس البلدي يقوم بتعيين الموظفين في الشواغر المتوافرة ضمن المنطقة، ومن أهم هذه الوظائف التي كانت ضمن عمل البلدية وظيفة مراقب الأبنية ومن أبرز من عمل بها " محمود محمد يوسف " الذي كان يتقاضى راتب (6 جنيهات فلسطينية) في عام 1949م[1].

ومن الوظائف الاخرى هناك جابي البلدية مثل" عبدالهادي بولاد"[2]، ومأمور الصحة مثل " موسى يحيى و "رزق هارون" و "كامل أحمد"[3]. وكانت البلدية تقوم بتعيين أطباء يعملون تحت إمرتها منهم الطبيب " زيد عقل"[4]، والطبيب " غالب توفيق خماش"[5].

ومن متطلبات العمل في البلدية تعيين المهندسين ووظيفة المساح وكان ممن عمل بهذه الوظائف على سبيل المثال لا الحصر كل من " داود فاخوري الذي عمل مساحاً للبلدية براتب قدره 35 دينار أردني، والمهندس "أنور حداد " وبلغ راتبه الشهري قرابة 85 دينار[6]، وكان هدف المجلس البلدي من هذه الوظائف هو الرُقي بالعمل البلدي، والذي سيؤول بالنهاية لخدمة المجتمع.

وعُني المجلس البلدي بتقديم الخدمات والمساعدات للفقراء في المدينة، وخاصة المساعدات المادية التي أعانتهم وخففت من أعباء الحياة التي كانت مُلقاة على كاهلهم[7]، مما يُدلل على أن المجلس عُني بالجانب الاجتماعي بالإضافة إلى الأعمال الخدماتية التي هي من صُلب اختصاصه، وحرص المجلس البلدي على سُمو الأخلاق بين موظفيه، لذلك أصدر قراراً في عام 1952م يقتضي بطرد أي موظف أو مُستخدم يعمل في بلدية الزرقاء ويتعاطى المشروبات الروحية أثناء قيامه بعمله الرسمي، أو يترك عمله أثناء الدوام الرسمي[8].

---

[1] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 32 ، تاريخ 1949/2/1م.
[2] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 174 ، تاريخ 1953/1/22م.
[3] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 125 ، تاريخ 1958/4/6م.
[4] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 242 ، تاريخ 1962/5/23م.
[5] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 14 ، تاريخ 1962/9/26م.
[6] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم (14 ، 21 ، 39) ، سجل رقم 13 (1962-1963م)
[7] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 246 ، تاريخ 1953/5/26م ، رقم 254 ، تاريخ 1953/6/4م.
[8] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 132 ، تاريخ 1952/9/9م.
* الجنيه الفلسطيني يساوي قيمة الدينار الأردني وسيشار إليه في موضوع النقد.

أما بالنسبة لموازنة البلدية في الفترة من (1948 -1967م) فكانت كما الآتي[1]:

العام	الواردات	النفقات
1947 - 1948م	8928,871 دينار	9572,674 دينار
1948 - 1949م	16841,460 دينار	11964,240 دينار
1949 - 1950م	11193,846 دينار	13587,946 دينار
1950 - 1951م	18899 دينار	18899 دينار
1951 - 1952م	21808 دينار	21798 دينار
1954 - 1955م	47095 دينار	47105 دينار
1955 - 1956م	62450 دينار	62450 دينار
1956 - 1957م	103884دينار	104484 دينار
1957 - 1958م	55,3 ألف دينار	79,7 ألف دينار
1958 - 1959م	91,5 ألف دينار	100,5 ألف دينار
1959 - 1960م	124,9 ألف دينار	119,7 ألف دينار
1960 - 1961م	160,1 ألف دينار	132,8 ألف دينار
1961 - 1962م	128,4 ألف دينار	112,3 ألف دينار
1962 - 1963م	224,791 ألف دينار	192,334 ألف دينار
1963 - 1964م	127,621 ألف دينار	135,067 ألف دينار
1964 - 1965م	161,4 ألف دينار	118,3 ألف دينار
1965 - 1966م	186,3 ألف دينار	170,7 ألف دينار
1966 1967م	98,9 ألف دينار	153,9 ألف دينار

من خلال المقارنة بين واردات ونفقات البلدية، يُلاحظ أن المجلس البلدي حاول جاهداً أن يوازن بين نفقاته وإيراداته، لكن عانى المجلس من عجز في الميزانية في بعض السنوات، كما حدث في العام " 1949 - 1950م" ، " 1957 - 1958 م" ، " 1966 - 1967م " ، وكان هذا العجز في أغلب الأحيان مرتبط بتدني الواردات وكذلك بالأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة، كحرب فلسطين 1948م وما رافق ذلك من هجرة الكثير من الشعب الفلسطيني إلى الأردن، مما شكل عبء على البلدية، ذلك لأن هذه الهجرة أدت إلى زيادة أعداد السكان، مما ي

---

[1] أعداد مختلفة من دائرة الإحصاءات العامة، النشرات الإحصائية السنوية، 1950 – 1967م.

(البيانات من عام 1947 -1957م بالدينار، ومن 1957- 1967م بالالف دينار).

[*] العملة بالدينار الأردني.

عني زيادة الطلب على الخدمات بشكل يفوق قدرات البلدية ، وأدى هذا إلى عدم قدرة المجلس القيام بواجباته لمحدودية موارده المالية.

وشهدت المنطقة بأسرها وليس الأردن فحسب حالة من التوتر في فترة الخمسينات من القرن الماضي، فشهد العام 1957م قيام تمرد في إحدى القواعد العسكرية في الزرقاء بهدف خلق حالة من الفوضى في البلاد[1]، وإعلان الجمهورية خاصة مع صعود الفكر الإشتراكي في الأردن منذ عام 1956م[2]، وفي عام 1958م ظهرت فكرة الوحدة مع العراق فيما عُرف بالاتحاد العربي[3] إلا أنه فشل بعد قيام الثورة العراقية[4] واغتيال الملك فيصل الثاني ملك العراق بعد خمسة أشهر من توقيع المعاهدة على تشكيل الاتحاد[5]، إن هذه الأحداث السياسية أثرت بشكل كبير على المملكة الأردنية بشكل عام ومن ضمنها مدينة الزرقاء على وجه الخصوص، مما أدى إلى ضعف ميزانية الدولة وبالتالي انعكس على ميزانية البلديات ومنها بلدية الزرقاء، وهذا شكل عجز في ميزانية البلدية في فترة ما بعد 1956م وحتى عام 1959م، وبعد إستقرار الأوضاع في الأردن بعد عام 1959م عادت الحياة إلى طبيعتها وشهد الأردن حالة من التطور الاقتصادي التي أثرت بدورها على عمل البلديات في المملكة، فقد شهدت واردات الزرقاء طفرة اقتصادية وتجارية مما أدى إلى

---

[1] مذكرات غلوب باشا 1897 -1983م، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، مطبعة حسام، بغداد، ط1، 1988م ، ص277.

[2] فريدون صاحب جم، الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية مهنتي كملك -أحاديث ملكية، ترجمة غازي غزيل ، مطبعة السفير ، (د.م)، 2009م، ص106 -107.

[3] James lunt, Hussein of Jordan a political biography, Macmillan london limited, London, 1989, P47.

[4] عبدالمجيد الشناق، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية – السورية منذ الاستقلال حتى عام 1976م، منشورات لجنة تاريخ الأردن، مؤسسة آل البيت، عمان، 1996م، ص 278.

[5] للمزيد عن الإتحاد العربي، انظر إبراهيم الشرعه، الإتحاد العربي عام 1958م، منشورات اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، عمان، 2004م.

التحسن في نوع الخدمات المقدمة لأبناء المدينة، ولعبت بعض المؤسسات التي تأسست في الزرقاء دوراً مهماً في نمو الميزان التجاري للمدينة ومجلسها البلدي ففي عام 1961م، بدأت مصفاة البترول الأردنية بضخ إنتاجها، وغيرها من المصانع والشركات مما أدى إلى زيادة الدخل في المدينة وهذا عاد بالفائدة على البلدية والمجتمع.

وشهدت الفترة من 1966 -1967م قيام العدو الصهيوني باحتلال الضفة الغربية عام 1967م فيما عُرف ب النكسة "، والتي أثرت بشكل سلبي على الأردن واقتصادها خاصة مع نزوح الآلاف من الفلسطينيين إلى أرض المملكة، أيضاً فإن هذا التفاوت ما بين العجز في الميزانية وما بين الفائض، يكمن في أن المجلس البلدي كان قد سعى جاهداً للعمل على تطوير المدينة، وإقامة المشاريع التنموية وخدمة المجتمع المحلي، هذا العمل إن ترافق مع زيادة في الواردات للبلدية سيشكل وافراً في الخزينة، وإلا سيؤدي إلى حدوث العجز، وإن حدث هذا العجز ستضطر البلدية إلى طلب القروض من الحكومة، أو فرض ضرائب إضافية على الموطنين للعمل على حل هذه المشكلة ، كما حدث هذه في عام 1949م، حيث أن المجلس البلدي عانى من عجز الميزانية، لذلك ارتأى إلى فرض الرسوم في بعض الأحيان بإضافة " 10 ملات فلسطينية " على كل متر مكعب من المياه، أو كيلو واط من الكهرباء على المستهلكين باسم " ضريبة المعارف "، وذلك لجمع المبالغ الكافية لبناء مدرسة في الزرقاء [1].

---

[1] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 35 ، تاريخ 1949/3/8م.

* المختار :

يعتبر منصب المختار من المناصب التي كانت موجودة زمن الدولة العثمانية، واستمرت مع تأسيس إمارة شرق الأردن إلى هذا اليوم.

يتم اختيار المختار من قبل الذكور القاطنين في المنطقة ممن تجاوز أعمارهم الثامنة عشرة ، ويجب أن تتوافر في المرشح لمنصب المختار عدة شروط منها أن يكون قد أتم الحادية والعشرين من عمره، ويحسن القراءة والكتابة، وألا يكون قد أُدين بجرائم أخلاقية أو جنائية[1].

كانت الحكومة قد أعطت حق عزل المختار إلى متصرف اللواء، وذلك إذا أساء استخدام السلطة الموكلة إليه، أو أهمل في واجباته[2].

أما أهم واجبات المختار فهي[3]:

1- أن يُحافظ على الأمن داخل القرية التي عُين مختاراً عليها.

2- أن يُبلغ أقرب مخفر للشرطة عن كل جرم خطير، أو حادثة أو موت ناشئ عن أسباب غير طبيعية.

3- أن يساعد موظفي الحكومة في تأدية واجباتهم، بما في ذلك جباية الإيرادات.

4- أن ينشر في منطقته كافة الإعلانات والمناشير والمستندات، التي قد يرسلها إليه المتصرف أو الموظف الإداري.

5- أن يحتفظ بختم بصفته مختارا، يختم به كافة الشهادات والمستندات التي تتطلب الختم.

6- أن يمسك ويصون السجلات والقيود التي يوعز بها متصرف اللواء.

7- أن يقوم بوجه عام بكافة الواجبات المطلوبة والمفروضة عليه، وفق أحكام القانون.

---

[1] الجريدة الرسمية، العدد 1410، تاريخ 1959/1/1م، ص54.

[2] ابو نواس، تاريخ الزرقاء، ص105.

[3] الجريدة الرسمية، العدد 1169، تاريخ 1954/2/1م، ص83-84.

ومن المهام الأخرى للمختار أن يبلغ السلطات عن كل حادث يعلم أنه استعملت فيه أوزان أو مكاييل غير صالحة[1]، وأن يقوم بالإبلاغ عن حالات الولادة والوفيات في منطقته.

ومن أهم هؤلاء المخاتير عبدالله مبارك، سرور شبيلات[2]، محمد محمود يوسف، ناصر الدقم، فوزي جعفر، يوسف عبدالوهاب وحمدان الأحمد[3].

من خلال دراسة سجلات المواليد والوفيات، يُلاحظ أنه لم يكن هناك تحديد للقرية أو المكان الذي عُين فيها أياً من هؤلاء المخاتير، بل كان يورد اسم المختار الذي يبلغ عن الولادة أو الوفاة وفي خانة مكان الولادة والوفاة كُتب " الزرقاء " دون تحديد المكان بشكل واضح، ولذلك من الصعب تحديد أماكن تواجد كل مختار من المخاتير.

*** السلطة القضائية :**

- محاكم الزرقاء :

المحاكم من أهم المؤسسات الحكومية الواجب توافرها في أي منطقة، وذلك لأن السلطة القضائية إحدى السلطات الثلاث التي تُعنى بإدارة أمور البلاد.

وقد صدر الدستور الأردني الثاني في عام 1947م حيث جاء فيه أنواع المحاكم وهي المحاكم المدنية والدينية والخاصة، أما المحاكم المدنية فلها حق القضاء بين جميع الأشخاص في المملكة الأردنية في جميع المواد المدنية والجزائية، والنوع الثاني من المحاكم وهي الدينية فتُقسم إلى قسمين المحاكم الشرعية الإسلامية التي تنظر في الأحوال الشخصية للمسلمين، ومجالس الطوائف الدينية لغير المسلمين، وثالث نوع هو المحاكم الخاصة[4].

---

[1] الجريدة الرسمية، العدد 1410، تاريخ 1959/1/1م، ص54.

[2] دائرة الأحوال المدنية والجوازات، سجل مواليد 1950م، سجل مواليد 1955م.

[3] دائرة الأحوال المدنية والجوازات، سجل وفيات 1955 -1956م.

[4] الجريدة الرسمية ، العدد 886 ، تاريخ 1947\2\1م ، ص608.

وفي الدستور الثالث الذي صدر عام 1952م تضمن الفصل السادس منه السلطة القضائية والتي قسمت المحاكم إلى ثلاثة أقسام: المحاكم النظامية، المحاكم الدينية، المحاكم الخاصة.

المحاكم النظامية تمارس حق القضاء على جميع الأشخاص في المملكة في جميع المواد المدنية والجزائية بما فيها القضايا التي تقيمها الحكومة أو تُقام عليها، ومنها محكمة الصلح والبداية والاستئناف والتمييز على اختلاف درجات هذه المحاكم، أما المحاكم الدينية فتقسم إلى المحاكم الشرعية المختصة بمسائل الأحوال الشخصية للمسلمين وقضايا الدية إذا كان الفريقان كلاهما مسلمين أو كان أحدهما غير مسلم ورضي بالقضاء في المحاكم الشرعية والأمور المختصة بالأوقاف الإسلامية، والنوع الثاني من المحاكم الدينية فهي محاكم الطوائف الدينية الأخرى وهي مجالس الطوائف غير المسلمة التي إعترفت بها الحكومة، وبالنسبة للمحاكم الخاصة فتمارس اختصاصها في القضاء وفقاً لأحكام القوانين الخاصة مثل محكمة بداية الجمارك وتسوية الأراضي وغيرها[1].

أولى هذه المحاكم التي وُجدت في مدينة الزرقاء كانت " محكمة صُلح الزرقاء " والتي تأسست في عام 1950م[2]، حيث تشكلت من قاضي واحد فقط[3].

وصدر قرار تشكيل محكمة شرعية في ناحية الزرقاء في عام 1954م، وهدفت للقضاء بالقضايا والمسائل الشرعية في ناحية الزرقاء وتشمل مناطق مدينة الزرقاء، الرصيفة، السخنة، والقرى التابعة لها [4].

---

[1] الجريدة الرسمية ، العدد 1093 ، تاريخ 8\1\1952م ، ص12 -13.

[2] الأردن في خمسين عام ، ص55.

[3] أبو نواس ، تاريخ الزرقاء ، ص135.

[4] الجريدة الرسمية، العدد 1183، تاريخ 1954/6/6م، ص 471.

ومع تطور الحياة في الزرقاء وازدياد عدد سكانها ازدادت أعباء بلدية الزرقاء، مما أدى إلى إيجاد "محكمة بلدية الزرقاء" وذلك في عام 1961م، حيث تم إصدار قانون لتشكيل المحكمة،

وتعتبر المحكمة من مصاف محاكم الصلح وتخضع لإشراف وزارة العدلية، وكذلك تلتزم البلدية نفقات إنشاء هذه المحكمة وصيانتها، ودفع رواتب قضاتها وموظفيها، وتُدفع الغرامات والرسوم التي تفرضها هذه المحكمة إلى صندوق بلدية الزرقاء[1].

وبعد أن أصبحت الزرقاء "لواءً" في عام 1964م تم تشكيل "محكمة بداية الزرقاء"[2]، وكان اختصاص هذه المحكمة منطقة لواء الزرقاء[3].

---

[1] الجريدة الرسمية، العدد 1528، تاريخ 1/1/ 1961م، ص 1-3.

[2] الأردن في خمسين عام، ص 56.

[3] الجريدة الرسمية، العدد 1841، تاريخ 1965/5/18م، ص 644.

الفصل الثاني

الحياة الاجتماعية في مدينة الزرقاء

1948 - 1967م

* السكان في مدينة الزرقاء 1948 -1967م

- النمو السكاني وعوامله

* المساحة

* التركيبة السكانية

* المخيمات

* التوسع العمراني في مدينة الزرقاء

* الأسرة

- الزواج

- الطلاق

* التعليم

* الصحة

- الأمراض

* الجمعيات الخيرية

* النشاط الرياضي

*** السكان في مدينة الزرقاء:**

- النمو السكاني وعوامله:

الزرقاء من المدن التي ارتبط إزدياد عدد السكان فيها بالهجرة سواء الخارجية مثل الشيشان، ومن ثم لجوء الآلاف من الفلسطينيين إلى الأردن بعد حرب عام 1948م، أو الداخلية جراء انتقال أبناء المدن الأخرى داخل البلاد إلى الزرقاء بسبب إنشاء معسكرات الجيش فيها، وإنشاء مصفاة البترول التي لعبت دوراً أساسياً في تطور المنطقة.

ومن أهم عوامل زيادة السكان هي زيادة نسبة المواليد في المدينة، وكانت عملية تسجيل المواليد تتم في سجلات صادرة عن وزارة الصحة وكان يسمى (سجل التولدات)، هذا السجل عبارة عن جدول يحتوي معلومات عن المولود كالاسم واسم الأب والأم والجنسية ومكان وتاريخ الولادة، وهو مرتب ترتيباً زمنياً حسب الأشهر، ومن خلال دراسة العديد من السجلات يُلاحظ أن عملية تسجيل الولادة كان يتم إما بذكر التاريخ بشكل كامل" اليوم والشهر والسنة"[1]، أو بذكر اليوم فقط لأن السجل مقسم تبعاً للأشهر[2].

كان المختار هو من يقوم بالإبلاغ عن حالات الولادة في أغلب الأحيان، وفي حالات قليلة تولى هذه المهمة أحد أقارب المولود، كما في إحدى الحالات حيث أبلغ عن الولادة شقيق المولودة[3]، وفي حالة أخرى أبلغت الوالدة بنفسها عن ولادة طفلتها[4].

---

[1] دائرة الأحوال المدنية والجوازات - الزرقاء، سجل مواليد سنة (1950 - 1952م)، حالة ولادة رقم 3557، ص7.

[2] المصدر نفسه ، حالة ولادة رقم 3565 ، ص7.

[3] سجل مواليد سنة 1957م ، حالة ولادة رقم 16631 ، ص107.

[4] المصدر نفسه ، حالة ولادة رقم 16379 ، ص83.

ومن الحالات التي وردت في السجلات هي تسجيل ميلاد طفل لعائلة من الطائفة الدرزية ، وكُتب عند مذهب الأب والأم " درزي "[1]، وعلى ما يبدو أن هذا التسجيل تم عن طريق سؤال من قام بتسجيل حالة الولادة عن ديانة الأبوين فأجاب أنهما من الدروز وسُجلت في خانة المذهب.

ورد في بعض الحالات كتابة جنسية الأب بشكل خاطئ فيتم كتابة البلد وليس الجنسية، كما جاء في حالة ولادة رقم 17270 كُتب عند جنسية الأب " بئر السبع" [2]، وحالة أخرى كانت الجنسية " اللد "، وثالثة " البتراوي"، وهذه المعلومات خاطئة فبئر السبع واللد هي مدن فلسطينية، والبتراوي هو أحد أحياء الزرقاء.

وشهدت مدينة الزرقاء حالات ولادة من جنسيات غير الأردنية ومنها الإنجليزية[3]، والسعودية[4]، والسورية[5]، واللبنانية[6]، والفلسطينية[7]، والسودانية[8]، واليونانية[9]، والجزائرية[10] مما يدل على توافد جنسيات غير أردنية على المدينة، ومدى التنوع السكاني الذي شهدته المملكة الأردنية بشكل عام والزرقاء بشكل خاص، وكان الكثير من هؤلاء الوافدين قد جاؤوا للزرقاء كخبراء لتشغيل المصانع في المدينة والإشراف على العمل فيها[11].

---

[1] سجل مواليد سنة (1950 - 1952م)، حالة ولادة رقم 4167، ص60 & سجل مواليد سنة 1958م، حالة ولادة رقم 20572، ص15.

[2] سجل مواليد سنة 1957م ، حالة ولادة رقم 17270، 17276 ، 17271 ، ص165.

[3] سجل مواليد سنة (1950 - 1952م) ، حالة ولادة رقم 4068 ، ص51.

[4] سجل مواليد سنة 1955م ، حالة ولادة رقم 11307 ، ص122.

[5] سجل مواليد سنة 1957م ، حالة ولادة رقم 15809 ، ص31.

[6] سجل مواليد سنة 1958م ، حالة ولادة رقم 19147 ، ص81.

[7] سجل مواليد سنة 1959م ، حالة ولادة رقم 426|426 ، ص48.

[8] المصدر نفسه ، حالة ولادة رقم 96|1309 ، ص130.

[9] سجل مواليد سنة (1962 -1963م) ، حالة ولادة رقم 253|552 ، ص111.

[10] سجل مواليد سنة 1964م ، حالة ولادة رقم 17|1771 ، ص17.

[11] للاطلاع على نموذج لشهادة الميلاد ، انظر ملحق رقم 2.

أما بالنسبة لعدد السكان في مدينة الزرقاء فكانت على النحو الآتي [1]: -

السنة	الذكور	الإناث	المجموع
1952 م	18377	16683	35060
1953 م	18362	16658	35020
1955 م	21433	19298	40731
1956 م	22691	20517	43208
1957 م	24212	21789	46001
1958م	26104	23476	49580
1959 م	28091	25209	53300
1960 م	30669	27527	58196
1961 م	58692	46955	105647
1962 م	61942	49996	111938
1963 م	65005	52923	117928
1964 م	68240	55934	124174
1965 م	71667	59211	130878
1966م	75182	62408	137590
1967 م	71000	57000	128000

كان لنكبة فلسطين عام 1948م التأثير الكبير على الأردن، حيث هاجر الآلاف من الفلسطينيين إليها واستقروا في المدن الأردنية ومنها الزرقاء[2]، وبعد وحدة الضفتين

[1] أعداد مختلفة من دائرة الإحصاءات العامة ، النشرة السنوية من 1952 – 1967م.

[2] عبدالحميد غنيم وآخرون ، موسوعة محافظة الزرقاء دراسة مسحية شاملة ، جامعة الزرقاء الخاصة ، 2011م ، ص332 ، وسيشار إليه غنيم ، موسوعة محافظة الزرقاء.

4/24/ 1950م تحمل الأردن مسؤولية رعاية شؤون اللاجئين الفلسطينيين، وخاصة بعد إنشاء وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين[1].

وشهدت المملكة الأردنية الهاشمية ازدهاراً كبيراً في الجانب الصناعي على إثر الهجرة الفلسطينية عام 1948م، مما أدى إلى اتساع رقعة السوق المحلية في البلاد وخاصة مدينة الزرقاء ، لكونها المدينة الأولى التي تم فيها إنشاء أول مخيم للفلسطينيين في المملكة وهو " مخيم الزرقاء " عام 1949م [2]، وكان الشيشان "وهم إحدى مكونات الزرقاء الرئيسية منذ بداية القرن العشرين" قد عملوا بالزراعة خاصة في عقد الخمسينات ، وعمل بعض أبناء عشائر بني حسن في الرعي، وعمل العديد من أبناء المنطقة بالتجارة التي نشطت بشكل خاص على يد الوافدين على الزرقاء وخاصة السوريين[3]، وكان بعض رجال التجارة من السوريين قد وفدوا إلى الأردن خاصة في الفترة من (1959 - 1961م) وهي فترة الوحدة بين مصر وسوريا حيث قام الزعيم جمال عبدالناصر بتأميم بعض المصالح في سوريا ، فخاف التجار من تأميم مصالحهم لذلك لجأوا إلى الأردن[4].

واستمرت المدينة بالنمو خاصة مع الزيادة المضطردة في أعداد أفراد الجيش المتواجدين فيها، حيث تُعد الزرقاء من أهم المدن العسكرية في المملكة، وكان ذلك من عام 1926م تحديداً عندما قامت حكومة الإنتداب البريطانية بنقل قوة حدود شرقي الأردن من فلسطين إلى الأردن،

---

[1] محمود عبيدات، التطور الحضاري في الأردن خلال القرن العشرين، دار عمار، عمان، ط1، 1990م، ص115، وسيشار إليه عبيدات، التطور الحضاري في الأردن.

[2] أحمد سعد الدين ، مجلة العودة ، مقال صحفي بعنوان "المخيمات الفلسطينية في الأردن" ، مجلة شهرية العدد 72 ، شهر 9 ، عام 2013م.

[3] غنيم ، موسوعة محافظة الزرقاء ، ص332.

[4] الوهيبي ، الحياة الإدارية ، ص38.

واتخذت قيادتها العامة من الزرقاء مقراً لها[1]، وبقيت هذه الأهمية للزرقاء في الجانب العسكري مما أدى إلى هجرة الكثير من أبناء الجيش العربي الذين يعملون في المدينة إليها وعائلاتهم[2].

ومع الستينات من القرن العشرين استمرت الحياة بالتطور في الزرقاء وازداد عدد السكان خاصة في عام 1961م، حيث شهد هذا العام إقامة واحدة من أهم الشركات في المملكة ألا وهي " شركة مصفاة البترول الأردنية " التي بدأت إنتاجها الفعلي في هذا العام[3]، وتُعد شركة البترول هي المسؤولة عن توزيع المحروقات في المملكة، وهذا يعني احتياج الشركة إلى الكثير من الموظفين ومن كافة المدن الأردنية، مما أدى انتقال هؤلاء الأفراد وعائلاتهم للعيش والاستقرار في الزرقاء.

ومن أسباب النمو السكاني ما شهدته المدينة من التطور الصناعي، والذي بدأ بشكل فعلي مع نزوح رؤوس الأموال النقدية والعينية القادمة من الأراضي الفلسطينية بعد أحداث النكبة عام 1948م [4]، حيث أقام عدد من أصحاب الأموال المصانع والشركات، مما أدى إلى جذب المواطنين من شتى مناطق المملكة للعمل فيها نظراً لاحتياجها للأيدي العاملة وبأعداد كبيرة، وفي نهاية فترة الدراسة عام 1967م تناقصت أعداد السكان في مدينة الزرقاء، وقد يعود هذا بسبب خوض المملكة الأردنية غمار الحرب في فلسطين " حرب 1967م " وشارك الجيش العربي فيها، وكان هذا الجيش قد ضم الكثير من أبناء مدينة الزرقاء كونها المقر لهذه القوات، وأيضاً لعبت الهجرة الداخلية الدور في تناقص السكان خاصة إلى العاصمة عمان للعمل فيها.

---

[1] علي محافظه، تاريخ الأردن المعاصر في عهد الإمارة 1921-1946م، دار عمار، عمان، ط1، 1973م ص42.

[2] غنيم، موسوعة محافظة الزرقاء، ص332.

[3] وزارة الثقافة والإعلام، القطاع الصناعي، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 1969م، ص24، وسيشار إليه القطاع الصناعي.

[4] عبيدات ، التطور الحضاري في الأردن ، ص99-100.

ومن الجدول يُلاحظ مدى التقارب بين أعداد الذكور والإناث بمعنى أن معدل الزيادة الطبيعية كان متقارباً بين الجنسين، وحدث الفرق في النمو في بداية الستينات حيث أصبح عدد الذكور أكبر من الإناث ويرجع ذلك إلى التطور في الحياة الاقتصادية الذي شهدته مدينة الزرقاء في هذه الفترة مما شجع االهجرات خاصة من قطاع الشباب للعمل في المصانع والشركات التي تم افتتاحها، وأيضاً للعمل في القطاع العسكري حيث تُعد الزرقاء من أهم المدن الأردنية في هذا المجال نتيجة لوجود معسكرات الجيش العربي فيها.

* **المساحة**[1]:

بلغت المساحة الحضرية مجتمعة في مدينة الزرقاء في عام 1953م حوالي (1095) دونم، باستثناء أراضي الفضاء وأراضي خزينة الدولة داخل حدود المدينة[2]، وبلغت مساحة الاستعمالات الحضرية في المدينة في عام 1961م حوالي (4996) دونم، دون حساب أراضي الفضاء وأراضي الخزينة[*]، وكان سبب هذا الازدياد في المساحة هو التوسع العمراني نتيجة لزيادة أعداد السكان، مما أدى إلى امتداد العمران خاصة باتجاه الجنوب والشمال والشمال الشرقي، أما الجهة الشرقية فكان هناك عائق أمام التوسع ألا وهو وجود معسكرات القوات المسلحة التي حدت من انتشار العمران في هذه الجهة[3].

---

[*] أراضي الفضاء هي الأراضي التي لا يسودها الاستعمال الحضري من قبل الناس، وأراضي الخزينة هي التي تتبع للدولة وليست ملكية خاصة للناس.

[1] للاطلاع على مدينة الزرقاء ضمن خارطة الأردن عام 1950م ، انظر ملحق رقم 4.

[2] محمد البطران ، النمو العمراني لمدينة الزرقاء خلال النصف الثاني من القرن العشرين، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، 2004م، ص34 ، وسيشار إليه البطران، النمو العمراني.

[3] البطران ، النمو العمراني ، ص37.

* التركيبة السكانية :

تنوعت الفئات السكانية في مدينة الزرقاء خاصة عندما أصبحت مقراً لقوة الحدود في فترة الانتداب البريطاني، وتلا ذلك حرب 1948م في فلسطين وهجرة أبناءها للأردن، وتبعاً لذلك يمكن تقسيم الفئات السكانية في مدينة الزرقاء إلى ما يلي:

1 - سكان المدينة : المقصود بها أبناء مدينة الزرقاء الأصلاء أو الذين هاجروا من القرى أو الألوية أو المدن الأخرى في المملكة إلى الزرقاء.

تُعد عشائر بني حسن أهم العشائر المقيمة في الزرقاء، وهي إحدى بطون قبيلة (عذرة الحجازية) والتي استقرت في أراضي الطفيلة، ثم ارتحلت هذه العشائر طلباً للكلأ والماء إلى شمالي المملكة ووسطها[1]، ونزل عدد من أبناء هذه العشائر عند نهر الزرقاء وعملوا في الرعي[2]، ومن أهم عشائر بني حسن التي نزلت في الزرقاء واستقرت في المدينة (عشائر الزواهرة، الخلايلة، الغويري، قسم من الزيود، وقسم من العموش)[3].

وهناك العائلات الأردنية الأخرى التي جاءت مع إقامة قوة حدود شرقي الأردن في الزرقاء ، وخدموا في الجيش العربي، مما أدى إلى ارتحال من عمل بالخدمة العسكرية إلى المدينة [4].

ومع تطور الزرقاء ازداد أعداد الوافدين إليها للعمل خاصة مع إنشاء كبرى الشركات في المملكة ألا وهي شركة مصفاة البترول التي بدأت بالعمل عام 1961م[5]، إن إستقطاب الأيدي العاملة من أبناء المدن الأخرى إلى الزرقاء ظهر جلياً في تركيبة السكان فقد سكن المدينة أبناء

---

[1] أبو خوصة، محافظة الزرقاء الفتية، ص94.

[2] غنيم ، موسوعة محافظة الزرقاء، ص332.

[3] أبو خوصة ، محافظة الزرقاء الفتية، ص94.

[4] محافظه ، تاريخ الأردن المعاصر، ص42.

[5] النوايسة ، الزرقاء حصن الهجرتين، ص148.

إربد وجرش وعجلون والكرك ومعان وغيرها من المدن الأردنية ، وتُوج هذا التنوع باستلام يوسف المبيضين منصب الحاكم الإداري في الزرقاء عام 1962م وهو ابن مدينة الكرك [1].

2 - **الشيشان**: قبائل موطنها الأصلي هي بلاد القوقاز، هاجرت من بلادها بعد احتلال روسيا لها، وصل الشيشان إلى الزرقاء عام 1902م وكانوا عبارة عن 80 أسرة، وباشروا ببناء البيوت من الخشب والحجارة والطين وبنوا مسجد الشيشان (مسجد أبو بكر حالياً)[2]، وكان الشيشان قد حصلوا على أراضي عند نهر الزرقاء وقاموا بزراعة القمح والذرة والشعير وعملوا على تربية الحيوانات خاصة الأبقار [3]، و واجه الشيشان المشاكل مع البدو في المنطقة بحكم عدم معرفتهم باللغة والعادات والتقاليد [4].

أصبح الشيشان مواطنون أردنيون ويحملون جنسية الدولة شأنهم كشأن أبناء البلاد في الحقوق والواجبات، وكان لهم دوربارز في بناء مدينة الزرقاء وتطورها وليس أدل من ذلك أن قاموا بتأسيس بلدية الزرقاء عام 1928م وكان أول رئيس للبلدية هو بهاء الدين بن عبدالله من الشيشان.

3 - **الفلسطينيون**: تعرضت فلسطين في عام 1948م إلى حرب من قبل اليهود الذين احتلوا البلاد وأقاموا كيان سياسي لهم، أدت هذه الحرب إلى هجرة الآلاف من الفلسطينيين عن ديارهم، ولجأ العدد الأكبر منهم إلى الأردن.

أقام اللاجئون في المخيمات وكان أول مخيم أقيم في الأردن هو مخيم الزرقاء عام 1949م[5]، وقد أثرت هذه الهجرة في التركيبة السكانية للزرقاء وكانت من أهم عوامل زيادة عدد

---

[1] النوايسة، الزرقاء حصن الهجرتين، ص148.

[2] النوايسة، الزرقاء حصن الهجرتين، ص144.

[3] مقابلة شخصية مع ذيب بشير، كاتب وباحث شيشاني، أجريت بتاريخ 12|2|2014.

[4] المصدر نفسه.

[5], 60 years serving refugee camps , United media Department Of Palestinian Affairs , Amman ,P44.

سكان المدينة ، وعمل الفلسطينيون بالأعمال والأشغال المهنية ذلك لأنهم كانوا من الأيدي العاملة المدربة حيث كانت تعمل سابقاً في المؤسسات الصناعية الفلسطينية، وكذلك عملوا بالتجارة خاصة ممن امتلك رأس المال منهم [1].

4 - **الشوام:** قدم إلى الأردن الكثير من الشوام للعمل فيها خاصة في مجال التجارة ، ولعب هؤلاء دوراً مهماً في تنشيط الحركة التجارية في المنطقة [2]، وبنى الشوام الذين استقروا في الزرقاء مسجداً سمي " مسجد الشوام " نسبة لهم والذي يُعرف حالياً باسم مسجد عمر بن الخطاب ، ومن أبرز العائلات الشامية في الزرقاء البغال والسمان والحمصي[3].

5 - **الدروز:** جاء الدروز من جبل العرب في سوريا ومنحهم الأتراك العثمانيين منطقة الأزرق الشمالي في زمن الأمير مصطفى الأطرش بموجب وثيقة مصدقة من الوالي العثماني بالشام عام 1905م [4]، وأصبحوا من أبناء الزرقاء وكان لهم دور بارز في تأسيس الدولة الأردنية وليس أدل من ذلك أن كان أول رئيس للوزراء في عهد الإمارة هو رشيد طليع الذي ينتمي للدروز ، وأسهم هؤلاء الدروز في تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الزرقاء.

6 - **النور:** إحدى الفئات الاجتماعية التي سكنت مدينة الزرقاء، ومارست الحياة والعمل في المدينة.

---

[1] عبيدات ، التطور الحضاري في الأردن ، ص115.

[2] البطران ، النمو العمراني ، ص34

[3] مقابلة شخصية مع حموده زلوم ، كاتب وباحث في تاريخ الزرقاء ، أجريت 15|2|2014م

[4] أبو خوصه ، محافظة الزرقاء الفتية ، ص97.

* المخيمات :

" مخيم الزرقاء "

بدأت هجرة الفلسطينيين من أراضيهم في عام 1948م عندما أقدمت العصابات الصهيونية المسلحة باحتلال ما يقارب نصف أراضي فلسطين، ونتج عن هذا الإحتلال تشرد الكثير من أبناء فلسطين حيث قُدر عددهم بقرابة المليون فلسطيني، ولجأ إلى الأردن ثلثا هذا العدد[1].

أقام اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات مؤقتة وفي المساجد والمدارس المنتشرة في المدن والبلدات الأردنية، وكان العدد الأكبر من هؤلاء اللاجئين قد تجمع في الزرقاء لذلك تم إنشاء أول مخيم في الأردن ألا وهو مخيم الزرقاء وقد تأسس في عام 1949م[2].

بلغت مساحة المخيم قرابة 182 دونم ويقع على بعد 2كم جنوب غرب الزرقاء ويبعد عن عمان 25كم[3]، وكان عدد سكان مخيم الزرقاء عند تأسيسه ثمانية آلاف مواطن فلسطيني[4]

قررت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة إنشاء وكالة الغوث الدولية لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم " الأونروا " وبدأت أولى عملياتها في عام 1950م[5].

نتيجة لأحداث نكبة فلسطين ولجوء الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني إلى الأردن قام الملك عبدالله الأول بإعلان وحدة الضفتين (الضفة الشرقية والضفة الغربية) بعد أن صادق مجلس الأمة على ذلك بتاريخ 24\4\1950م، وأدت الوحدة إلى تحمل الأردن مسؤولية رعاية شؤون اللاجئين

---

(1) عبيدات ، التطور الحضاري في الأردن ، ص115.

(2) مروان خواجا وآجا تلتنز، الهجرة والأوضاع المعيشية للاجئي المخيمات الفلسطينية في الأردن، مطبوعات جامعة اليرموك، 2005م، ص26.

(3) 60 years serving refugee camps , United media Department Of Palestinian Affairs , Amman ,P44.

(4) إبراهيم مهنا، الواقع البيئي في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، 1999م، ص48

(5) عبيدات، التطور الحضاري في الأردن ، ص115.

الفلسطينيين، وعلى إثر ذلك قامت الحكومة الأردنية في نفس العام بتأسيس وزارة عُرفت بإسم "وزارة اللاجئين الفلسطينيين"[1] وهدفت هذه الوزارة إلى رعاية شؤون اللاجئين على أمل العودة إلى وطنهم ، ثم تغير الاسم إلى "وزارة الإنشاء والتعمير " وسُميت بذلك من أجل تعمير ما هدمته النكبة على أرض فلسطين[2].

بلغ عدد سكان المخيم عام 1950م قرابة (17,232) نسمة، وعدد الوحدات السكنية في المخيم حوالي 1376 وحدة [3]، وفي عام 1967م تناقص عدد سكان المخيم إلى (10,979) مواطن[4].

من خلال مقارنة أعداد سكان المخيم، يُلاحظ حجم الزيادة خلال سنة من التأسيس من عام 1949م إلى 1950م فقد تضاعف عدد السكان، ويدل ذلك على مدى المعاناة التي وقعت للشعب الفلسطيني مما أجبرهم على الخروج من ديارهم وبأعداد كبيرة ، وبعد أن استقر الناس اتجهوا لممارسة حياتهم وأعمالهم والبحث عن سُبل العيش الكريم، ومع الوقت اتجه الكثير من أبناء المخيم للرحيل والإقامة في مدينة الزرقاء وغيرها من مدن المملكة وظهر هذا الأمر جلياً في عام 1967م حيث تناقصت أعداد ساكني المخيم وأصبح عددهم قرابة 10,979 مواطن فلسطيني.

---

[1] الجريدة الرسمية ، العدد 1009 ، تاريخ 1|2|1950م ، ص46.

[2] عبيدات ، التطور الحضاري في الأردن ، ص115.

[3] أبو نواس ، تاريخ الزرقاء ، ص193.

[4] إلياس خوري ، إحصاءات فلسطينية (سلسلة حقائق وأرقام رقم 49)، مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، 1974م ، ص72.

*** التوسع العمراني في مدينة الزرقاء :**

مدينة الزرقاء كغيرها من مدن المملكة الأردنية الهاشمية شهدت تطوراً كبيراً في فترة ما بعد الاستقلال 1946م، حيث ازداد التوسع العمراني والنمو السكاني مما أدى إلى زيادة الطلب على رخص البناء والتي كانت على النحو التالي[1]:

السنة	عدد الرخص	السنة	عدد الرخص	السنة	عدد الرخص
1950م	17	1956م	160	1962م	378
1951م	39	1957م	186	1963م	389
1952م	87	1958م	223	1964م	401
1953م	102	1959م	354	1965م	427
1954م	135	1960م	360	1966م	458
1955م	174	1961م	372	1967م	534
				المجموع	4794

من خلال الجدول يتبين مدى الزيادة في عدد رخص البناء في مدينة الزرقاء، حيث شهدت تطوراً مستمراً في الفترة (1950 -1967م) وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع أعداد السكان بشكل كبير خاصة بعد حرب 1948م حيث شهدت المملكة الأردنية الهاشمية تدفقاً كبيراً للاجئين الفلسطينيين وكان للزرقاء النصيب من هؤلاء اللاجئين بتأسيس مخيم الزرقاء، وأيضاً فقد شهدت الزرقاء افتتاح العديد من المصانع والشركات مما أدى إلى إستقطاب الكثير من أبناء المملكة للعمل في هذه الشركات، ومن أهم هذه الشركات هي مصفاة البترول الأردنية التي كانت تُعنى بإيصال المحروقات إلى جميع أنحاء المملكة، وكانت نتيجة هجرة العمالة للمدينة أن زادت طلبات رخص البناء.

---

[1] البطران ' النمو العمراني ، ص35 + 38.

كان التوسع العمراني في مدينة الزرقاء يمتد باتجاه الجنوب والشمال والشمال الشرقي، أما الجهة الشرقية فكان هناك إعاقة غير طبيعية للامتداد العمراني وهي وجود معسكرات الجيش[1] .

بلغت مساحة المنشآت الجديدة في الزرقاء كما يلي : " بالألف متر مربع"

البناء / السنة	اسمنت أو حجر واسمنت	طين أو حجر وطين	المجموع
1952م	2,1	11,4	13,5
1953م	2,6	6,8	9,4
1954م	5	3,9	8,9
1955م	11,1	4	15,1
1956م	12,5	5,6	18,1
1957م	13	7,1	20,1
1958م[2]	21,1	11,6	32,7
1959م	30,9	5,5	36,4
1960م	46,9	5,4	52,3
1961م	25	4,8	29,8
1962م	27,8	1,9	29,7
1963م	16,3	ـــــ	16,3
1964م[3]	10,8	ـــــ	10,8
1967م[4]	36,2	ـــــ	36,2

---

[1] البطران ، النمو العمراني ، ص37.

[2] دائرة الإحصاءات العامة ، النشرة الإحصائية السنوية 1958م ، العدد9 ، مطبعة دير الروم الأرثوذكس ، القدس ، ص365.

[3] دائرة الإحصاءات العامة ، النشرة الإحصائية السنوية 1964م ، العد15، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة ، عمان ، ص613.

[4] دائرة الإحصاءات العامة ، النشرة الإحصائية السنوية 1967م ، العد18، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة ، عمان ، ص219.

من خلال الجدول يتبين أن التطور العمراني كان بشكل متزايد في مدينة الزرقاء ، واعتمدت عملية البناء بشكل أساسي على الطين وكانت أغلب البيوت والأبنية من طابق واحد مبنية من الحجر والطين[1].

وكانت شركة مصانع الإسمنت الأردنية قد تأسست في عام 1951م، وبدأت الإنتاج عام 1954م، وشهدت الشركة ازدياد الطلب على الإسمنت من قبل السوق المحلية، مما أدى إلى عدم قدرة المصنع على تلبية احتياجات السوق وطلبات المجتمع المحلي فلجأت الإدارة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمصنع في عامي 1961م و1963م [2].

هذه الزيادة في الطلب على مادة الإسمنت لاستعمالها في البناء تظهر في الجدول من خلال زيادة البناء الذي يعتمد على هذه المادة سنة بعد أخرى حتى أنه في عام 1963م وما بعده لا يوجد ذكر لمادة الطين في البناء في مدينة الزرقاء.

*** الأسرة :**

الأسرة هي الخلية الأساسية في المجتمعات وهي اللبنة الأولى في تركيبتها، حيث تتكون من مجموعة من الأفراد التي تربطهم صلة قرابة، تبدأ بالرجل والمرأة المرتبطان بعقد زواج شرعي ومُوثق في المحاكم الشرعية، وتتشارك هذه الأسرة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والمادية.

---

[1] البطران ، النمو العمراني ، ص34.

[2] القطاع الصناعي ، ص16.

- الزواج :

يرتبط الزوجان بموجب عقد زواج مُثبت عند المحكمة الشرعية، ويتكون العقد من اسم المحكمة وتاريخ العقد ومكان العقد، ويتم كتابة اسم الزوج والزوجة والبلد والجنسية والصنعة، وهناك المهر الذي يجب ذكره بالتفصيل. والجدول التالي يبين خلاصة دراسة عدد من عقود الزواج، حيث تم تقسيم عقود الزواج تبعاً لوظيفة وصنعة الزوج وذلك لتسهيل الدراسة[1]: -

عمل الزوج عند الزواج	عدد العقود
الموظفين	168
الجيش	729
المزارعين	195
التجار	86
السائق	94
معلم المدرسة	68
الطلاب	18
العمال	422
بلا عمل او غير مسجل	71
المجموع	1851

(1) *سجل عقود الزواج رقم 1 (1954|7|18 -1955|3|29)
*سجل رقم 2 (1954|7|18 -1955|3|27)
*سجل رقم 3(1954|7|19 -1955|3|22)
*سجل رقم 4(1954|7|28 -1955|4|3)
*سجل رقم 5(1954|8|16 -1955|4|23)
*سجل رقم 6(1955|3|31 -1955|12|1)
*سجل رقم 7(1955|12|3 -1956|8|13)
*سجل رقم 8(1955|4|3 -1955|12|4)
*سجل رقم 9(1955|4|4 -1955|11|11)
*سجل رقم 10(1955|3|1 -1955|12|15)
*سجل رقم 11(1955|11|12 -1956|8|4)
*سجل رقم 12(1955|12|8 -1956|8|6)
*سجل رقم 13(1955|5|15 -1956|8|14)
*سجل رقم 19(1957|2|16 -1957|8|21)
*سجل رقم 28(1957|9|12 -1958|2|19)
*سجل رقم 30(1957|8|23 -1958|1|4)
*سجل رقم 43(1958|1|19 -1959|4|16)
*سجل رقم54(1959|8|9 -1960|1|9)
*سجل رقم 60(1959|12|7 -1960|6|10)
* سجل رقم 65(1960|6|14 -1960|11|17)
* سجل رقم 66(1960|7|21 -1960|11|28)
*سجل رقم 70(1960|8|13 -1961|1|6)
*سجل رقم 71(1960|8|22 -1961|3|29)
*سجل رقم 77(1961|3|23 -1961|10|24)
*سجل رقم 80(1961|5|7 -1961|11|2)
*سجل رقم 87(1961|12|20 -1962|8|4)
*سجل رقم 92(1962|6|9 -1962|11|18)
*سجل رقم 95(1962|9|1 -1963|4|19)
*سجل رقم 96(1962|9|1 -1963|3|26)
*سجل رقم 102(1963|2|21 -1963|8|8)
*سجل رقم 106(1963|6|15 -1963|11|4)
*سجل رقم 110(1963|9|19 -1964|6|6)
*سجل رقم 113(1963|12|17 -1964|7|9)
*سجل رقم 115(1963|11|21 -1964|9|8)
*سجل رقم 116(1963|4|1 -1972|9|20)
*سجل رقم 124(1964|9|29 -1965|3|30)
*سجل رقم 125(1964|9|29 -1965|4|27)
*سجل رقم 133(1965|1|21 -1965|8|1)
*سجل رقم 135(1965|6|14 -1965|10|23)
*سجل رقم 140(1965|8|22 -1965|12|5)
*سجل رقم 144(1965|11|27 -1966|5|11)
*سجل رقم 147(1965|10|4 -1966|3|20)
*سجل رقم 151(1966|4|23 -1966|8|17)
*سجل رقم 156(1966|8|19 -1967|2|17)
*سجل رقم 160(1966|12|27 -1967|7|10)
*سجل رقم 165(1967|7|13 -1967|9|12)
*سجل رقم 174(1967|3|1 -1967|8|1)
*سجل رقم 175(1967|9|10 -1967|11|29)
*سجل رقم 177(1967|8|2 -1967|3|7)
*سجل رقم 178(1967|11|3 -1968|8|23)
*سجل رقم 179(1976|10|5 -1968|1|27)
*سجل رقم 184(1967|12|4 -1968|4|3)

لم يتم رصد جميع عقود الزواج في الفترة (1948-1967م) وذلك لكثرتها وتفرقها، فتم دراسة ما يقارب الـ 52 سجل من سجلات عقود الزواج ووصلت عدد العقود ما يقارب الـ2000 عقد، وهذه العينة من العقود تُعطي مؤشر على الحالة الاجتماعية في مدينة الزرقاء.

تم إعداد الجدول حسب صنعة الزوج ذلك لأن طبيعة عمل الزوج هي الأساس بتحديد قيمة المهر غالباً، مع وجود إعتبارات أخرى مثل عمر الزوجين وحالة الزوجة إن كانت مطلقة أو أرملة.

اختلفت قيمة المهور تبعاً لمهنة الزوج وكذلك لمكانة الزوجة، فأعلى المهور كانت تُقدم للزوجة الموظفة في أغلب الأحيان فورد في عقد زواج عام 1954م تقدم فيه موظف لخطبة معلمة وكان المهر عبارة عن 500 دينار معجل و1000 دينار مؤجل[1]، وفي حالة أخرى وصلت قيمة مهر زواج معلم من مديرة مدرسة إلى تقديم المعجل بمبلغ 300 دينار ومؤجله 3000 دينار[2]، وتزوج صاحب مكتبة من مديرة مدرسة بمعجل 200 دينار ومؤجل 800 دينار[3]، هذه القيمة من المهور مرتفعة نسبياً في فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين، ويبدو أن عمل المرأة وكونها مُنتجة وتمتلك دخلاً جعلها تطلب مهراً أكثر مما كان مُتعارف عليه.

وفي حالات أخرى تم تقديم مهور مرتفعة نوعاً ما على الرغم من عدم امتلاك الزوجة للعمل، فتزوج تاجر أردني عمره 40 سنة من إمرأة ثيب مطلقة وعمرها 35سنة بمعجل 500 دينار ومؤجل 1000 دينار وتوابع المهر شراء 100 سهم في مصفاة البترول باسمها وكانت هذه الزوجة من قبرص[4]، ولعبت حالة الزوج المادية دوراً في قيمة المهور فإذا كان الزوج من أصحاب الأموال والأملاك عندئذ تصبح قيمة المهر ليست بالمعضلة فتزوج أحد المُلاك بمهر معجله 300 دينار

---

[1] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم2 ، عقد رقم 29602 ، تاريخ 19|7|1954م

[2] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم 9 ، عقد رقم 29949.

[3] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم 80 ، عقد رقم 118522 ، تاريخ 26|7|1961م.

[4] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم 43 ، عقد رقم 86027 ، تاريخ 13|12|1958م

ومؤجله 1000 دينار مع توابع البيت من غرفة نوم وغرفة طعام وغرفة ضيوف كاملة كلها بقيمة 700 دينار[1]، وتزوج تاجر نوفوتيه عمره 45 سنة بإمرأة عمرها 27 سنة بمهر قيمة معجله 300 دينار ومؤجله 1000 دينار بشرط أن يكون السكن في الزرقاء[2].

وردت في سجلات الزواج العديد من الوظائف غير التي في الجدول مثل الطبيب والمهندس والمحامي والمحاسب والكاتب وإمام المسجد والصحفي ومساعد الصيدلي وغيرها، وميزت العقود بين الوظائف فهناك موظف البنك وموظف الفوسفات وموظف الجمارك وموظف وكالة الغوث وموظف البلدية، أما المهن التي كانت متواجدة في الزرقاء في هذه الفترة (1948 -1967م) فهي كثيرة كالمصور والبنّاء والدهّان والكندرجي والقهوجي والميكانيكي والفران والحلاق والطاهي والمواسرجي والقصّاب والنجار والحداد والنظاراتي وصاحب المطعم والبائع المتجول وغيرها من المهن التي كانت رائجة في المجتمع الأردني.

زواج صغار السن : تم عقد قران بعض صغار السن خاصة الزوجة ، فمثلاً تزوج رجل عمره 30 سنة من إمرأة عمرها 15 سنة بمعجل 30 دينار ومؤجل 50 دينار عام 1955م [3]، وآخر تزوج وعمره 18 سنة ويعمل في الجيش وكانت زوجته بعمر 15 سنة بمهر معجله 330 دينار وبلا مؤجل[4]، ومن المُلاحظ أن هذا الزواج لم يكن ليتم إلا بموافقة المحكمة الشرعية وحدث هذا عندما أراد شاب عمره 15 سنة الزواج من امرأة بنفس عمره وقبل إتمام القران حصل الزوج على موافقة المحكمة الشرعية وذلك لصغر سنهما[5].

---

[1] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم 96 ، عقد رقم 139909 ، تاريخ 28|9|1962م.

[2] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم 124 ، عقد رقم 174426 ، تاريخ 11|12|1964م.

[3] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم11، عقد رقم 42306 ، تاريخ 8|12|1955م.

[4] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم54، عقد رقم 4103073 ، تاريخ 7|10|1959م.

[5] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم144، عقد رقم 194310 ، تاريخ16|12|1965م.

زواج الطلاب : - وردت عدة حالات كان الزوج فيها مازال طالباً وكان يتم الزواج ويبدو أن حالة الأهالي المادية الصعبة جعلتهم يقبلون على تزويج بناتهم إلى أزواج ما زالوا في مرحلة الدراسة سواء كان الزوج طالب مدرسة أو في مرحلة الدراسات الجامعية ، ومن هذه الحالات زواج طالب عمره 18 سنة بزوجة في نفس العمر بمعجل 50 دينار ومؤجل 50 دينار وأثاث بيت بقيمة 154 دينار يشتمل على " خزانة موبيليا بمرآة وتخت حديد مجوز وفرشتان صوف ولحافان قطن وأربع مخدات قطن وماكنة خياطة وخاتمين ذهب "[1]، وتزوج طالب عمره 19سنة بمعجل 60 دينار ومؤجل 10 ليرات ذهب[2]، ومن الأمثلة أيضاً زواج أحد الطلاب وهو مقيم في الكويت وعمره 28 سنة من فتاة عمرها 19 سنة بمعجل 300 دينار ومؤجل 300 دينار[3]، ووردت حالات أخرى لزواج الطلاب وصلت عدد العقود التي تم دراستها إلى 18 حالة.

زواج النّور: - إحدى الفئات الاجتماعية الموجودة في الأردن وقد وردت عدة حالات لزواج النور طوال فترة الدراسة ، ومن الأمثلة على ذلك ورد في إحدى عقود الزواج أن الزوج من النور وعمره 40 سنة تزوج بمهر معجله 130 دينار ومؤجله 5 دنانير[4]، وفي عقد آخر تزوج عامل من النور عمره 36 سنة بامرأة ثيب متوفى زوجها وعمرها 25 سنة بمعجل مهر 25 دينار وبلا مؤجل[5]، وجاء في عقد زواج في عام 1967م ارتباط زوج وزوجة من طائفة النور بمعجل 130 دينار وبلا مؤجل أو توابع[6]، هذه الحالات وغيرها تؤكد أن النور إحدى أطياف التركيبة الأردنية كانوا ولا زالوا كذلك.

---

(1) محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم 28 ، عقد رقم 68855 ، تاريخ 22|9|1957م.
(2) محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم160، عقد رقم 21205 ، تاريخ 5|2|1967م.
(3) محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم160، عقد رقم 21219 ، تاريخ 2|4|1967م.
(4) محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم19، عقد رقم 42792 ، تاريخ 28|7|1957م.
(5) محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم30، عقد رقم 68714 ، تاريخ 24|9|1957م.
(6) محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم135، عقد رقم 174753، تاريخ 17|6|1965م.

الجنسيات الأخرى: وردت في سجلات عقود الزواج الصادرة عن المحكمة الشرعية في الزرقاء خلال الفترة من (1948 -1967م) حالات لزواج غير الأردنيين ومن هذه الجنسيات التي وُجدت السورية[1] واللبنانية[2] والسعودية[3] والجزائرية (زوج جزائري يعمل مساعد رئيس بعثة الحكومة الجزائرية تزوج من فتاة أردنية بمعجل قيمته دينار أردني ومؤجل 400 دينار) [4]، والمصرية[5] وغيرها من الجنسيات التي تدل على أن المملكة بشكل عام والزرقاء بشكل خاص كانت جاذبة لأبناء البلد ولغيرها من الدول خاصة لما شهدته الزرقاء من التطور الصناعي والاقتصادي في هذه المرحلة.

من خلال دراسة عقود الزواج وُجدت عدة حالات كان الزوج يقيم فيها خارج الأردن ومنها عقد قران زوج يقيم في الشام والزوجة في الزرقاء بمهر معجله 130 دينار ومؤجله 200 دينار[6]، وعقد آخر لزوج يقيم في الكويت بمعجل 200 دينار ومثله للمؤجل[7]، وفي حالة أخرى تزوج تاجر أردني مقيم في فنزويلا بفتاة تقيم في الزرقاء[8].

زواج الدروز : جاء في بعض الحالات في سجلات عقود الزواج ذكر للطائفة الدرزية، حيث ورد ارتباط زوج عمره 19 سنة وزوجة عمرها 18 سنة من الدروز بمهر معجله 90 دينار ومؤجله 50 دينار[9]، وتزوج شاب جندي بفتاة وكلاهما من الطائفة الدرزية وكانت قيمة المهر المعجل 100

---

[1] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم2، عقد رقم 29631 ، تاريخ 29|11|1954م.

[2] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم4، عقد رقم 29701 ، تاريخ 28|7|1954م.

[3] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم13، عقد رقم 42454 ، تاريخ 25|12|1955م.

[4] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم65 ، عقد رقم 103684 ، تاريخ 23|9|1960م.

[5] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم151 ، عقد رقم 194613 ، تاريخ 1|6|1966م.

[6] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم2 ، عقد رقم 29631، تاريخ 29|11|1954م.

[7] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم6 ، عقد رقم 29762، تاريخ 27|9|1954م.

[8] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم66، عقد رقم 103701 ، تاريخ 21|7|1960م.

[9] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم124 ، عقد رقم 174410 ، تاريخ 15|1|1964م.

دينار والمؤجل 50 دينار وتوابع المهر 40 دينار[1]، كانت مهور الدروز متقاربة وليست بالباهظة ، ولُوحظ في العقود التي تم دراستها أن حالات الارتباط عند الدروز كانت تتم بينهم بمعنى عدم ورود حالات ارتباط بين فتاة من الدروز بشاب من غير الدروز.

الشروط : ورد في العديد من عقود الزواج وضع شروط من قبل الزوج أو الزوجة ، وتعتبر هذه الشروط واجبة التنفيذ.

من الأمثلة على هذه الشروط قيام زوجة باشتراط أن يكون أمر طلاقها من زوجها بيدها إذا تزوج عليها بلا سبب يُلزمه وقبل الزوج بذلك[2]، وفي عقد آخر اشترطت الزوجة على الزوج ألا يخرجها من الأردن[3]، أما الزوجات اللواتي كُن مطلقات أو أرامل ولهن أبناء وارتبطن بزوج آخر اشترطن رعاية أولادهن ، كما ورد في أحد العقود حيث اشترطت زوجة أن يقوم زوجها برعاية أبنائها الثلاثة واحتضانهم لمدة 20 عام والإنفاق عليهم ووافق الزوج [4]، أما توابع المهر فوردت في الكثير من العقود وتعد حق للزوجة بالإضافة على المهر المنصوص عليه في العقد وكانت تكتب بشيء من التفصيل، كما جاء في عقد زواج موظف كانت قيمة المهر 100 دينار للمعجل و400 للمؤجل أما التوابع فكانت عبارة عن أثاث بيت بقيمة 150 دينار كانت كالآتي:

" خزانة 4 درف فورمايكا ب60 دينار - تختين مفروشين ب30 دينار - كنبايات ب40 دينار - كمودينا ب5 دنانير - تواليت ب15 دينار"[5]، وفي عقد آخر كانت توابع المهر عبارة عن شراء 100 سهم في شركة المصفاة باسم الزوجة[6].

---

(1) محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم147 ، عقد رقم 194212 ، تاريخ 6|11|1965م.

(2) محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم7، عقد رقم 42397 ، تاريخ 29|7|1956م.

(3) محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم11، عقد رقم 42347 ، تاريخ 28|7|1956م.

(4) محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم77، عقد رقم 118361 ، تاريخ 6|5|1960م.

(5) محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم160، عقد رقم 21224 ، تاريخ 22|4|1967م.

(6) محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم43، عقد رقم 86027 ، تاريخ 13|12|1958م.

كان للمطلقين والأرامل نصيب من الزواج الآخر واتسمت هذه الحالات بقلة المهور في أغلب الأحيان، ويظهر هذا عند دراسة عقد زواج كانت الزوجة ثيب "مطلقة" فكان بلا معجل للمهر ومؤجله 25 دينار وبلا توابع[1] وفي عقد آخر ارتبط زوج عمره 35 سنة بامرأة مطلقة عمرها 40 سنة بلا معجل وبمؤجل قيمته 30 دينار[2].

إن مراسم كتابة عقود الزواج تتم عادة في البيوت وتولى كتابة العقد شخص عُرف بالمأذون ومن أشهر من عمل بكتابة العقود (عُرف باسم المأذون) عبدالباقي جمو[3]، محمد حسين الخطيب[4]، محمد عبدالهادي القدومي[5]، نظمي صلاح[6] ومحمود أبو العسل[7] وغيرهم[8].

---

[1] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم9، عقد رقم 29911 ،. تاريخ 1955/5/12م.

[2] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم113، عقد رقم 154818 ، تاريخ 1964/2/24م.

[3] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم1.

[4] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم2.

[5] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم13.

[6] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم19.

[7] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل عقود الزواج رقم133.

[8] للاطلاع على نموذج لعقود الزواج ، انظر ملحق رقم 1 .

- الطلاق :

يُعرف الطلاق بأنه إنهاء للحياة الزوجية بين الزوجين، إما بشكل نهائي أو مؤقت وذلك تبعاً لطبيعة الطلاق، والجدول التالي يبين حالات الطلاق في الزرقاء في الفترة (1955 -1967م)

السنة	بائن بينونة صغرى "اولى"	بائن بينونة صغرى "ثانية"	بائن بينونة كبرى	الطلاق قبل الدخول	الطلاق المعلق	طلقة رجعية اولى	طلقة رجعية ثانية	الإرجاع	المجموع
1955م[1]	82	–	5	6	9	16	–	5	123
1956م[2]	75	–	7	10	7	27	–	4	130
1957م[3]	63	–	11	21	17	38	5	13	168
1958م[4]	90	1	5	22	25	41	2	12	198
1959م[5]	101	3	2	37	23	34	–	8	208
1960م[6]	88	2	5	37	23	38	7	13	213
1961م[7]	86	–	9	45	25	33	8	9	215
1962م[8]	104	–	4	49	20	49	3	12	241
1963م[9]	125	–	16	34	–	47	6	1	229
1964م[10]	80		10	36	–	39	4	–	169
1965م[11]	96	–	10	49	–	39	5	–	199
1966م[12]	88	–	14	49	–	60	5	–	216
1967م[13]	96	–	1	31	1	28	5	1	163
المجموع	1174	6	99	426	150	489	50	78	2472حالة

[1]محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل الطلاق لعام 1955م

[2]محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل الطلاق لعام 1956م.

[3]محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل الطلاق لعام 1957م

[4]محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل الطلاق لعام 1958م

[5]محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل الطلاق لعام 1959م

[6]محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل الطلاق لعام 1960م

[7]محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل الطلاق لعام 1961م

[8]محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل الطلاق لعام 1962م

[9]محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل الطلاق لعام 1963م

[10]محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل الطلاق لعام 1964م

[11]محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل الطلاق لعام 1965م

[12]محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل الطلاق لعام 1966م

[13]محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل الطلاق لعام 1967م

تم رصد (2472) حالة طلاق حدثت في الزرقاء في الفترة (1955 -1967م)، وانقسمت حالات الطلاق إلى عدة أقسام منها ما أنهى الحياة الزوجية، ومنها ما ينتهي برجوع الزوجين.

بلغت حالات الطلاق البائن بينونة صغرى حوالي 1180 حالة منها "1174 طلقة أولى"، "6 طلقة ثانية " ويُقصد بهذا النوع وقوع الطلاق على الزوجة بطلقة أولى أو ثانية مع انتهاء العدة الشرعية دون إرجاع الزوجة، ويُلاحظ وقوع حالات كثيرة جداً من هذا الطلاق خاصة الطلقة الأولى ، وتدل كثرة حالات الطلاق من هذا النوع على استحالة استمرار الحياة الزوجية، وفي حالات قليلة قام الزوج بإرجاع زوجته بعقد ومهر جديدين كما جاء في الشريعة الإسلامية.

أما قيام الزوج بطلاق زوجته ثلاث طلقات فيما يُعرف بالطلاق البائن بينونة كبرى فيترتب عليه إنهاء الحياة الزوجية بلا عودة إلا في حال قيام الزوجة بالزواج من الآخر ويقوم هذا بطلاقها بعد الدخول وبعد انتهاء العدة الشرعية، عندئذ يجوز للزوج الأول إرجاعها بعقد ومهر جديدين، وبلغت حالات الطلاق البائن بينونة كبرى 99 حالة في هذه الفترة.

ووردت حالات ليست بالقليلة لطلاق الزوجين قبل الدخول إذ بلغت 426 حالة طلاق، ويبدو أن سبب هذا الطلاق هو عدم معرفة أي من الزوجين بالآخر، أو لتدخل الأهل السلبي في حياة أبنائهم مما يؤدي إلى فشل الحياة الزوجية قبل قيامها.

أما الطلاق المعلق فيعني جعل الطلاق مرتبطاً بشرط لوقوعه كقول الرجل لزوجته إن دخلتي بيت فلان فأنتِ طالق وهنا إن حدث هذا الشرط ودخلت الزوجة البيت وقع الطلاق، بلغت حالات هذا الطلاق 150 حالة ويجدر الانتباه إلى قلة وقوع هذا الطلاق في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى إدراك الأزواج خطورة هذا القول الذي ينهي العلاقة الزوجية (ألا وهو الشرط المعلق).

ومن أنواع الطلاق هناك الطلاق الرجعي والذي يعني قيام الزوج بطلاق زوجته طلقة أولى أو ثانية، ومن ثم يقوم بإرجاعها قبل انتهاء فترة العدة الشرعية، لأن انتهاء العدة يصبح الطلاق بائن بينونة صغرى، أما الطلقة الثالثة فتعني وقوع الطلاق البائن بينونة كبرى، وتكرر هذا النوع من الطلاق في فترة الدراسة 539 مرة.

وبالنسبة لحالات إرجاع الزوجة بعد الطلاق باختلاف نوع الطلاق سواء كان بائن بينونة صغرى أو رجعي فكان عددها 78 حالة وهذا العدد بالنسبة إلى عدد حالات الطلاق يعد قليل نسبياً، مما يعني عدم وجود رغبة عند أي من الزوجين أو كلاهما بالرجوع للآخر في أغلب حالات الطلاق[1].

بلغت الرسوم المفروضة على حجج الطلاق ما بين 500 - 850 فلس في أغلب الفترة التي تم دراستها (1955 – 1967م)، مما يدل على أن الرسوم لم ترتفع بالشكل الكبير خلال هذه الفترة.

ومن أهم القضاة الشرعيين الذين أشرفوا على حالات الطلاق في المحكمة الشرعية في الزرقاء القاضي محمد الماجد[2]، القاضي عبدالحفيظ المحمود[3]، القاضي عبدالقادر طربية[4]، والقاضي وصفي اللبدي[5].

---

[1] السيد سابق ، فقه السنة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، مج 2، ط1 ، 1969م.

[2] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل الطلاق لعام 1959م.

[3] محمكة الزرقاء الشرعية ، سجل الطلاق لعام 1960م.

[4] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل الطلاق لعام 1961م.

[5] محكمة الزرقاء الشرعية ، سجل الطلاق لعام 1962م.

* التعليم :

من أهم حقوق الفرد في المجتمع أن يتمتع بقسط من التربية والتعليم، وعلى الدول أن توفر لمواطنيها الرعاية الصحية والعقلية والجسدية والاجتماعية وكذلك التعليمية، ومن هذا المنطلق عُنيت الحكومات الأردنية المتعاقبة بتوفير سُبل التعليم للمواطنين والعمل على إيجاد البيئة التعليمية المناسبة، حتى يتمكن الفرد من إظهار إبداعاته وطاقاته.

منذ قدوم الأمير عبدالله بن الحسين إلى شرقي الأردن وجد الجهل متفشياً والمدارس قليلة، فقام بوضع القوانين الناظمة للعملية التدريسية وجاء فيها أن القانون يُغرم الآباء الذين يمتنعون عن إدخال أبنائهم المدارس الحكومية، وأمر أن تقدم الكتب المدرسية للطلاب والطالبات مجاناً، وأن لا يرهق المعلمون الطلاب في التزاماتهم التي تثقل كاهلهم[1].

كان أول جهاز إداري لتنظيم الإدارة في الأردن قد تشكل عام 1923م حيث تم تكوين مجلس للتعليم كان من صلاحياته اختيار المعلمين والإداريين والإشراف على المناهج، وفي عام 1926م تم استبدال هذا المجلس بآخر سُمي" المجلس الإستشاري للتعليم"، وظهر اسم وزارة المعارف لأول مرة بتاريخ 6|8|1939م وكانت تظهر كوزارة تتبع لقاضي القضاة أو وزير الداخلية[2].

وصدر نظام المعارف في عام 1939م وجاء فيه العمل على تأسيس وإدارة وتفتيش المدارس الأميرية والإشراف على المدارس الخصوصية وتشجيع الحركات العلمية والأدبية[3].

وتم تشكيل المجلس الأعلى للتعليم عام 1952م بهدف متابعة شؤون التعليم في المملكة، وبحث المجلس خلال اجتماعاته التي عقدها في الفترة (1953 -1954م) أمور التعليم وتعديل

---

[1] النوايسة ، الزرقاء حصن الهجرتين ، ص232.

[2] سليمان عبيدات وعبدالله الرشدان ، التربية والتعليم في الأردن من عام 1921 -1993م، جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان ، 1993م ، ص19

[3] وزارة التربية والتعليم ، قسم التوثيق التربوي ، تاريخ التربية والتعليم في الأردن 1921 -1970 ، (د.ن) ، عمان ، 1980م ، ص8 -9 ، وسيشار إليه تاريخ التربية والتعليم.

المناهج الدراسية[1]، أما في عام 1955م فقد تم إصدار قانون المعارف الذي نادى بإتاحة الفرصة لكل مواطن أن يتعلم ويُنشأ سليم العقيدة ، قويم الخُلق، مدركاً لواجباته نحو الله والوطن والملك ، وكذلك الانفتاح على العالم الإنساني ونشر الثقافة بين أوساط الشعب في أنحاء البلاد[2].

من مهام وزارة المعارف إنشاء المدارس والإشراف عليها وتقوية الروابط العلمية ومراقبة الكتب ومكافحة الأمية وتنشيط الحركة العلمية والأدبية [3]، وتم إصدار قانون التربية والتعليم في عام 1964م الذي جاء فيه إنشاء المدارس الحكومية والإشراف على جميع المؤسسات التعليمية الأهلية والأجنبية وإنشاء مراكز لتعليم الكبار وتشجيع نشاط الشباب داخل المؤسسات التعليمية[4]، وأيضاً أصبح التعليم إلزامياً في المرحلتين الابتدائية ومدتها ست سنوات والإعدادية ومدتها ثلاث سنوات[5]، بعد أن كان إلزامياً في المرحلة الابتدائية فقط[6].

هذا التطور في التعليم الذي شهدته المملكة الأردنية الهاشمية أثر في العملية التعليمية والتربوية في البلاد بأسرها ومن ذلك مدينة الزرقاء، فقد تم إنشاء المدارس في الزرقاء ومن أول هذه المدارس مدرسة الزرقاء الأميرية عام 1932م، وبعد ذلك قامت الحكومة بافتتاح مدرسة للبنين في الزرقاء عام 1941م، وتلاها بعام 1942م افتتاح مدرسة للإناث بناء على طلب المجلس البلدي في المدينة[7].

---

[1] سامي المجالي ، التربية والتعليم في الأردن في المرحلتين ما قبل التطوير التربوي (1952 -1987) وما بعده (1988 -2002)،(د.ن)، عمان، 2003م ، ص97.

[2] وزارة التربية والتعليم، تطور التربية والتعليم في الأردن، دائرة المطبوعات والنشر، عمان،1977م، ص27 -29، وسيشار إليه تطور التربية والتعليم في الأردن

[3] تاريخ التربية والتعليم ، ص9 -10.

[4] المرجع نفسه ، ص13.

[5] التربية والتعليم في الأردن ، ص42.

[6] المرجع نفسه، ص39.

[7] زلوم ، الزرقاء المدينة والمحافظة ، ص79.

وفي عام 1946م أنشأ الجيش العربي مدرسة ابتدائية في الزرقاء وبعدها بعامين أي عام 1948م تم افتتاح مدرسة ابتدائية للإناث[1]، حيث قرر المجلس البلدي اتخاذ بناية العيادة الصحية المستأجرة من أحمد عثمان مدرسة للإناث وتجديد إيجارها[2]، وأيضاً تم إنشاء روضة في الزرقاء في عام 1946م بإدارة حميدة الشامية، وكان للنصارى دور بارز في مجال التعليم حيث أنشأت البعثة الباباوية مدرسة للنصارى في عام 1949م[3].

وفي عام 1950 -1951م تم تأسيس مدرسة أهلية في الزرقاء هي مدرسة صلاح الدين، وكان يتم دفع إيجارها من تبرعات المحسنين وقام الشيخ عبدالباقي جمو بتأسيس هذه المدرسة[4].

وقام المجلس البلدي بدعم الحركة التعليمية في الزرقاء ويظهر ذلك عندما قرر بإعفاء مدرسة صلاح الدين من ثمن الماء والكهرباء خاصة وأنها عُنيت بشكل خاص بأبناء اللاجئين، حيث أن المجلس حاول التخفيف من معاناة اللاجئين في المدينة لذلك قرر شطب 100 دينار شهرياً ثمن صرفيات مخيم اللاجئين في الزرقاء من الماء [5].

وفي أوائل الخمسينات قرر المجلس البلدي إنشاء مدرسة حديثة كاملة تضم المراحل الابتدائية والثانوية ، وتم ذلك عام (1954 -1955م)، وسُميت مدرسة الزرقاء الثانوية للبنين، وأقيمت المدرسة على رقعة واسعة من الأرض وقد أحيطت بسور حجري يضم الملاعب، وتتألف من طابقين وتسوية وتضم 17 غرفة تدريس[6]، وقام الملك الحسين بافتتاح هذه المدرسة وكان مديرها آنذاك عبدالرؤوف الريماوي، ومن المدراء الذين تعاقبوا على إدارتها محمد الفرحان، عبدالغني

---

[1] أبو نواس ، تاريخ الزرقاء ، ص212.

[2] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 21 ، تاريخ 15|8|1948م.

[3] غنيم ، موسوعة محافظة الزرقاء ، ص428.

[4] مقابلة شخصية مع ذيب بشير ، كاتب وباحث شيشاني ، أجريت بتاريخ 12|2|2014م.

[5] مديرية تربية وتعليم الزرقاء الأولى ، قسم التخطيط ، سجل مدارس وزارة التربية والتعليم حتى عام 2011م.

[6] زلوم ، الزرقاء المدينة والمحافظة ، ص81.

الريماوي، مصباح العابودي، عبدالله المدادحة، ومنير أرسلان [1]، وفي عام 1958م تم إنشاء مدرسة الزرقاء الثانوية للبنات في مدينة الزرقاء [2]، ومن أهم المدارس التي نشأت في مدينة الزرقاء في هذه الفترة (1948 - 1967م) على اختلاف جنسها سواء للذكور أو للإناث، كانت على النحو التالي [3]:

المدرسة	سنة الإنشاء	المدرسة	سنة الإنشاء
حفصة	1953م	الملك محمد الخامس الأساسية للبنات	1960م
الشفاء	1954م	عسقلان الأساسية	1961م
الرملة الأساسية للبنات	1955م	شجرة الدر	1962م
عثمان بن عفان	1956م	الملك غازي الأساسية	1963م
الرازي الأساسية	1957م	سمية الأساسية	1963م
عائشة بنت أبي بكر الأساسية للبنات	1958م	زرقاء اليمامة	1964م
المهلب بن أبي صفرة	1958م	حطين	1964م
هاني بن مسعود الأساسية للبنين	1959م	حي الأمير الحسن	1967م

ومن المدارس الأخرى التي تأسست في مدينة الزرقاء ، والتي تعكس مدى الإهتمام بقطاع التعليم في الأردن مدارس " محمد بن القاسم، الزرقاء الجديدة الأولى، أسامة بن زيد، الملك فيصل الثاني، الغويرية، جناعه، الأمير عبدالله، والبتراوي" [4]. أما أهم مدارس الإناث في نفس الفترة فكان منها مدارس" بنات الزرقاء، الزرقاء الإعدادية للبنات، الزرقاء الجديدة للبنات، فاطمة الزهراء، وبنات الجبل الأبيض"[5].

---

[1] غنيم، موسوعة محافظة الزرقاء. ص432.

[2] زلوم، الزرقاء المدينة والمحافظة، ص81.

[3] مديرية تربية وتعليم الزرقاء الأولى، قسم التخطيط ، سجل مدارس وزارة التربية والتعليم حتى عام 2011م.

[4] وزارة التربية والتعليم ، التقرير السنوي للعام الدراسي 1962-1963م ، ص250 -254.

[5] المصدر نفسه ، ص255 -256.

توج هذا التطور في مجال التعليم في مدينة الزرقاء بافتتاح مكتب مديرية للتربية والتعليم في لواء الزرقاء في العام (1965 -1966م)[1]، نتيجة للزيادة الكبيرة في أعداد الطلبة والمدارس الأمر الذي أدى إلى ضرورة تنظيم العمل التربوي والتعليمي في المدينة.

وقد تولى منصب مدير التربية والتعليم في لواء الزرقاء كل من[2]:

1 - محمد مطر بني هاني 15|7|1965م.

2 - أمين حسن حطاب 14|10|1965م.

3 - مصطفى رشيد الحسن 1|8|1966م.

4 - عبدالقادر ناجي العمري 1|4|1967م.

وقد شمل التطور التعليمي في المدينة استحداث المدارس التجارية والصناعية فيها، فقام المجلس البلدي بالتبرع بقطعة أرض لوزارة التربية والتعليم لبناء مدرسة للت عليم المهني والصناعي في عام 1961م[3]، وتم تأسيس القسم التجاري في مدرسة الزرقاء الثانوية للبنين في العام الدراسي (1965 -1966م)[4]، وجُهز هذا القسم باللوازم المطلوبة من آلات طابعة وطاولات صف وطاولات طباعة وكراسي وقرطاسية[5].

---

[1] تاريخ التربية والتعليم ، ص25.

[2] موسى عارف صنوبر، الدليل العام للواء الزرقاء، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، 1981م، ص21، وسيشار إليه صنوبر ، الدليل العام للواء الزرقاء.

[3] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 164 ، تاريخ 18|10|1961م.

[4] وزارة التربية والتعليم، قسم الإحصاء، إحصاءات عن التعليم في المملكة الأردنية الهاشمية للعام الدراسي 1965 -1966م ، ص194.

[5] تاريخ التربية والتعليم ، ص198.

إلى جانب هذا التطور والاهتمام بالجانب التعليمي من قبل الحكومة، ظهر اهتمام القوات المسلحة الأردنية في مجال التربية والتعليم، ففي عام 1946م أنشأ الجيش العربي مدرسة ابتدائية في الزرقاء[1]، وشهد العام الدراسي (1948-1949م) إنشاء مدرسة النصر الإعدادية داخل معسكرات الجيش في الزرقاء وعُنيت هذه المدرسة بتعليم أبناء العسكريين والأميين من منتسبي القوات المسلحة[2]، واهتمت القوات المسلحة بتعليم الإناث كذلك فأنشأت مدرسة الحسين الثانوية للبنات عام 1950م ومدرسة الحسين الأساسية للبنات عام 1958م [3].

ومن مظاهر التطور التعليمي والثقافي في الزرقاء قيام المجلس البلدي بإنشاء مكتبة البلدية العامة في عام 1966م، حيث هدفت هذه المكتبة إلى رفع مستوى الثقافة لأبناء المدينة والزائرين، وشجعت المواطنين على القراءة والإبداع وعملت على تعزيز التقدم الاجتماعي والثقافي، وتم تزويد المكتبة بأمهات الكتب الدينية والثقافية والعلمية العربية منها والمترجمة، ويُشرف على وضع السياسة العامة للمكتبة مجلس أمناء مستقل مؤلف من رئيس البلدية وستة أعضاء يختارهم المتصرف ، وكان أمين المكتبة هو المسؤول عن محتوياتها وتنظيم سجلاتها والحفاظ عليها [4].

---

[1] أبو نواس ، تاريخ الزرقاء ، ص212.

[2] غنيم ، موسوعة محافظة الزرقاء ، ص440 - 441.

[3] المرجع نفسه ، ص444 -445.

[4] الجريدة الرسمية ، العدد 1945 ، تاريخ 1/9/1966م ، ص1700 -1701.

* الحركة الكشفية :

بدأت الحركة الكشفية بالظهور في العام (1953 -1954م) في مدارس المملكة، وتأسست جمعية الكشاف الأردني بعد ذلك بإشراف وزارة المعارف وذلك لتنظيم ومتابعة أنشطة الجمعيات الكشفية [1]، وفي عام 1954م تشكلت مجموعة كشافة مدرسة الزرقاء الثانوية بقيادة الأستاذ غالب بسيسو، وتم شراء آلات موسيقية كاملة وساهمت بلدية الزرقاء بأكبر قسم من ثمنها، وكان عدد أفراد المجموعة 120 كشاف جوال[2]، وفي العام (1957 -1958م) اشتركت بعثة من الكشافة في المؤتمر الكشفي في إيران[3]، وشارك في هذا المؤتمر 40 كشاف من الأردن، وكانت فرقة موسيقى مجموعة كشافة مدرسة الزرقاء قد شاركت في جميع الاحتفالات في هذا المؤتمر وغيره من المحافل ، وفي عام 1962م تأسست فرقة كشفية أهلية "فرقة صلاح الدين الكشفية" بقيادة زهير زنونه وتعاقب على قيادتها موسى صنوبر وخميس الموسى وكمال سماحه، وأيضاً تأسست مجموعة كشافة القادسية بقيادة موسى صنوبر [4].

تم اختيار غالب بسيسو ليكون مفوض كشافة لواء الزرقاء في عام 1966م ، وأجريت إنتخابات مجلس إدارة لأول مفوضية لكشافة لواء الزرقاء برئاسة فارس الصرايرة متصرف اللواء وغالب بسيسو مفوض الكشافة ، وبعدها بعام 1967م قررت المفوضية حل مجموعة صلاح الدين والقادسية ، وتقرر تأسيس ثلاث مجموعات كشفية[5] هي :

1- مجموعة كشافة صلاح الدين بقيادة نجيب القدومي.

2- مجموعة كشافة بيت المقدس بقيادة فاروق هلسه.

3- مجموعة كشافة الجراح بقيادة محمود النسعه.

---

[1] تاريخ التربية والتعليم ، ص271.

[2] صنوبر ، الدليل العام للواء الزرقاء ، ص89.

[3] تاريخ التربية والتعليم ، ص272.

[4] صنوبر ، الدليل العام للواء الزرقاء ، ص89.

[5] المرجع نفسه ، ص90 -92.

أسهمت الحركة الكشفية في إثراء العملية التعليمية وأدت إلى تفجر إبداعات طلاب المدارس، مما أدى إلى التطور في طريقة التفكير وزيادة الوعي لديهم، والذي أثر بالنهاية على تطور الحياة التعليمية في مدينة الزرقاء.

* **الصحة :**

أولت الحكومات الأردنية المتتالية قطاع الخدمات الصحية جُل اهتمامها، لما لهذا القطاع من الأهمية للإنسان والمجتمع، وعملت الحكومة على توفير الحياة والبيئة الصحية المناسبة للمواطن الأردني للحفاظ على صحته وحياته، مما سيؤدي إلى استمرارية العطاء والبناء والذي سيؤثر إيجابياً على تطوير الدولة وقوتها.

وقد وُجد أول مستشفى في الزرقاء داخل معسكر قوة الحدود في عام 1929م وكان عبارة عن مستشفى صغير مخصص لعلاج أفراد القوة ويتسع لعشرة أسرَة وكان يعمل فيه أطباء بريطانيين وعرب، وكان أطباء المستشفى يقدمون الخدمات العلاجية لأهالي الزرقاء ومن أشهر الأطباء فريد عقل، صالح برقان، وأنطونيوس طعمه [1].

وفي عام 1943م اتفق المجلس البلدي في الزرقاء مع أطباء قوة الحدود على إيجاد مركز صحي في المدينة، لتقديم الخدمات الصحية للأهالي ومعالجة المرضى عن طريق هؤلاء الأطباء ، وكانت رسوم المعاينة أو العلاج في المركز تبلغ 25 مل فلسطيني، وأيضاً تم علاج أمراض العيون بالمجان [2]، وفي عام 1944م تم تأسيس عيادة مستقلة عن مبنى بلدية الزرقاء ، تقوم بتقديم الخدمات الصحية لأهالي الزرقاء[3].

---

[1] أبو نواس ، تاريخ الزرقاء ، ص241.

[2] زلوم ، الزرقاء المدينة والمحافظة ، ص82.

[3] أبو نواس ، تاريخ الزرقاء ، ص242.

ثم اقتضت الضرورة نتيجة لتطور البلاد وازدياد عدد السكان إلى تنظيم القطاع الصحي فقامت الحكومة الأردنية بإنشاء وزارة الصحة بتاريخ 4|12|1950م[1].

وفي أوائل الخمسينات تم إنشاء عيادة صحية تستقبل المرضى ثلاثة أيام في الأسبوع فقط[2]، وحرصاً من البلدية على تقديم أفضل الخدمات الصحية للمواطنين ورغبة منها في التخفيف من أعباء الناس خاصة مع ضعف الخدمات الصحية في المدينة ومع حرص وزارة الصحة على إنشاء المستشفيات في البلاد، قرر المجلس البلدي بالتبرع لوزارة الصحة بسبعة دونمات لإنشاء مستشفى حكومي في الزرقاء[3]، وتم افتتاح مستشفى الزرقاء الحكومي عام 1960م[4] مما أدى إلى تخفيف أعباء المواطنين وسهولة الحصول على الخدمات الصحية اللازمة.

وفي آذار 1963م تم تشكيل مستشفى الميدان الثاني في الزرقاء والذي يتبع للخدمات الطبية الملكية (القوات المسلحة)، وتم استبدال التسمية بعد ذلك باسم مستشفى الزرقاء العسكري (مستشفى الأمير هاشم بن الحسين حالياً) [5]، وفي عام 1965م تم افتتاح عيادة صحية في الزرقاء للتوسع في الخدمات الطبية المقدمة للأهالي[6].

ومن مظاهر التوسع بالخدمات الصحية والطبية المقدمة إنشاء مركز لرعاية الطفولة في الزرقاء في عام 1958م، حيث رصدت البلدية مبلغ 200 دينار لاستئجار دار بهدف افتتاح المركز

---

[1] عادل زيادات، الخدمات الصحية في المملكة الأردنية الهاشمية(1946- 1987)، (د.ن)، (د.م)، 1994م، ص30.

[2] زلوم ، الزرقاء المدينة والمحافظة ، ص82.

[3] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 315 ، تاريخ 9|11|1953م.

[4] صنوبر، الدليل العام للواء الزرقاء ، ص21.

[5] نشرة صادرة عن الخدمات الطبية الملكية.

[6] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 89 ، تاريخ 17|3|1965 م.

فيها[1]، وتم افتتاح مركز للأمومة والطفولة في الزرقاء وساهمت البلدية في نفقاته، وهدف المركز إلى الاهتمام بصحة الطفل والأم بشكل خاص ورعايتهم خاصة في فترة ما قبل الولادة وبعدها[2].

ومن أهم الأطباء في الزرقاء في هذه الفترة فريد عقل ، أنطونيوس طعمه ، صالح برقان[3]، عبدالحميد الأدهم[4]، زيد عقل[5] وغالب حمارشه[6].

ومن مستلزمات التطور الطبي إنشاء الصيدليات التي تُعنى بتقديم وتوفير الأدوية والعلاج للمواطنين، ومن أبرز الصيادلة والصيدليات في الزرقاء :

الصيدلي	الصيدلية
سميح الأدهم	الأدهم [7]
صبحي أبو شقرة	الجزائر
مدحت الحاج درويش	الحديثة
بنايوت نوبوليس	القلعة[8]
إبراهيم الترزي	الشعب[9]
زياد أبو محفوظ	فلسطين
رفائيل زيادين	الأردن
عمر شكري	الحديثة
عيد النمري	الاهلية
اسبير مطالقة	مطالقة[10]

---

[1] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 146 ، تاريخ 16|6|1958م.

[2] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 218 ، تاريخ 23|5|1962م.

[3] أبو نواس ، تاريخ الزرقاء ، ص241.

[4] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 293 ، تاريخ 21|9|1953م.

[5] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 242 ، تاريخ 8|8|1962م.

[6] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 14 ، 26|9|1962م.

[7] الجريدة الرسمية ، العدد 962 ، تاريخ 1|11|1948م ، ص316.

[8] الجريدة الرسمية ، العدد 1565 ، تاريخ 10|8|1961م ، ص996 -999.

[9] الجريدة الرسمية ، العدد 1578 ، تاريخ 25|10|1961م ، ص1393.

[10] الجريدة الرسمية ، العدد 2028 ، تاريخ 10|8|1967م ، ص1056 -1060.

هذا العدد من الصيدليات يدل على مدى تطور القطاع الصحي في الزرقاء، وأيضاً ما شهدته المدينة من تزايد عدد السكان وبالتالي زيادة الطلب على الأدوية والعلاجات ما أدى إلى إفتتاح عدد من الصيدليات لاستيعاب متطلبات السكان.

- الأمراض :

انتشرت الكثير من الأمراض في الزرقاء كغيرها من مدن المملكة، ومن هذه الأمراض التيفوئيد والحصبة والإنفلونزا والباراتيفوئيد والديزنتاريا وأبو كعب والسعال الديكي والجدري وغيرها[1]، ومن الأمراض التي ظهرت في الزرقاء مرض الملاريا نتيجة لتلوث مجرى نهر الزرقاء، قررت البلدية تنظيف مجرى النهر للحد من انتشار المرض وطلبت من رئيس أركان الجيش المساعدة في هذا الأمر إلا أنه رفض، وما كان من البلدية إلا أن قامت بتأمين نفقات المشروع من الأهالي بسبب عجز ميزانيتها، وذلك للحفاظ على نظافة المياه وصحة السكان[2].

*** الجمعيات الخيرية:**

بدأ العمل الاجتماعي في الأردن يأخذ الطابع المنظم خلال النصف الثاني من القرن العشرين، حيث أُنشأت الحكومة الأردنية في عام 1949م دائرة الشؤون الاجتماعية والتي تتبع لوزارة الصحة، وفي عام 1950م ظهر اسم وزارة الشؤون الاجتماعية وبقيت جزء من وزارة الصحة ، وفي عام 1951م صدر قانون وزارة الشؤون الاجتماعية حتى تتحمل هذه الوزارة مسؤولياتها في خدمة المجتمع المحلي بالتعاون مع الجمعيات الخيرية [3].

---

[1] دائرة الإحصاءات العامة ، النشرة الإحصائية السنوية 1953م، العدد4 ، مطبعة دير الروم الأرثوذكس، القدس، ص66 -67 & النشرة الإحصائية السنوية 1956م ، العدد7 ، المطبعة الوطنية، ص50.

[2] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 14، تاريخ 13|6|1948م.

[3] النوايسة، الزرقاء حصن الهجرتين، ص325.

تُعرف الجمعية الخيرية بأنها أية هيئة مؤلفة من ثلاثة أشخاص فأكثر، غرضها تنظيم وتوحيد مساعيها بصورة دائمة لخدمة المجتمع، دون أن تستهدف من نشاطها جني الأرباح، ولا يُسمح للجمعيات بالعمل إلا بعد تسجيلها بمقتضى أحكام قانون الجمعيات الخيرية لسنة 1953م[1].

صدر قانون رقم"12" للجمعيات الخيرية في عام 1956م، والذي عمل على تنظيم وتوضيح معنى الجمعيات الخيرية واستثنى التعريف الجمعيات الدينية والرياضية والثقافية والفنية والمؤسسات الصحية والتعليمية والنوادي العائلية والقبلية أو السياسية[2].

وكان قد تأسس في مدينة الزرقاء العديد من الجمعيات الخيرية التي تهدف إلى تقديم المساعدات للأسر والأشخاص المحتاجين ومن هذه الجمعيات :

1- الجمعية الخيرية الشيشانية : تقع في شارع الشيخ عبدالله، وكانت قد تأسست عام 1958م من قبل كل من عبدالحميد عبدالقادر ومحمد إلياس وأحمد رمزي ومحمد معصوم ويسع وشي وآخرون[3]، وتتلخص أهداف الجمعية بعدة مجالات هي:

- الخيرية : رعاية الأيتام ومساعدة المحتاجين.

- الثقافية : تشجيع التعليم وخاصة التعليم العالي وتقديم القروض المنظمة للطلبة.

- الإصلاح الخلقي : إلقاء المحاضرات والندوات الاجتماعية والثقافية[4].

---

[1] الجريدة الرسمية ، العدد 1134 ، تاريخ 16|2|1953م ، ص550.

[2] الجريدة الرسمية ، العدد 1265 ، تاريخ 17|3|1956م ، ص1359.

[3] مقابلة شخصية مع ذيب بشير ، كاتب وباحث شيشاني ، أجريت بتاريخ 12|2|2014م.

[4] وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل ، دليل الجمعيات الخيرية العاملة في الأردن حتى عام 1973م ، (د.ن) ، عمان ، (د.ت) ، ص78 ، وسيشار إليه دليل الجمعيات الخيرية.

2- جمعية التربية الإسلامية الخيرية : تأسست عام 1960م في حي جناعه في الزرقاء، تهدف الجمعية إلى إنشاء المدارس لكافة المراحل من الروضة إلى المرحلة الابتدائية والثانوية للذكور والإناث، وعُنيت بالجانب المهني وتدريسه للطلاب والطالبات[1].

قرر المجلس البلدي منح هذه الجمعية قطعة أرض لبناء المدرسة والروضة، وذلك للمساهمة في تقديم الخدمات الاجتماعية وتقديم المساعدة للمحتاجين ودعم الجمعيات الخيرية [2]، وأيضاً تبرع المجلس بمبلغ 100 دينار للجمعية للقيام بواجباتها نحو أطفال المدينة اليتامى[3].

3- الجمعية العربية للمواساة : تأسست عام 1961م، كانت تقوم بمساعدة الفقراء وتعليم أولادهم وزيارة المرضى والاهتمام بالعائلات المستورة[4].

4 - جمعية الثقافة الإسلامية : تقع في شارع الملك حسين وتأسست عام 1967م، تقوم هذه الجمعية بمساعدة الطلاب الفقراء عن طريق تأمين احتياجاتهم الضرورية في مراحل تعليمهم وتقديم المساعدات العينية والنقدية للعائلات الفقيرة، وفتح المراكز المهنية لتعليم الحدادة والنجارة والخياطة وغيرها من المهن، وتقوم الجمعية بتنمية النواحي الاجتماعية والثقافية والرياضية خدمة للمجتمع[5].

5- جمعية الصديق الخيرية : إحدى الجمعيات الخيرية في الزرقاء تم تأسيسها عام 1967م، بهدف تقديم المساعدة للفقراء وإيفاد ومساعدة الطلبة الفقراء لإتمام تحصيلهم الجامعي وتشجيع النشاط الرياضي والثقافي والاجتماعي، وتقوم بفتح مراكز لمكافحة الأمية ومركز للتغذية ومشاغل للتأهيل[6].

---

[1] المرجع نفسه، ص81.

[2] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 24 ، تاريخ 4/4/1960م.

[3] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 58 ، تاريخ 9/9/1964م.

[4] دليل الجمعيات الخيرية ، ص78.

[5] المرجع نفسه ، ص82.

[6] المرجع نفسه ، ص83.

من خلال دراسة هذه الجمعيات الخيرية التي أُقيمت في مدينة الزرقاء يُلاحظ أن اهتمامها انصب على رعاية ومساعدة الفقراء لتأمين حياة أفضل وتوفير سُبل العيش الكريم لهم، وأيضاً اهتمت بالجانب العلمي وسعت إلى تقديم المساعدات للطلبة الفقراء لمساعدتهم في تحصيلهم العلمي.

* **النشاط الرياضي :**

ساهمت الحركة الشبابية والرياضية ببناء المجتمعات لذلك حرصت الدول ومنها الأردن على الإهتمام بقطاع الرياضة والشباب، خاصة وأن المجتمع الأردني يُعد من المجتمعات الفتية حيث أن نسبة الشباب هي الأكبر بين فئات المجتمع.

تُعد لعبة كرة القدم من أهم الألعاب الرياضية التي مارسها الشباب الأردني، وفي مدينة الزرقاء كانت تُقام مباريات كرة القدم في السهل الذي نشأ عليه مخيم اللاجئين الفلسطينيين عام 1949م ، وكانت تشارك في هذه المباريات فرق من سرايا قوة حدود شرقي الأردن [1].

من الأندية التي وُجدت في مدينة الزرقاء النادي الرياضي القوقازي الذي تأسس في منطقة صويلح عام 1932م على يد الشيشان[2]، وفي عام 1945م افتتح فرع للنادي في الزرقاء وأصبح هذا الفرع هو المركز الرئيسي للنادي، وكان يقع هذا النادي في بناء يملكه أحمد ياسين في شارع الملك عبدالله وهوعبارة عن ثلاث غرف، وانتقل في عام 1949م إلى بناء يملكه نوري محمد جعفر، وكان أول رئيس للنادي القوقازي في الزرقاء هو قاسم بولاد[3]، وجه النادي القوقازي أهدافه لخدمة المجتمع وتوعية الشباب واهتم بالجانب الرياضي والثقافي وحرص على المشاركة الفعالة في دعم وتطوير الحركة الرياضية في البلاد ، وركز اهتماماته بالنشاط الرياضي وخاصة على لعبة

---

[1] أبو نواس ، تاريخ الزرقاء ، ص219.

[2] مقابلة شخصية مع عصمت أرسبي ، إداري في نادي القوقازي ، بتاريخ 9|2|2014م.

[3] أبو نواس ، تاريخ الزرقاء ، ص220.

كرة القدم والسباحة فكان مسبح بركة الزرقاء أقدم مسبح في المملكة ، وشارك النادي في الكثير من البطولات وكان له الأثر الكبير في تطور الحياة الرياضية في الزرقاء[1]، ومن أبرز لاعبيه في فترة الستينات هاشم بولاد ، إبراهيم موسى، سمير مواليد، وكمال بهاء الدين[2].

وفي عام 1946م تأسس نادي النجم الرياضي برئاسة محمد شومان وكان من أبرز لاعبيه محمد بشير، بدري بهاء الدين وحكمت البوريني، ومن أعضاء النادي علي عبده (الذي أصبح مديراً للأرصاد الجوية) ومعتز البلبيسي، ومارس أعضاء النادي ألعاب كرة القدم والسباحة وتنس الطاولة[3].

ومن الأندية الأخرى التي تأسست في الزرقاء " نادي السلام الرياضي والثقافي " في عام 1948م، وتأسس هذا النادي على يد كل من عبدالرحمن سنو (رئيس النادي)، أحمد مكي، جورج النمري، إبراهيم الرفاعي، عبدالكريم السعد، محمد محي الدين النجار، شاهر حتاحت وعدنان البغال، واهتم نادي السلام بالجانب الرياضي والثقافي خاصة ألعاب كرة القدم والسباحة والتمثيل [4].

وفي مخيم الزرقاء تأسس نادي العودة في بداية الخمسينات من القرن العشرين وقد غلبت على هذا النادي الصبغة الرياضية، ومع ذلك فقد قدم العشرات من الندوات الثقافية والفكرية والأمسيات الشعرية، وكانت نشاطاته تستقطب الكثير من المتابعين مما أثرى الحياة الفكرية في الزرقاء [5]، وأخذ نادي العودة تسميته مما كان يحلم به أبناء المخيم بالعودة إلى أرضهم التي هُجروا منها ألا وهي أرض فلسطين.

---

[1] النوايسة ، الزرقاء حصن الهجرتين ، ص316.

[2] عماد جمال ، جريدة الدستور ، مقال " النادي القوقازي 77 عاماً.. وما زال العطاء مستمراً" ، 14\4\2009م.

[3] النوايسة ، الزرقاء حصن الهجرتين ، ص316 -317.

[4] صنوبر ، الدليل العام للواء الزرقاء ، ص134.

[5] غنيم ، موسوعة محافظة الزرقاء ، ص491.

اهتم المجلس البلدي في مدينة الزرقاء بالنشاط الرياضي وعمل على تطويره، وظهر ذلك من خلال بحث أمر إيجاد ملاعب رياضية في المدينة لخلوها من الملاعب وعدم وجود أراضي منبسطة تصلح لهذه الغاية لانتشار العمران، وقرر المجلس البلدي البحث عن الأرض المناسبة لإقامة الملاعب وعمل على استملاك الأراضي التي تصلح لهذه الغاية ضمن منطقة البلدية، وعندما وجد الأرض المناسبة التي تقع شرق سكة الحديد وغرب طريق المفرق، تم تخصيصها لإقامة الملاعب وتم إرسال نسخ بهذا المضمون لكل من نادي السلام ونادي القوقازي ليحيطوا علماً به[1]، ومن مظاهر اهتمام البلدية بالأندية الرياضية ما قامت به في عام 1964م من التبرع بمبلغ 110 دنانير للنادي القوقازي للمساهمة في تطوير الأنشطة الرياضية[2].

---

[1] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 168 ، تاريخ 5|1|1953م.

[2] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 64 ، تاريخ 14|10|1964م.

الفصل الثالث

الحياة الاقتصادية في مدينة الزرقاء

1948 - 1967 م

* الزراعة

*المياه

*الثروة الحيوانية

* التجارة

- غرفة تجارة الزرقاء

*الأسواق والمهن

*الشركات والمصانع

*الكهرباء

* أسعار المحروقات

*الأشغال العامة والطرق

*البريد والهاتف

* النقد

*الأوزان والمقاييس

*القبان

*المصارف والبنوك

*** الحياة الاقتصادية في مدينة الزرقاء في 1948 - 1967 م.**

الاقتصاد أساس معيشة الناس في كل زمان ومكان، وترتكز أي دولة في حياتها على القوة الاقتصادية، ولذلك تسعى الدول إلى تحسين الوضع الإقتصادي وذلك للارتقاء بها لتصبح في أحسن حال. ومن هذا المنطلق فقد حظيت الزرقاء خلال فترة الدراسة (1948 – 1967م) بالإهتمام من قبل الحكومات المتعاقبة في الأردن.

تأثرت المملكة الأردنية الهاشمية كما غيرها من دول الجوار بعدة أحداث أثرت على مسيرتها وخاصة في الجانب الاقتصادي ، وأهم هذه الأحداث هي حرب فلسطين عام 1948م ، ووحدة الضفتين 1950\4\24م ، وحرب حزيران عام 1967م وما نتج عنها من هجرة الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني للأردن.

*** الزراعة :**

مدينة الزرقاء من المدن التي تمتاز بالمناخ الحار والجاف في فصل الصيف والمعتدل البارد في فصل الشتاء [1]، وتعتمد في زراعتها على مياه الأمطار التي شهدت تذبذباً في معدلات سقوطها من سنة لأخرى ، كما في الجدول[2] :

العام	الكمية (بالملم)
1947 - 1948 م	122 ملم
1948 - 1949 م	165 ملم
1949 - 1950 م	98 ملم
1950 - 1951 م	46 ملم
1951 – 1952 م	166 ملم
1952 - 1953 م	158 ملم
1954 – 1955 م	43 ملم
1955 – 1956 م	97,7 ملم[3]
1956 – 1957 م	154,5 ملم[4]

---

[1] النوايسة ، الزرقاء حصن الهجرتين ، ص108.

[2] دائرة الإحصاءات العامة ، النشرة الإحصائية السنوية 1953م ، العدد 4 ، مطبعة دير الروم الأرثوذكس ، القدس ، قسم (ب) ، ص4.

[3] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1956م، العدد 7، المطبعة الوطنية، ص 79.

[4] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1957م، العدد 8، المطبعة الوطنية ، عمان، ص 75.

أثرت كمية الأمطار المتذبذبة والقليلة في الزرقاء نتيجة المُناخ الجاف صيفاً قليل الأمطار شتاء على الحياة الزراعية في المدينة، خاصة وأن الزراعة في الأردن بشكل عام تعتمد على الأمطار لندرة الموارد المائية في البلاد، وكان للهجرات المتتالية خاصة مع الهجرة الفلسطينية نتيجة حرب 1948م إلى الزرقاء وبناء معسكرات الجيش فيها أثر على تقليص المساحة الزراعية في المدينة وخاصة مع الزحف العمراني فيها.

ومن أهم المحاصيل الزراعية التي زرعت في المنطقة هي (القمح، الشعير، الكرسنة، العدس، الذرة)، ومن الأشجار المثمرة مثل (المشمش، العنب، التين)، واعتمدت الزراعة في الزرقاء كذلك على مياه الري من سيل الزرقاء، ولكن تعرضه للتلوث مع مرور السنوات أدى إلى التخوف من انتشار مرض الملاريا، فأثرت الحكومة عدم الاعتماد عليه في ري المزروعات ، وبالتالي تراجعت الحياة الزراعية في مدينة الزرقاء [1].

ومن أسباب إقبال البعض على الزراعة في الزرقاء، وجود الفئات السكانية العاملة بالأصل في الزراعة مثل الشيشان والشركس والفلسطينيين [2] وهذه الفئات ساهمت في إيجاد بيئة زراعية في الزرقاء بشكل جيد.

وكذلك فقد وُجد في الزرقاء عدد من الجمعيات التعاونية الزراعية والتي ساهمت في تطوير الزراعة في الزرقاء.

---

[1] للاطلاع على محاضر المجلس البلدي ، انظر ملحق رقم 3.

[2] أبو نوّاس، تاريخ الزرقاء ، ص325.

ومن هذه الجمعيات وُجدت جمعية تعاونية تأسست عام 1956م تفاصيلها كالتالي [1]:

عدد الأعضاء	الأعضاء	
	يملكون أراضي	لا يملكون أراضي
51 عضو	41 عضو	10 أعضاء
مساحة الأراضي بالدونم	رأس مال وودائع الأعضاء	رأس المال الاحتياطي
468 دونم	206 دينار	95 دينار

كانت هذه الجمعية أولى الجمعيات التعاونية التي تأسست في الزرقاء في هذه الفترة ، وقامت بتقديم المعونات المادية للمزارعين سواء امتلكوا الأرض أو لم يملكوها ، فقد عانى المزارعين من الفقر مما جعلهم يلجاون للاقتراض، لذلك ظهرت العديد من المؤسسات التي تقوم على إقراض المزارعين، وذلك على النحو التالي :

القروض الزراعية								"القيم بالألف دينار"
السنة	المجموع		مجلس الإعمار		التعاونيات الزراعية		المصرف الزراعي	
	القيم(*)	العدد(**)	القيم	العدد	القيم	العدد	القيم	العدد
1958م [2]	5,9	482	1,8	5	ـــــ	ـــــ	4,1	477
1959م [3]	7,6	153	4,6	41	1,5	68	0,6	44

وبعد ذلك ظهرت مجموعة من الهيئات التي كانت تُعنى بتسليف المزارعين أهمها مؤسسة الإقراض الزراعي ومؤسسة التعاونيات الزراعية.

---

[1] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1956م، العدد 7، المطبعة الوطنية، ص 89.

[2] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1958م، العدد9، مطبعة دير الروم الأرثوذكس، القدس، ص105.

(*) القيم تشير إلى قيم القروض، (**) العدد يشير إلى عدد المقترضين

[3] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1959م، العدد 10، مطبعة دار الأيتام الإسلامية الصناعية - القدس ، ص 124.

السنة	المجموع		مؤسسة الإقراض الزراعي		التعاونيات الأردنية	
	القيم(*)	العدد(**)	القيم	العدد	القيم	العدد
1960م [1]	7.5	64	5.0	20	2.5	44
1961م [2]	19.4	85	19.4	58	-	-
1962م [3]	24.0	60	24.0	60	-	-
1963م [4]	35.7	29	35.7	29	-	-
1964م [5]	13.1	92	12.5	31	0.6	61
1965م [6]	57.3	118	49.0	35	8.3	79
1966م [7]	163.1	136	143.1	107	20	29
1967م [8]	9,7	22	9,7	22	-	-

(*) القيم تشير إلى قيم القروض، (**) العدد يشير إلى عدد المقترضين ، القيم بالألف دينار .

[1] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1960م،العدد 11، المطبعة الوطنية ،عمان ، ص 127.

[2] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1961م، العدد 12، مطابع دار الأيتام الإسلامية الصناعية ، القدس ، ص 139.

[3] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1962م، العدد 13، جمعية عمال المطابع التعاونية - عمان ، ص 143.

[4] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1963م، العدد 14، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة ، عمان ، ص 133.

[5] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1964م،العدد 15، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة ، عمان ، ص 136.

[6] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1965م، العدد 16، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة ، عمان ، ص 136.

[7] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1966م، العدد 17، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة ، عمان ، ص 136.

[8] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1967م، العدد 18، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة ، عمان ، ص 143.

تُشير هذه الجداول إلى قيم القروض الزراعية وأهم المؤسسات التي قدمت هذه القروض ، ويظهر فيها اعتماد الكثير من المزارعين على أخذ مثل هذه القروض من أجل الاستمرار في زراعة أراضيهم وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على مدى حالة الفقر والعوز التي عانى منها هؤلاء المزارعين ، ومن خلال دراسة الجداول يُلاحظ أن قيمة القروض وعدد المقترضين كان متبايناً، ولكن في أغلب السنوات كان هناك زيادة في القيم مما يعني أن المزارعين مارسوا الزراعة رغم حالتهم المادية ولجأ هؤلاء للقروض لسد احتياجاتهم، وكان الانحدار الكبير في الزراعة في عام 1967م حيث انخفضت قيمة القروض من 163 ألف دينار إلى 9,7 ألف دينار ، ويُعزى ذلك إلى ما شهدته المملكة الأردنية من الاضطرابات نتيجة وقوع حرب حزيران 1967م والتي أثرت على جميع مناحي الحياة.

ومما ساعد على تطور الزراعة في الزرقاء هي استخدام الآلات الزراعية الحديثة ، والتي سهلت عملية حراثة الأرض، وعدد هذه الآلات (التراكتور) كان كالتالي :

عام 1955 م العدد : 1 [1]

1956 م العدد : 1 [2]

1957 م العدد : 2 [3]

وقد وفرت الدولة في بعض الأحيان الأسمدة الكيماوية وباعتها للمزارعين، كما في عام 1964م حيث بيع للمزارعين ما قيمته 128,5 طن من الأسمدة [4] وفي عام 1965م بلغت الكمية 153,2 طن[5]. ومن الأدوية الزراعية التي وُجدت في الزرقاء والتي تعتبر مواد قاتلة للحشرات ومواد معالجة

---

[1] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1955م، العدد 6، المطبعة الوطنية ص 58.

[2] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1956م، العدد 7، المطبعة الوطنية ص 90.

[3] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1957م، العدد 8، المطبعة الوطنية ص 94.

[4] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1964م، العدد15، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة، عمان ، ص 131.

[5] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1965م، العدد 16، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة ، عمان ، ص 131.

للنباتات، ومنها المواد ضد الأمراض الفطرية والمواد الكبريتية والفسفورية والزئبقية والبيطرية وغيرها[1].

*** المياه :**

اعتمدت الزرقاء على الأمطار في حياة ساكنيها إلا أن معدلات الأمطار كانت متفاوتة وقليلة ، كما ورد سابقاً بالإضافة إلى اعتمادها على سيل الزرقاء[*] كمصدر للمياه[2].

وقد تعرض سيل الزرقاء إلى مشاكل التلوث نتيجة الإستخدام الخاطئ من السكان، خاصة مع اختلاط مياهه بمياه الصرف الصحي حيث أدى ذلك إلى عدم الاعتماد عليه بشكل كبير، نتيجة انتشار مرض الملاريا الذي ينتج من بعوض الملاريا والتي تتوالد في المستنقعات والمياه الملوثة ، مما دعا للقيام بحملات لتنظيف مجرى السيل لمقاومة الملاريا، وكانت قوة الحدود هي من تولت ذلك ، وفي عام 1948م أبدى رئيس أركان الجيش العربي عدم الاستعداد للقيام بهذه المهمة حيث بلغت تكلفة تنظيف المجرى في هذا العام قرابة 400 جنيه فلسطيني، وقامت البلدية بجمع الأموال من الموسرين وبلغ ما جمعته قرابة 50 - 100 جنيه فلسطيني، ولما كانت البلدية تعاني من عجز في الموازنة مما أدى إلى عدم القيام بتنظيف مجرى السيل، الأمر الذي حرم أهل الزرقاء من أحد مصادر المياه في المدينة[3].

وكان مجلس الوزراء قد حدد تعرفة سعر المياه في عام 1948م على النحو التالي:

- يُستوفى 50 مل فلسطيني عن كل متر مكعب من مقطوعية الماء التي لا تزيد عن 20 متر مكعب كل ثلاثة أشهر.

---

[1] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1964 و1965م، العدد15و16، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة ، عمان، ص 133.

[*] سيل الزرقاء هو الاسم الذي عُرف به نهر الزرقاء في مقررات المجلس البلدي.

[2] غنيم ، موسوعة محافظة الزرقاء ، ص272.

[3] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 14، تاريخ 1948/6/13م.

- يُستوفى 45 مل فلسطيني عن كل متر مكعب من مقطوعية الماء التي تزيد عن 20 متر مكعب كل ثلاثة أشهر.
- إذا كانت كمية الماء التي سجلها العداد خلال ثلاثة أشهر أقل من 12 متر مكعب، فتعتبر 12 متر مكعب شرط التحقق من صلاحية العداد [1].

كذلك فقد قامت بلدية الزرقاء منذ مطلع الخمسينات بضخّ المياه للمدينة وإنشاء شبكة للمياه توسعت مع توسع وازدياد العمران[2].

وقامت بلدية الزرقاء بتعديل تعرفة المياه عام 1951م فأصبحت تستوفي :

- 60 فلس عن كل متر مكعب من مقطوعية المياه التي لا تزيد عن 20 متر مكعب كل ثلاثة أشهر.
- 50 فلس عن كل متر مكعب من مقطوعية المياه التي تزيد عن 20 متر مكعب كل ثلاثة أشهر.
- إذا كانت كمية الماء التي سجلها العداد خلال ثلاثة أشهر أقل من 12 متر مكعب ، فتعتبر 12 متر مكعب مع التحقق من صلاحية العداد[3].

ونتيجة لقلة الأمطار في الزرقاء وتفاوت نسبة هطولها وما ترافق مع ذلك من الزيادة المتسارعة في أعداد السكان في المدينة ، قام المجلس البلدي بشراء خزان للبلدية عام 1949م وكان مصنوع من الحديد بهدف حفظ المياه فيه وتخزينها إلى حين الضرورة[4].

من أهم أسباب زيادة استهلاك المياه هو زيادة عدد السكان خاصة مع إحداث مخيم للاجئين الفلسطينيين في المدينة، حيث كانت توزع المياه عليهم بالمجان[5]، واستمرت البلدية بتقديم المياه

---

(1) الجريدة الرسمية، العدد 954، تاريخ 1948/8/1م، ص 749 .
(2) البطران ، النمو العمراني ، ص36.
(3) قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 69، تاريخ 24/9/ 1951م.
(4) قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 58، تاريخ 1949/12/19م.
(5) قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 99، تاريخ 1950/8/24م.

لهم مجاناً إلى أن قامت وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة بدفع أثمان المياه عن سكان المخيم عام 1951م للبلدية [1]. وقرر المجلس البلدي في مدينة الزرقاء وضع رسم يقدر بـ 150 مل فلسطيني عن كل مشترك يقوم بنقل عداد المياه من محل لآخر، وذلك رسماً للختم الذي سيتم وضعه مرة أخرى كإجراء إحترازي من أجل الحفاظ على المياه من السرقة أو العبث فيها[2]، وكان سبب هذا الإجراء هو محاولة إيجاد مصادر دخل للبلدية حتى تتمكن من إتمام عملها في خدمة سكان المنطقة على أكمل وجه.

ومن الإجراءات الأخرى التي اتبعتها البلدية لتعويض ضعف الموازنة إضافة 10 ملّات فلسطينية عن كل متر مكعب من المياه التي تستهلك من قبل المشتركين باسم ضريبة المعارف (إعانة لبناء مدرسة)، وذلك لجمع المبالغ المالية الكافية لبناء المدارس المطلوبة لاستيعاب الطلبة في المنطقة، وتركت البلدية إقرار هذه الضريبة للحكومة حتى تتمكن من إتمام أعمال بناء المدارس[3].

* الثروة الحيوانية :

اعتمد بعض السكان في مدينة الزرقاء على تربية الحيوانات كالمواشي والأغنام ، وعُدت من مصادر الدخل المهمة خاصة في حياة البدو واعتمد عليها أهل الريف في حياتهم، ومن أهم أنواع الحيوانات التي كانت تُربى في الزرقاء (الأغنام، الأبقار، الجمال، الضأن، الماعز، الخيول، الطيور مثل الدجاج، وكذلك الأرانب) [4].

وبسبب توسع المدينة وزيادة السكان الذي ترافق مع زيادة الطلب على اللحوم، وحرصاً من البلدية على السلامة العامة ومنعاً للتلوث، قامت بلدية الزرقاء بإنشاء مسلخ في البلدة عام

---

[1] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 38، تاريخ 1951/4/23م.

[2] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 58، تاريخ 1949/12/19م.

[3] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 35، تاريخ 1948/3/8م.

[4] أعداد مختلفة من دائرة الإحصاءات العامة لسنوات(1951م، ص74 -1954/75م، ص1955/20م، ص51).

1942م[1]، ثم تم إنشاء مسلخ جديد عام 1947م في الزرقاء يقع عند سيل الزرقاء قُدرت تكاليف بناء هذا المسلخ بحوالي 750 جنيه فلسطيني[2]، ومع هذا فقد عانت المسالخ من عدم التزام الناس بالذبح فيها حيث وردت شكوى من ملتزم الذبحية في المسلخ عام 1950م حول قلة الذبحيات بسبب ما يبيعه البعض للأهالي خارج المسلخ، لذلك قام المجلس البلدي بإقرار رسوم تقدر ب5 ملات فلسطينية عن كل ذبيحة تذبح من قبل الناس خارج المسلخ[3].

ونتيجة لزيادة السكان زاد الطلب على اللحوم والجدول التالي يوضح ذلك :

السنة	الأغنام البيضاء	الماعز	الأبقار	الجمال
1950م [4]	5851	864	1361	17
1951م[5]	5529	949	2413	ـــــ
1952م[6]	5590	2639	1127	312
1953م[7]	5385	4367	446	199
1954م[8]	9343	6252	686	391
1955م[9]	10134	6330	1434	96
1956م[10]	7742	8015	681	306
1957م[1]	7954	5455	1319	397

---

[1] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 41، تاريخ 1942/10/5م.

[2] أبو نواس، تاريخ الزرقاء ص 275.

[3] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 85 ، تاريخ 24\6\1950م.

[4] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1952م، العدد 3 ص 135.

[5] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1951م، العدد 2 ص 74 – 75.

[6] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1952 م، العدد 3 ص 130 – 131.

[7] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1953م، العدد4، مطبعة دير الروم الأرثوذكس، القدس، قسم ب ص 62 - 63.

[8] دائرة الإحصائية العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1954م، العدد 5، مطبعة الأردن،عمان، قسم ب، ص 20.

[9] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1955م، العدد 6، المطبعة الوطنية، قسم ب ، ص 52.

[10] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1956م، العدد 7، المطبعة الوطنية، قسم ب ، ص 72.

من خلال الاطلاع على الجدول تظهر أهمية تربية المواشي باعتبارها من الأساسيات التي يعتمد عليها الناس في معيشتهم خاصة الأغنام والماعز، أما الأبقار فكان الاعتماد عليها أقل وقد اقترنت بالشيشان الذين مارسوا تربيتها قبل هجرتهم للأردن، وكذلك فالجمال كانت أعدادها قليلة بالمقارنة بغيرها ويدل ذلك على عدم إقبال الناس على شراء لحومها، ويظهر في الجدول التفاوت في الذبحيات من سنة لأخرى ويرجع ذلك إلى نسبة الطلب على هذه المواشي.

وحرصاً على صحة المواطنين ولمراقبة الذبائح وفحص اللحوم قامت البلدية بتعيين موظف سُمي " مفتش اللحوم " ومنهم " عبد الحميد مسعود " الذي عُين في عام 1953م براتب مقطوع قدره 13 دينار و 500 فلس شهرياً [2] ، وهناك موظف وهو " ملتزم الذبحية " الذي كان مسؤولاً عن مراقبة الذبح ومنهم " فؤاد هلسة " [3].

كذلك فإن تعرض هذه الحيوانات للأمراض سبب عبء إضافي وخسارة كبيرة على أصحابها، ومن هذه الأمراض (حمى القراد، الجرب، الديدان الكبدية، الكوكسيديا، الحمى القلاعية والنيوكاسل) [4]، حيث قدّر عدد الحيوانات النافقة عام 1965م بـ 191 حالة والمصابة بالأمراض 34997 حالة[5].

وكان المجلس البلدي قد أصدر قراراً بتفحص اللحوم المثلجة التي يجلبها اللحامون من المسلخ قبل عرضها في الأسواق للتأكد من نظافتها وعدم تلوثها وخلوّها من الأمراض على أن تُختم بعد الفحص بختم البلدية، وكل لحوم غير مختومة تُصادر وتُتلف إن كانت غير صالحة للاستهلاك

---

[1] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1957م، العدد8، المطبعة الوطنية، قسم ب، ص 92.

[2] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 284، تاريخ 1953/8/17 م.

[3] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 356، تاريخ 1954/2/10م.

[4] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1964م، العدد15، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة، عمان ، ص 142.

[5] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1965م، العدد16 ، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة ، عمان ، ص 142.

وإن كانت صالحة يُتصرف بها لمنفعة البلدية[1]، ولزيادة التأكد من عملية الذبح قامت البلدية بتعيين مشرف على المسلخ وهو الطبيب البيطري " طلال نصّار " عام 1962 م[2]، حيث بقي في منصبه إلى أن أُرسل في بعثة خارج البلاد فقام المجلس البلدي بتعيين الطبيب البيطري تيسير الأيدوني بدلاًمنه في عام 1964م[3].

كما قامت بلدية الزرقاء باستيفاء الرسوم عن الحيوانات التي ترد إلى المسلخ، ففي عام 1954م كانت الرسوم على الأبقار(600 فلس) وعلى الإبل (1000 فلس) وعلى العجول (400 فلس) [4]، وفي عام 1956م كانت الرسوم على الأبقار (400 فلس) وعلى الإبل (500 فلس) [5] وبقيت هذه الرسوم حتى عام 1962م [6]، وقد هدف المجلس البلدي على إبقاء الرسوم كما هي لتشجيع أصحاب الملاحم ومربي الحيوانات على الذبح في المسلخ.

وكان يتم فحص الحظائر والحيوانات التي بداخلها قبل ذبحها وحفظها في حظائر المسلخ ، وفرضت البلدية رسوماً على عملية الفحص[7]، حيث بلغت رسوم الفحص عن كل كيلو من الحيوانات مبلغ 10 فلسات[8].

نظمت البلدية عملية بيع وشراء المواشي والأغنام بهدف الحفاظ على النظام في المدينة التي شهدت توسعاً سكانياً كبيراً ، وبهدف الحفاظ على نظافة وجمالية المدينة التي عانت من عشوائية بيع وشراء المواشي مما أدى إلى تشويه المنظر الجمالي للمدينة، لذلك أصدرالمجلس البلدي عام

---

[1] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 142، تاريخ 1961/8/2م.

[2] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 186، تاريخ 1962/2/15م.

[3] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 69 ، تاريخ 11|11|1964م.

[4] الجريدة الرسمية، العدد 1265 ملحق، 1956/3/24م، ص 1371.

[5] المصدر نفسه، ص 1371 - 1372.

[6] الجريدة الرسمية، العدد 1619، تاريخ 16/ 6/ 1962م، ص 623.

[7] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 367، تاريخ 1954/3/15م.

[8] الجريدة الرسمية، العدد 1265ملحق، تاريخ 1956/3/24م، ص 1371.

1956م قراراً يقضي بعدم جواز البيع إلا في السوق المخصص لذلك ، واستوفت البلدية من المشتري رسم مقداره 3% ثمن كل حيوان لا يُذبح كالخيول والبغال والحمير، أما المواشي الأخرى فاستوفت منها الرسوم التالية:

250 فلس	عن كل رأس من الإبل أو البقر الكبير.
150 فلس	عن كل رأس من الإبل أو البقر الصغير.
50 فلس	عن كل رأس من الضأن الكبير.
30 فلس	عن كل رأس من الضأن الصغير.
40 فلس	عن كل رأس من الماعز الكبير.
20 فلس	عن كل رأس من الماعز الصغير[1].

تفاوتت أسعار لحوم المواشي وقامت البلدية بوضع تسعيرة لأسعار اللحوم وبشكل تفصيلي بهدف حماية المستهلك من الجشع والاستغلال الذي قد يتعرض له ، ولتنظيم عملية البيع والشراء، فقد بلغ سعر الرطل[2] عام (1948 -1949م) كما يلي :

ضأن بعظمه : 770 مل فلسطيني	ضأن مجروم : 955 مل فلسطيني
ماعز بعظمه : 585 مل فلسطيني	ماعز مجروم : 765 مل فلسطيني
بقر بعظمه : 465 مل فلسطيني	بقر مجروم : 710 مل فلسطيني
الإبل : 468 مل فلسطيني [3].	

---

[1] الجريدة الرسمية، العدد 1272، تاريخ 1956/5/1م، ص 1529.

[2] الرطل يساوي 2,57 كغم (نقلاً عن كتاب الحياة الإدارية في إربد).

[3] أبو نوّاس، تاريخ الزرقاء ص 366.

وفي عام 1952م كانت أسعار اللحوم على النحو التالي :

رطل لحم الخروف الصغير بعظمه : دينار و200 فلس

رطل لحم الماعز بدون عظم :960 فلس وبالعظم : 840 فلس

رطل لحم البقر : 600 فلس

رطل لحم العجل : 720 فلس

رطل لحم الحمل : 600 فلس [1].

وتم تعديل الأسعار في نفس العام 1952م وتراوحت أسعار اللحوم من 30 -75 فلس للأوقية حسب نوع اللحوم إما جمال أو أبقار او ماعز [2]، وعُدلت الأسعار في عام 1953م فتراوحت ما بين 40 -80 فلس للأوقية تبعاً لنوع اللحوم [3].

يتبين مما سبق أن البلدية أولت الثروة الحيوانية كل الأهمية، وذلك لعدة أسباب منها أن هذه الحيوانات كانت مصدر دخل للكثير من الأسر في الزرقاء والتي اعتمدت عليها من خلال تربيتها وبيعها ، فمثلاً اهتمام الشيشان بتربية الأبقار كما كان متبعاً عندهم في بلادهم قبل هجرتهم إلى الأردن [4]، وكذلك كانت هذه الحيوانات من أهم مصادر الغذاء والمعيشة عند السكان، مما اضطر السلطات الرسمية إلى الاهتمام والإشراف المباشر على عملية البيع والشراء والذبح وإخضاعها للرقابة المستمرة حفاظاً على حياة الأهالي، وراعت البلدية التغير المستمر في أسعار المواشي لذلك قامت بوضع تسعيرة للبيع تبعاً لهذه الأسعار.

---

[1] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 85، شهر3/1952م.

[2] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 110، تاريخ 1952/6/5م.

[3] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 208، تاريخ 1953/3/23م.

[4] مقابلة شخصية مع ذيب بشير، كاتب وباحث شيشاني، أجريت بتاريخ 2014/2/12م.

* التجارة :

- غرفة تجارة الزرقاء :

التجارة من أهم مصادر الدخل في أي دولة ولأي فرد، لذلك أولتها الدول كل الأهمية ومن ذلك الدولة الأردنية، حيث اهتمت بالتجارة مع تأسيس إمارة شرق الأردن وازدهرت التجارة مع استقلال المملكة الأردنية الهاشمية.

وتم تأسيس غرفة تجارة الزرقاء في سنة 1958م لذلك فهي تُعد من أقدم الغرف التجارية في المملكة وأعرقها [1]، وكان أول من نال شرف رئاسة غرفة التجارة هو " إبراهيم تقي الدين"، وكان أعضاء المجلس المعاون له هم :

" محمد الحاج توفيق ".

" عبد الكريم الكيالي ".

" عبد الرحمن الحجاوي ".

" سالم نصار ".

" حسن زهران .

" عيسى الدقم "[2].

وقد توالى على رئاسة غرفة الزرقاء التجارية كل من :

1- " إبراهيم تقي الدين " من الفترة 1959/12/1 – 1963م.

2- " عبد الكريم الكيالي " من الفترة 1963/12/1 – 1967م.

3- " عبد الرحمن الحجاوي " من الفترة 1967/12/13 – 1971م[3] .

---

[1] نشرة صادرة عن غرفة تجارة الزرقاء (غير منشورة).

[2] النوايسة، الزرقاء حصن الهجرتين، ص 172 .

[3] المرجع نفسه، ص 172.

بلغ عدد الغرف التجارية في المملكة الأردنية الهاشمية في العام 1964م (14) غرفة تجارية موزعة على الضفة الشرقية والغربية، وكانت غرفة تجارة الزرقاء تتحمل (7%) من نفقات اتحاد غرف التجارة الأردنية الذي تشكل كممثلة لغرف التجارة في المملكة[1].

وفي عام 1963م أُقر زيادة عدد أعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة مدينة الزرقاء إلى تسعة بدلاً من سبعة [2].

كانت غرفة التجارة في مدينة الزرقاء بمثابة الحاضن لكل المشاريع التجارية في المنطقة، والمسؤولة عن تنظيم الأعمال التجارية ومراعاة حقوق التجارة، وجمع المعلومات والإحصاءات التجارية، وإعلام الوسط التجاري وذات الإختصاص بها[3].

*** الأسواق والمهن :**

الزرقاء كغيرها من المدن في الأردن وُجد فيها العديد من الأسواق والحرف والمهن، والتي كانت تُعنى بتوفير حاجيات السكان وما تتطلبه الحياة اليومية لهم، وفي الفترة ما بعد عام 1948م ازدهرت الحياة في الزرقاء، خاصة مع قدوم اللاجئين الفلسطينيين بعد نكبة فلسطين عام 1948م، بالإضافة لوجود معسكرات الجيش العربي فيها.

سكن الكثير من هؤلاء الفلسطينيين في مخيم الزرقاء الذي أنشأته الأنروا في المدينة، وكانوا فقراء لا يملكون المال مما اضطرهم للعمل، وكان مجال العمل هو إقامة البسطات والمظلات التي باعوا فيها الخضروات والفواكه [4].

---

[1] الجريدة الرسمية، العدد 1942، تاريخ 1966/8/1 م، ص 1549.

[2] الجريدة الرسمية، العدد1664، تاريخ 1|8|1963م ، ص63.

[3] نشرة صادرة عن غرفة تجارة الزرقاء (نشرة غير منشورة).

[4] أبو نواس، تاريخ الزرقاء ، ص356.

ومن هذه الأسواق والمحال التجارية التي ظهرت في الزرقاء، تم تأسيس مطعم في الزرقاء لحسين ومحمد القاضي الذي استمر بالعمل من (1944 -1948م) وكان يرتاد هذا المطعم أفراد حرس الحدود والجيش المتواجد في مدينة الزرقاء، وتحول هذا المطعم إلى محل لبيع الحلويات بعد ذلك[1]، ومن المطاعم الأخرى في المدينة مطعم عادل طاهر[2] ومطعم ومقهى زهرة السودان[3] ومطعم السلام[4].

ومن المهن التي كانت متواجدة في المدينة مهنة الدهان (الطلاء) وعمل بها الوافدين الفلسطينيين خاصة بعد عام 1948م نتيجة الهجرة للأردن بعد حرب فلسطين في ذلك العام[5]، وهناك مهنة العتالة حيث كان يقوم العاملون فيها بنقل البضائع من الشاحنات إلى المخازن والمستودعات [6]، أما مهنة الخياطة فكان لها الحضور ومن أبرز الخياطين سالم سعيد[7]، وهناك مخيطة بورسعيد التي تعاقدت معها بلدية الزرقاء لتوريد البدلات لموظفيها[8].

ونتيجة لفقر البعض من سكان الزرقاء ظهرت مهنة مسح الأحذية حيث تقاضت البلدية مبلغ خمسون فلساً كرسم شهري كترخيص لمزاولة المهنة [9]، ومن المهن الأخرى في المدينة هي مهنة الشاي خانه وهي مهنة ظهرت في الزرقاء بعد عام 1948م وتُعنى بتجهيز الشاي للبيع بالإضافة

---

(1) النوايسة، الزرقاء حصن الهجرتين، ص 227.

(2) قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 21، تاريخ 1948/8/15م.

(3) قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 329 تاريخ 1953/12/21م.

(4) قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 99، تاريخ 1961/2/13م.

(5) أبو نواس ، تاريخ الزرقاء ، ص354.

(6) المرجع نفسه ، ص355.

(7) قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 290، تاريخ 1953/9/7م.

(8) قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 55، تاريخ 1964/8/26م.

(9) قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 10، تاريخ 1951/12/9م.

لبيع المرطبات، وازداد عدد العاملين بهذه المهنة بعد تأسيس مخيم الزرقاء عام 1949م، ومن عمل بها هلال سالم، وحسين علي[1].

وقامت البلدية بتخصيص سوق خاصة لبيع الخضار والفواكه ومنعت أي بائع أن يبيع خارج السوق وذلك لأغراض تنظيم المدينة والحفاظ على مظهرها العام، واستوفت من البائع 4% من بدل المبيع[2].

أما المهنة التي تُعد من أهم المهن والتي يحتاج نتاجها كل مواطن ألا وهي صناعة الخُبز، حيث يُعد الخُبز من أولى الأولويات عند الناس حيث يسعون لتوفيره لعائلاتهم باعتباره أساس الغذاء عند الأهالي .

تولت البلدية مراقبة أسعار الخبز وجودته، ففي عام 1948م اطّلع المجلس البلدي على الأسعار المقدمة لصنع الخبز من أصحاب الأفران في الزرقاء، وتبين أن محمد الصباغ كان قد تقدم بسعر يتضمن 20 مل فلسطيني للرطل الواحد، ويتعهد بتقديم مائة وثمانية وثلاثون رطلاً من الخبز مقابل الطحين الذي تسلم إليه وهو مائه رطل من موظف البلدية، وارتأت البلدية أن أسعاره أقل من الآخرين لذلك أحالت أمر صناعة الخبز للمذكور، على شرط أن يشرف رئيس البلدية شخصياً على أعمال الفرن ونظافة وجودة ونضوجة الخبز مع مأمور الملاريا ومأمور الصحة في البلدية [2]، وفي عام 1950م تقدم أحد الأشخاص بطلب ترخيص بناء فرن على شارع الملك فيصل بمساحة "4متر مربع"[3].

---

[1] أبو نواس، تاريخ الزرقاء، ص 355.

[2] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 10، تاريخ 1951/12/9م.

[2] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 175 ، تاريخ 8|1|1948م .

[3] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 69 ، تاريخ 13|3|1950م.

ويعتبر المرحوم عبدالجواد أبو سنينه ممن اهتم بمجال صناعة الخبز منذعام 1950م[1] وكذلك محمد الصباغ[2].

وكان المجلس البلدي يتولى وضع تسعيرة بيع الخبز ، تبعاً لأسعار الطحين مع مراعاة الحالة الاقتصادية وأحوال الناس في المنطقة، ومن هذه الأسعار في الفترة من(1948 -1950م) بلغ سعر الخبز الأسترالي المشروح والخبز المنفوش 120 مل فلسطيني للرطل[3].

وفي عام 1952م كانت التسعيرة كما يلي:

الخبز من القمح المشروح 130 فلس للرطل ، والقمح المنفوش 120 فلس ، بينما سعر رطل الخبز الأسترالي المشروح 150 فلس، والمنفوش 130 فلس[4]، وفي عام 1953م عدّلت البلدية الأسعار مرة أخرى فكان سعر الرطل من الخبز البلدي المشروح 140 فلس، والخبز البلدي المنفوش 120 فلس، والخبز الافرنجي 160 فلس[5]، وسعر الخبز في عام 1960م 120 فلس للرطل منه[6].

تعرض التجار وأصحاب البسطات في الأسواق للمنع من تعاطي البيع على أرصفة الشوارع من قبل رجال الشرطة، ولما كانت المصلحة تقتضي إعادتهم إلى تعاطي أعمالهم على أرصفة الشوارع، ما دامت هذه الشوارع لا تُعاني من الإزدحام، لذلك قرر المجلس البلدي السماح للتجار أن يعرضوا بضاعتهم ومبيعاتهم على الأرصفة شرط أن يشغلوا نصف الرصيف، ويمنع بيات أي شيء

---

(1) النوايسة ، الزرقاء حصن الهجرتين ، ص224.

(2) أبو نواس ، تاريخ الزرقاء ، ص247.

(3) المرجع نفسه ، ص369.

(4) قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 110 ، تاريخ 5|6|1952م.

(5) قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 208 ، تاريخ 23|3|1953م.

(6) الجريدة الرسمية ، العدد1529 ، تاريخ 10|1|1961م ، ص64.

من بضائعهم على الأرصفة، وكان هذا مقابل الرسوم التي تُدفع للبلدية من قبل هؤلاء التجار وأصحاب البسطات [1].

وكان أهل الزرقاء كباقي مناطق المملكة يبحثون عن الترفيه والاستراحة من مشاق العمل لذلك وُجدت المقاهي في المنطقة، ومن هذه المقاهي مقهى فايز العمد ومقهى سعيد عمران ومقهى توفيق القاضي وشريكه وصُنفت على أساس أنها من الدرجة الأولى وكانت البلدية قد فرضت الرسوم عليها ويبلغ الرسم المُحصل منها هو "2 ليرة فلسطينية"[2]، واستمرت المقاهي بالتزايد فتأسس مقهى محمد أبو حطب وسلام الصويص ورسومها تراوحت ما بين 1 -2 دينار أردني[3].

أما الجهة الترفيهية الأخرى فهي السينمات ومنها سينما اسكندر الحلاق وسينما النصر، وسينما الحمرا وسُمي الشارع الذي تقع فيه شارع الحمرا نسبة لها[4] وصُنفت على أنها من الدرجة الثانية حيث كانت تتسع لأكثر من 200 مقعد ورسومها قرابة 12 دينار أردني[5]، وهناك سينما روكس ويملكها اسكندر البناء[6] .

---

[1] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 45، تاريخ 1949/6/18م.

[2] الجريدة الرسمية ، العدد1334 ، تاريخ 1957/6/1م، ص 496 - 497.

[3] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 61 ، تاريخ1949/1/9م.

[4] محمود الزيودي ، جريدة الدستور ، " مقال ذكريات من شارع الحمرا " ، 6\9\2012م.

[5] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 162، تاريخ 1952/12/22م.

[6] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 105 ، تاريخ 6\11\1950م.

* **الشركات والمصانع :**

الشركات والمصانع التتويج الطبيعي لتطور التجارة والاقتصاد بشكل عام في أي منطقة، ومن ذلك مدينة الزرقاء، فقد تم إنشاء الشركات والمصانع، وتنوعت اختصاصاتها، ومن أبرزها والتي سُجلت في وزارة العدلية تبعاً للترتيب الزمني كما يلي : -

اسم الشركة	الاختصاص	رأس المال	بدء العمل أو التسجيل
أبناء الدجاني وشركائهم	الاستيراد والتصدير، ووكلاء آلات صناعية وزراعية	1050 جنيه فلسطيني	1950/1/10م [1]
يوسف السمار وأولاده	التجارة والمانيفاتورة والنوفوتيه والأحذية	3000 دينار أردني	1951/7/12 م [2]
معامل النسر للتقطير	المشروبات الروحية، وصنع الإسبيرتو والخميرة	10,000 دينار أردني	1953/4/15 م [3]
شركة المصانع المتحدة	انتاج الإسبيرتو والثلج والروائح العطرية وغيرها	30,000 دينار أردني	سجلت 1953/10/15م [4]
شركة سينما ركس	تشغيل دور للسينما وصالات عرض للأفلام	7,500 دينار أردني	1953/12/24م [5]
الشركة الزراعية	الأعمال الزراعية	500 دينار أردني	1954/2/1م [6]
شركة محلات الكيالي	تجارة مواد البناء والأدوات الكهربائية	2,100 دينار أردني	1955/5/1م [7]
شركة عميرة ومنير	بيع الراديوات والأدوات الكهربائية	5,000 دينار أردني	1955/5/14م [8]
شركة الصحراء الأردنية	تسيير باصات وسيارات	5,000 دينار أردني	1956/5/15م [9]
شركة منجرة يافا	التجارة الإفرنجية	1,800 دينار أردني	1956/8/9م [10]
شركة الدباغة الأردنية	إنتاج الجلود الطبيعية والفراء والأحذية	400 ألف دينار أردني	تأسست 1957/1/29م11)
شركة الزرقاء لمواد البناء	تجارة مواد البناء والأدوات الصحية والكهربائية	3,300 دينار أردني	سجلت 1957/12/3م12)
شركة الإتحاد لنقل الحجاج	نقل الحجاج إلى الديار الحجازية	10,000 دينار أردني	سجلت 1958/5/24م [13]
الإستثمارات العامة المحدودة	إمتياز شركة أمستل الهولندية للبيرة	100 ألف دينار أردني	1958/10/4م [14]
شركة نجار وحمصي	الإتجار بالأدوات الكهربائية والراديو	2,000 دينار أردني	سجلت 1959/12/1م [15]
شركة مصانع البيرة العربية	إنتاج البيرة	200 ألف دينار أردني	تأسست عام 1960م [16]
شركة حلويات حسين ومحمد القاضي	صناعة الحلويات النابلسية	ـــــــــ	تأسست 1962 [17]
شركة مصانع الأجواخ الأردنية	تجهيز أقمشة البدلات والجوخ	325 ألف دينار أردني	1965/6/23م [18]
شركة الحديد والصلب	صناعة الحديد	ـــــــــ	تأسست 1967 م [19]

---

(1) الجريدة الرسمية، العدد 1009، تاريخ 1950/2/1م، ص57.

(2) الجريدة الرسمية، العدد 1128 ملحق، تاريخ 1952/12/8م، ص 570.

(3) الجريدة الرسمية، العدد 1144 ملحق ثاني، تاريخ 1953/6/23م،ص 299.

(4) الجريدة الرسمية، العدد 1160 ملحق، تاريخ 1953/10/22م، ص 599.

(5) الجريدة الرسمية، العدد 1165 ملحق ثاني، تاريخ 1954/1/7م، ص 43.

(6) الجريدة الرسمية، العدد 1188 ملحق، تاريخ 1954/8/7م، ص 596.

(7) الجريدة الرسمية، العدد 1265 ملحق، تاريخ 1956/3/24م، ص 1407 - 1408.

(8) الجريدة الرسمية، العدد 1228 ملحق، تاريخ 1955/6/8م، ص570

(9) الجريدة الرسمية ، العدد 1277 ملحق ، تاريخ 1956/6/9م ، ص1658.

(10) الجريدة الرسمية ، العدد 6289 ملحق ، تاريخ 1956/8/23م ، 1885.

(11) وزارة الثقافة والإعلام، التنمية الصناعية في الأردن، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 1974م، ص122 وسيشار إليه التنمية الصناعية في الأردن.

(12) الجريدة الرسمية ، العدد 1360 ملحق ، تاريخ 1957/12/24م ، ص1181.

(13) الجريدة الرسمية ، العدد 1385 ملحق، تاريخ 1958/6/8م، ص 594.

(14) النوايسة ، الزرقاء حصن الهجرتين ، ص213.

(15) الجريدة الرسمية ، العدد 1462 ، تاريخ 1959/12/26م، ص 1664.

(16) النوايسة ، الزرقاء حصن الهجرتين ، ص 215.

(17) المرجع نفسه، ص 227.

(18) التنمية الصناعية في الأردن، ص 87-88.

(19) زلوم، الزرقاء المدينة والمحافظة، ص 171.

تنوعت الشركات والمصانع التي أنشأت في مدينة الزرقاء تبعاً لاختصاصها ولما يحتاجه السوق والمواطن من أعمال وصناعات، فتشكلت شركات ومصانع متخصصة بالآلات الزراعية والمعدات الصناعية والأدوات الكهربائية، وهناك شركات مختصة بأعمال النجارة ومواد البناء والحديد وصناعة الألبسة، كما اختص البعض بصناعة الحلويات، ومن الشركات الأخرى ظهرت شركات نقل الركاب إما داخل المدينة أو للمدن الأخرى أو خارج الأردن وخصوصاً إلى الديار المقدسة لأداء فريضتي الحج والعمرة ، ويدل هذا التنوع في اختصاص الشركات على مدى الرغبة في الاستثمار في المدينة.

اختلفت الشركات في رأس المال المحدد للقيام بأعمالها وذلك تبعاً لطبيعة هذه الأعمال وكذلك لإمكانيات أصحابها المادية، فبينما بدأت إحدى الشركات رأسمالها 500 دينار كانت أخرى قد بدأت بمبلغ 400 ألف دينار.

وقد عملت هذه الشركات والمصانع على زيادة التطور الاقتصادي في مدينة الزرقاء وعادت بالخير على أهلها، حيث عملت على تقليل نسبة البطالة ووفرت العمل ليس لأبناء المدينة فحسب بل تعدت فائدتها إلى أبناء المدن الأخرى في المملكة، وظهر هذا جلياً عند دراسة التركيبة السكانية للزرقاء فسكنها الكركي والمعاني والسلطي وأبناء إربد وغيرها من المدن الأردنية الذي قدموا للمدينة للعمل أو للخدمة في الجيش العربي الذي احتضنت الزرقاء مقر إقامته، وبذلك تحولت الزرقاء إلى مدينة حاضنة للسكان ومن مختلف مناطق المملكة.

علاوة على ما ذُكر تأسست بعض الشركات التي تعدت أهميتها مدينة الزرقاء، فكانت من أهم الشركات على مستوى المملكة، ومن هذه الشركات " شركة مصفاة البترول الأردنية " و" شركة الكهرباء الأردنية المساهمة المحدودة "

برزت فكرة إنشاء مصفاة بترول في الأردن عام 1952م [1]، وأخذت وزارة الاقتصاد الوطني بتحضير دراسات أولية لجدوى إقامة المصفاة، وفي عام 1955م تم انتخاب لجنة تحضيرية مؤلفة من سبعة أعضاء "اثنان منهم ممثلان للحكومة، وخمسة من العاملين في حقل المال والإقتصاد والمهتمين بالمشروع [2]، وفي عام 1956م قرر مجلس الوزراء الموافقة على إنشاء مصفاة لتكرير البترول في البلاد [3].

ساهمت الحكومة الأردنية في رأسمال الشركة التأسيسي البالغ أربعة ملايين دينار بقيمة ربع مليون دينار، كما طرحت الأسهم في السوق، وساهم عدد من المواطنين من الأقطار العربية بنسبة 10% من رأسمال الشركة [4].

وتم الإنشاء في عام 1959م بعد أزمة إغلاق الحدود والأجواء العراقية، إثر الثورة العراقية عام 1958م، وبدأ إنتاج الشركة في مطلع عام 1961م [5]، فكانت تقوم المصفاة باستيراد النفط وتكريره بحيث توفر زيت الوقود وغاز الوقود، وتصنيع زيوت المحركات وإسطوانات الغاز المُسال [6]، وكذلك أنتجت الغاز والبنزين الخفيف والثقيل والمازوت والرواسب الزيتية والإسفلت الخام [7] وفي 2/2/1962م قام جلالة الملك الحسين بافتتاح مصفاة البترول الأردنية في مدينة الزرقاء [8].

وفي عام 1967م تم إعادة تقييم موجودات الشركة، فتبين أنها تزيد عن ستة ملايين دينار، لذلك تقرر زيادة رأسمالها إلى ستة ملايين دينار، ووُزعت الأسهم الجديدة على أصحاب الأسهم

---

(1) التنمية الصناعية في الأردن ، ص30.

(2) النوايسة ، الزرقاء حصن الهجرتين ، ص199.

(3) التنمية الصناعية في الأردن ، ص31.

(4) القطاع الصناعي ، ص24.

(5) Peter Snow, Hussein : A Biography, Barrie & Jenkins, London, 1972, P145

(6) أبوخوصه ، محافظة الزرقاء الفتية ، ص 71.

(7) القطاع الصناعي ، ص24

(8) التنمية الصناعية في الأردن ، ص32.

القديمة بمعدل نصف سهم لكل صاحب سهم قديم، ومع مجيء عام 1968م قررت الشركة رفع رأسمالها إلى ثمانية ملايين دينار عن طريق طرح 400 ألف سهم للاكتتاب العام [1].

وكان معدل الإنتاج من المحروقات في المصفاة في الفترة (1962 -1967م) كما في الجدول[2]:

المادة بالطن	1962م	1963م	1964م	1965م	1966م	1967م	المجموع
غاز سائل	1838	3595	6358	7476	10176	10064	29331
بنزين	43605	46866	53098	61235	78276	71842	354922
كاز	47022	54314	65957	66695	69962	69987	373937
سولار	62395	103846	108197	134251	138085	119391	666165
فيول أويل	52880	62086	76353	81591	92178	90969	456057
اسفلت	20857	34144	26899	28977	41706	30375	182958

يتبين من الجدول مقدار التفاوت في الإنتاج الذي ارتبط بشكل خاص بمدى الطلب على كل من هذه الأنواع، وكانت أغلب الأنواع في إنتاج متزايد على مر السنين، وكانت سنة 1967م هي السنة التي شهدت التراجع في الإنتاج ويعود هذا إلى سبب رئيس ألا وهو حرب حزيران 1967م التي حدثت في فلسطين وكان لها تداعيات خطيرة على الأردن على كل السُبل ومنها الاقتصادي، مما أدى إلى قلة إنتاج مصفاة البترول.

وبالنسبة إلى "شركة الكهرباء" فقد قامت وزارة الاقتصاد بإصدار قرار بتأليف هذه الشركة في الزرقاء في عام 1955م، ويعود سبب اختيار الزرقاء كمقر لها هو وجود قرار بإقامة شركة مصفاة البترول في المدينة، ووافق المجلس البلدي على جميع قرارات وزارة الاقتصاد، وأوصى المجلس

---

[1] القطاع الصناعي، ص 24.

[2] التنمية الصناعية في الأردن، ص 37.

بإعطاء البلدية أسهم بثمن الموتورات والشبكة العائدة لملكيتها، وكذلك أوصى بحق الأولوية بأسهم الشركة المقرر بيعها للأهلين إلى أهالي الزرقاء والرصيفة [1].

وفي عام 1962م تم التصديق على اتفاق بين الحكومة الأردنية وشركتي الكهرباء في عمان وكهرباء الأردن في الزرقاء، على توحيد الشركتين تحت مُسمى " شركة الكهرباء الأردنية المساهمة المحدودة "، ومنحت الحكومة لهذه الشركة امتياز تزويد المنطقة بحاجتها من الطاقة الكهربائية لمدة خمسين عام[2]، وتم الإتفاق على عدم السماح لأي شركة كهربائية أخرى خلاف الشركة صاحبة الامتياز، أو أي سلطة حكومية بتوليد أو توزيع الكهرباء ضمن منطقة الامتياز [3].

وقد وُجد في الزرقاء وبالتحديد في منطقة الرصيفة الفوسفات في عام 1932م[4]، وتم تأليف شركة للتنقيب عن الفوسفات في عام 1949م، وتم تحويلها إلى شركة مساهمة عام 1953م[5]، حيث ساهمت الحكومة بما نسبته 30% من الأسهم، وفي عام 1966م تملّكت الحكومة ما نسبته 51% من أسهم الشركة[6].

وبلغ إنتاج الفوسفات في الشركة كما في الجدول - "الكمية بالطن" [7]

السنة	الفوسفات الرطب	الفوسفات الجاف
1964م	603,862	631,900
1965م	842,428	614,200
1966م	1,000,765	796,900
1967م	1,236,997	894,400

---

[1] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم621 ، تاريخ 27|4|1955م.

[2] الجريدة الرسمية ، العدد1651 ، تاريخ 22|11|1962م ، ص1421.

[3] المصدر نفسه ، ص1425.

[4] أبو نواس ، تاريخ الزرقاء ، ص352.

[5] الموقع الإلكتروني لشركة مناجم الفوسفات ،www.jpmc.com.jo .

[6] القطاع الصناعي ، ص20.

[7] المرجع نفسه، ص20.

شهدت شركة الفوسفات الزيادة في الإنتاج من سنة لأخرى ، وهذا يعكس مدى التطور في أداء الشركة وكذلك زيادة الطلب على هذه المادة على الصعيد المحلي أو الدولي.

أسهمت هذه الشركات سواء المصفاة أو شركة الكهرباء أو الفوسفات بتطور الحياة الاقتصادية في المدينة خاصة وأن هذه الشركات كانت مهمة ليس فقط في الزرقاء بل من أهم الشركات على مستوى المملكة، سواء بما تقدمه من إنتاج يخدم البلاد أو بما وفرته من فرص عمل لأبناء المملكة.

* الكهرباء:

تعتبر الكهرباء إحدى أساسيات الحياة في العصر الحديث، لذلك تسعى الحكومات في الأردن إلى ضرورة توفير الكهرباء للمواطنين بشكل متواصل.

وكانت وزارة الاقتصاد قد أصدرت قرار بتأليف شركة الكهرباء المركزية المساهمة في عام 1955م [1]، وتم دمج شركة الكهرباء الأردنية في عمان وشركة الكهرباء في الزرقاء بشركة واحدة في عام 1962م بإسم " شركة الكهرباء الأردنية المساهمة المحدودة "[2]، وكانت شركة كهرباء عمان قد ضمت ثلاث محطات توليد كهربائية مربوطة بالتوازي وهي: -محطة توليد ماركا، ومحطة توليد رأس العين، ومحطة توليد العبدلي بالزرقاء[3].

إن التعرفة التي وُضعت مقابل الحصول على الكهرباء كانت محددة بشكل واضح، ولكنها كانت متغيرة وغير ثابتة، فكانت التعرفة عام 1948م مرتبطة بكمية استهلاك الكهرباء، فإذا كان الاستهلاك أقل من 12 كيلو وات كل ثلاثة أشهر فالتعرفة تكون 50 مل فلسطيني، وإذا كانت أكثر من ذلك تكون التعرفة 45 مل فلسطيني، أما إذا كانت الكمية أقل من 12 كيلو وات في نفس الفترة فتعتبر 12 كيلو وات[4].

---

[1] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 621 ، تاريخ 27|4|1955م.

[2] الجريدة الرسمية ، العدد 1651 ، تاريخ 22|11|1961م ، ص1421.

[3] الأردن في خمسين عام ، ص334.

[4] الجريدة الرسمية ، العدد 954 ، تاريخ1|8|1948م ، ص749.

وفي عام 1951م تم تغيير التعرفة كما يلي :

- إذا كان استهلاك الكهرباء أقل من 12 كيلو وات كل ثلاثة أشهر فالتعرفة تكون 60 فلس
- وإذا كانت أكثر من ذلك تكون التعرفة 55 فلس
- إذا كانت الكمية أقل من 12 كيلو وات في نفس الفترة فتعتبر 12 كيلو وات[1].

أما في عام 1954م فيُلاحظ أن الحكومة قامت بتخفيض هذه التعرفة ويعود سبب ذلك لمراعاة أسعار البترول على المستوى العالمي، وذلك كالآتي:

- إذا كان استهلاك الكهرباء أقل من 12 كيلو وات كل ثلاثة أشهر فالتعرفة تكون 45 فلس.
- إذا كانت أكثر من ذلك في نفس الفترة فتكون التعرفة 50 فلس.
- إذا كانت الكمية أقل من 12 كيلو وات في نفس الفترة فتعتبر 12 كيلو وات [2].

وأصدر المجلس البلدي قراراً يقتضي بوضع رسم قدره (150 مل فلسطيني) على كل مشترك يقوم بنقل عداد الكهرباء من محل لآخر، وذلك مقابل الختم الذي سيتم وضعه مرة أخرى[3].

وعمدت البلدية إلى القيام بإطفاء الأنوار في ساعات الليل في المدينة، وذلك بقصد التوفير في صرف الكهرباء، لذلك طلب ضابط الشرطة في الزرقاء من المجلس البلدي مواصلة إضاءة الأنوار إلى ساعات الفجر، وذلك لعدم تمكن دوريات الشرطة من القيام بواجبهم نتيجة عدم رؤية المارة في الظلام الدامس، خاصة وأن أغلب السرقات كانت تتم بعد منتصف الليل، وقرر المجلس البلدي تشغيل محرك صغير في ساعات الليل بحيث يتم تشغيله في الساعة الثانية عشر بعد منتصف الليل وحتى نهاية صلاة الفجر [4].

---

[1] الجريدة الرسمية ، العدد 1085 ملحق ، تاريخ5|11|1951م ، ص345.

[2] الجريدة الرسمية ، العدد 1177 ملحق ، تاريخ8|4|1954م ، ص296.

[3] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 58 ، تاريخ 19|12|1949م.

[4] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 177 ، لسنة 1953م.

* أسعار المحروقات [1]

التاريخ	الكاز	البنزين	السولار (بالطن)	
1948/2/1م	285 مل	575 مل	050مل	16 لف
1948/10/16م	480 مل	750 مل	000 مل	26 لف
1949/1/1م	480 مل	738 مل	000 مل	26 لف
1949/11/4م	465 مل	790 مل	100 مل	24 لف
1950/8/3م	475 فلس	780 فلس	950 فلس	23 دينار
1950/8/8م	495 فلس	780 فلس	950 فلس	26 دينار
1951/1/22م	485 فلس	770 فلس	900 فلس	26 دينار
1951/6/25م	445 فلس	735 فلس	600 فلس	24 دينار
1953/4/27م	445 فلس	715 فلس	900 فلس	23 دينار
1953/11/1م	435 فلس	720 فلس	250 فلس	21 دينار
1954/2/1م	435 فلس	705 فلس	200 فلس	21 دينار
1954/10/27م	420 فلس	695 فلس	900 فلس	20 دينار
1955/1/20م	425 فلس	695 فلس	250 فلس	21 دينار
1955/6/23م	395 فلس	680 فلس	950 فلس	18 دينار
1956/10/5م	450 فلس	705 فلس	800 فلس	19 دينار
1956/12/18م	515 فلس	770 فلس	950 فلس	23 دينار
1957/1/15م	475 فلس	720 فلس	700 فلس	21 دينار
1957/10/23م	435 فلس	710 فلس	650 فلس	19 دينار
1958/5/20م	645 فلس	335 فلس	750 فلس	26 دينار
1958/12/2م	660 فلس	380 فلس	000 فلس	20 دينار
1959/7/14م	630 فلس	345 فلس	400 فلس	18 دينار

من خلال دراسة هذه القائمة من الأسعار، يُلاحظ أن هناك تغير مستمر في أسعار المحروقات، ففي بداية القائمة كان سعر الكاز في شهر(2) عام 1948م هو 285 مل فلسطيني، ثم أصبح سعره لنفس الحجم في شهر (10) في نفس العام 480 مل فلسطيني، وكان سبب هذه الزيادة هو حرب فلسطين (النكبة) التي حدثت في شهر(5) من عام 1948م وما رافق ذلك من

[1] أخذت هذه المعلومات من أعداد مختلفة من الجريدة الرسمية للأعوام (1948 - 1959م).

هجرة الكثير من الفلسطينيين إلى الأردن، مما أدى إلى خلق المشاكل الاقتصادية نتيجة لزيادة أعداد السكان، ورافق ذلك الزيادة في الأسعار ومنها المحروقات.

وكانت الحكومة تقوم بتغيير أسعار المحروقات في السنة أكثر من مرة، فمثلاً في عام 1949م تم تغيير أسعارها قرابة 6 مرات، وفي عام 1954م تم تغييرها 6 مرات، أما في عام 1955 فبلغت 5 مرات [1]، وذلك تبعاً للأسعار العالمية.

وكما ذُكر سابقاً، كانت مدينة الزرقاء من المدن المهمة خاصة في الجانب الصناعي، وأهم أسباب ذلك احتضانها لمصفاة البترول الأردنية والتي كانت مسؤولة عن استيراد وتكرير النفط وانتاج اسطوانات الغاز [2].

وكانت كمية المحروقات الموزعة في الزرقاء في سنتيّ (1964- 1965م) على النحو التالي:

السنة	البنزين (بالألف لتر)	الكاز (بالألف لتر)	السولار (بالطن)
1964م[3]	1605	3789	6152
1965م م[4]	2750	6099	10335

تدل الزيادة في كمية المحروقات الموزعة على تطور مدينة الزرقاء خاصة في الجانب الصناعي نتيجة إقامة الكثير من الشركات والمصانع، بالإضافة إلى زيادة أعداد السكان في الزرقاء مما أدى إلى زيادة الطلب من المحروقات.

---

[1] أعداد مختلفة من الجريدة الرسمية من عام 1949 - 1955م

[2] أبو خوصة، محافظة الزرقاء الفتية، ص 71.

[3] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1964م، العدد 15، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة ، عمان، ص 612.

[4] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1965م، العدد 16، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة ، عمان، ص 186.

* الأشغال العامة والطرق :

إن عملية تنفيذ مشروعات البُنى التحتية من أهم الأعمال التي يجب على الحكومة إنجازها والقيام بها على أكمل وجه.

ومن هذه الأعمال مد شبكات الطرق وتعبيد الشوارع والاهتمام بنظافة المدن، وبناء المرافق التي تُقدم الخدمات للمواطنين كالمدارس والمستشفيات والمراكز الصحية وغيرها الكثير من الخدمات [1]، ويتم إنجاز هذه الخدمات بالتعاون ما بين الحكومة بمؤسساتها من الوزارات، وما بين المجالس البلدية في كل منطقة، وفي بعض الأحيان يتم إشراك المجتمع المحلي والقطاع الخاص لإنجاح هذه المشاريع.

من أهم الأعمال التي تقوم بها بلدية الزرقاء، هي تعبيد وتزفيت وتجميل الشوارع والطرقات في البلدة ، حيث شهدت المنطقة زيادة مطردة في العمران وترافق ذلك مع ضعف في بُنية الشوارع ونقصٍ في جماليتها ، فكانت البلدة تتألف من شارع رئيسي هو شارع الملك فيصل الذي تم تعبيد قسم منه "قُرابة ال100 متر" في عام 1943م من قبل الأهلين، أما الشوارع الثانوية فبقين كما أوجدتها الطبيعة، لذلك ارتأت البلدية أن تقوم بتزفيت شارع الملك فيصل وشارع الملك عبدالله ومدخل شارع البلدية وشارع الأمير شاكر وشارع بغداد، وهكذا حتى يتم تعبيد كل الشوارع[2].

وفي عام 1953م أصدر المجلس البلدي قراراً بتزفيت شارع السعادة[3]، وكذلك تعبيد طريق السُخنة[4]، وفي عام 1965م قررت البلدية العمل على تعبيد العديد من الشوارع في المنطقة ومنها

---

[1] النوايسة، الزرقاء حصن الهجرتين ، ص291.

[2] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 77 ، تاريخ 8|5|1950م.

[3] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 256 ، تاريخ 18|6|1953م.

[4] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 66 ، تاريخ 28|10|1964م.

، شارع الحديقة وشارع استنبول وشوارع النصر والشيخ شامل وبولاد والأمير رعد والأندلس، وكذلك إنشاء جسر عوجان لوصل الطريق من عوجان إلى وادي الحجر[1].

وعملت البلدية على توسيع بعض الطرق، مثل طريق "عمان - الزرقاء" قرب معمل النسر، وذلك لأهمية هذا الطريق كونه يربط بين هاتين المدينتين (المدينة بالعاصمة)[2]، وأيضاً توسيع طريق "عمان - المفرق" ضمن حدود البلدية، وذلك من تقاطع سكة الحديد عند مكتب الحبوب، ولغاية تقاطعه مع سكة الحديد عند مفرق طريق المصفاة[3].

إن عملية تعبيد الشوارع والاهتمام بالطرق من مهام المجلس البلدي كما ذُكر سابقاً ، وكان من صلاحيات هذا المجلس أن يُلزم أصحاب الأملاك بدفع نفقات التعبيد إذا كانت الطريق متاخمة لأملاكهم إذا ارتأى ذلك ، ويحق للمجلس أن يستوفِ سلفاً من أصحاب الأملاك ما نسبته 25% من نفقات التعبيد ، والباقي يُقسط إلى ما بعد إتمام العملية خلال مدة أقصاها سنتين[4].

ومن الوسائل التي اتبعتها البلدية للحفاظ على نظافة وجمالية الشوارع والطرق هي فرض غرامة على كل شخص تعدى على الشارع أو أعاق أي مجرى أو وضع صندوق أو بضائع على الشارع بصورة تمنع أعمال التنظيف، وقيمة الغرامة لا تزيد عن (5 دنانير)، وإذا استمرت المخالفة فيُغرَم (2 دينار) عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد مرور 24 ساعة من المخالفة الأولى[5].

وفي عام 1957م قامت الحكومة بتشكيل مجلس الاعمار بهدف مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية التي واكبتها المملكة خاصة مع زيادة عدد السكان مع أحداث حرب 1948م[6]،

---

[1] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 116 ، تاريخ 28|8|1965م.

[2] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 60 ، تاريخ 23|4|1963م.

[3] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 65 ، تاريخ 21|10|1964م.

[4] الجريدة الرسمية، العدد 1265 ملحق، تاريخ 1965/3/24م، ص 1376.

[5] الجريدة الرسمية، العدد 1265 ملحق، تاريخ 1965/3/24م، ص 1377.

[6] الأردن في خمسين عام، ص 446.

وقامت وزارة الأشغال العامة ببناء وتحسين عدة طرق في خطة السنوات العشر (1961 - 1971م)، هذه الطرق ربطت أجزاء المملكة ومدنها، حيث شملت هذه الفترة دراسة وتصميم "أوتستراد عمان - الزرقاء " الذي يبلغ طوله (22 كم)، وأحيل عطاء تنفيذ هذا المشروع بمبلغ (مليونين ومئتي ألف دينار)، واستمر هذا المشروع حتى عام 1973م[1].

وكانت قد تشكلت في الزرقاء شركات لنقل الركاب (شركات الباصات) ومنها شركة " اليرموك" [2]، ومن مكاتب التكسيات مكتب "الرشيد "[3]، ومكتب " الاتحاد" [4]

وفي عام 1963م قررت لجنة بلدية الزرقاء الموافقة مبدئياً بالمساهمة في شركة مواصلات الزرقاء بنسبة 25% من رأس مال الشركة [5]، ومن ثم قررت انتخاب رئيسها ليمثل البلدية في مجلس شركة مواصلات الزرقاء المساهمة، وقررت اللجنة المساهمة بألف دينار لتأسيس الشركة " شركة مواصلات الزرقاء المساهمة المحدودة "[6].

ومن المشاكل التي عانى منها الناس في الزرقاء كغيرها من المدن هي الأجور الباهظة التي فرضتها شركات النقل على المواصلات، ومن ذلك شركات الباصات بين " عمان والزرقاء" التي فرضت الأجور الباهظة على الفرد ذهاباً وإياباً، مما أدى إلى نزوح الكثير من السكان إلى عمان مقر عملهم، لذلك ارتأت البلدية أن تتقدم بشكوى إلى وزير الداخلية للنظر بعين العطف والعمل على إنقاذ المدينة من استغلال أصحاب شركات النقل[7].

---

[1] المرجع نفسه، ص 467 - 468.

[2] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 413، تاريخ 1954/6/10م.

[3] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 392، تاريخ 1954/4/29م.

[4] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 533، تاريخ 1955/1/20م.

[5] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 43، تاريخ 1963/2/20م.

[6] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 52، تاريخ 1963/3/27م.

[7] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 357، تاريخ 1954/2/4م.

واشتكى عدد من المواطنين على أجرة النقل بين"عمان والزرقاء" والتي وصلت إلى (50 فلس) للراكب في عام 1954م، علماً بأن أجرة الراكب من "عمان -إربد" كانت (100 فلس) وهذه الشركة هي شركة " اليرموك "، لذلك تقدم المجلس البلدي إلى وزير الداخلية بطلب لتفويضه للاتصال بإحدى الشركات التي تقدمت بعروضها لبلدية الزرقاء لتسيير باصات بأجرة تبلغ على الراكب (25 فلس) [1]، ووافق وزير الداخلية على ذلك بهدف التخفيف عن المواطنين في الزرقاء.

ومن المشاكل الأخرى التي تعرض لها الأهالي في الزرقاء هي الحوادث المرورية وهي تعد أهمها وأخطرها، الجدول التالي يصف عدد ومكان هذه الحوادث خلال السنوات التالية :

السنة	عدد الحوادث	المكان
1951م	5	طريق الزرقاء – الرصيفة
	4	طريق المفرق – الزرقاء [2]
1952م	21	في الزرقاء
	18	بين الزرقاء والمفرق [3]
1955م	88	في الزرقاء
	48	طريق عمان – الزرقاء [4]
1956م	106	في الزرقاء
	14	طريق عمان – الزرقاء [5]
1957م	82	في الزرقاء
	24	طريق عمان – الزرقاء [6]
1964م	67	في الزرقاء [7]
1965م	124	في الزرقاء [8]

[1] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 413، تاريخ 1954/6/10م.

[2] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1951م ، العدد 2، ص 48.

[3] دائرة الإحصاءات العامة ، النشرة الإحصائية السنوية 1952 م، العدد 3 ، ص 63.

[4] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1955 م، العدد 6، المطبعة الوطنية ، ص 39.

[5] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1956م، العدد 7، المطبعة الوطنية ، ص 55.

[6] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1957م، العدد 8 ، المطبعة الوطنية ، عمان ، ص 60.

[7] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1964م، العدد 15، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة، عمان، ص 611.

[8] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1965م، العدد 16، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة، عمان ، ص 196.

* البريد والهاتف :

تأسست شعبة بريد الزرقاء في عام 1944م، حيث استأجرت وزارة المواصلات بناءاً في المدينة ليكون مكتب للبريد، وكان يملك المبنى "عبد الوهاب البغّال"[1].

تولى مجلس البلدية عملية إصدار قرارات تركيب الهواتف في المنطقة وفي الدوائر الرسمية و لبعض الشخصيات المهمة وصاحبة المناصب في البلدة، حيث وافق المجلس على طلب تركيب تلفون مع مبدلة يوضع في بيت موتورات المياه[2]، وبعد ذلك قرر المجلس صرف مبلغ مالي قدره "16 دينار و250 فلس" كرسوم تركيب لهذا التلفون في بيت الموتورات باسم مدير بريد مدينة الزرقاء[3]، وكان الهدف من هذا هو التسهيل على الموظفين للقيام بأعمالهم على أكمل وجه، خاصة وأن هذه الجهة وهي " بيت الموتورات" هي المسؤولة عن تزويد المنطقة بالمياه، واقتضت الضرورة وجود خط هاتف يُمكِن الموظفين والمسؤولين في البلدية من التواصل للقيام بعملية إيصال المياه للناس ومراقبة خطوط المياه وإتمام العمل المطلوب بأفضل حال.

كذلك قرر المجلس البلدي طلب إشتراك تلفون لغرفة المحاسب مع مبدل[4]، وكان مدير المدرسة الثانوية بالزرقاء قد تقدم بطلب وضع هاتف بنمرة خاصة في مكتبه ، بهدف الاتصال بوزارة المعارف، ووافق المجلس على ذلك، وتقدم بطلب رسمي إلى مدير بريد الزرقاء لإيصال الخط إلى المدرسة في أسرع وقت ممكن[5].

---

[1] أبو نواس ، تاريخ الزرقاء ، ص282.

[2] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 333 ، تاريخ 1953/12/28م.

[3] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 459 ، تاريخ 1954/9/24م.

[4] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 383 ، تاريخ 1954/4/29م.

[5] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 477 ، تاريخ 1954/10/28م.

وفي عام 1961م قرر المجلس البلدي سحب خط هاتف للدار التي يسكنها قاضي محكمة صُلح الزرقاء[1].

هذه الأمثلة وغيرها تدل على أن المجلس البلدي كان قد أولى المؤسسات الحكومية في المدينة والمسؤولين فيها كل الأهمية، حيث أصبح وجود الهواتف في مكاتب الموظفين والمؤسسات ضرورة لإتمام العمل فيها، لذلك سعت البلدية إلى إيصال خطوط الهاتف إلى مكاتب القضاة والمحاسبين والمدارس وبعض موظفي البلدية، وكان مكتب البريد في المنطقة هو المسؤول عن إيصال الهواتف سواء إلى المؤسسات والمكاتب وحتى المنازل، وتم ذلك بالتعاون مع المجلس البلدي.

أما بالنسبة لأعداد الهواتف الرسمية والخصوصية التي وُجدت في الزرقاء فكانت كما يلي [2]:

السنة	المجموع	الرسمية	الخصوصية
1957م	195	25	170
1958م	265	28	237
1959م	334	28	306
1960م	400	28	372
1961م	399	24	375
1962م	419	29	390
1963م	601	41	560
1964م	708	49	659
1965م	699	50	649
1966م	747	55	692
1967م	708	51	657

[1] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 111 ، تاريخ 1961/4/17م.

[2] دائرة الإحصاءات العامة ، أعداد مختلفة من سنة (1957 - 1967م).

إن أعداد الهواتف التي تم تركيبها سواء للجهات الرسمية أو الخاصة كانت في تزايد مستمر، وكان هذا التزايد طبيعي نتيجة لتزايد أعداد السكان في الزرقاء وزيادة أعداد الموظفين في الدوائر الرسمية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على تركيب الهواتف في المدينة.

* النقد :

النقود أساس التبادل التجاري والإقتصادي والوسيط في مبادلة السلع والخدمات، وتعد عملية إصدار النقود إحدى المهام المنوطة بها الدولة.

كانت عملة النقد المتداولة في الأردن قبل سنة 1950م هي الجنيه الفلسطيني، إلى أن قرر مجلس الوزراء باعتبار جميع الأوراق النقدية والمسكوكات الفلسطينية المتداولة هي غير قانونية وكان ذلك من "الأول من تشرين الأول لسنة 1950م" ، وتم إصدار النقد الأردني ليحل محل النقد الفلسطيني[1]، حيث تم اعتبار الدينار الأردني يُعادل الجنيه الفلسطيني، والفلس الأردني مُساوياً للمل الفلسطيني[2]، وسمحت الحكومة لمن كان بحوزته أياً من النقود الفلسطينية أن يستبدلها بمثيلتها من النقود الأردنية خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر[3].

وكانت الجهة التي تولت إصدار النقود هي مجلس النقد الأردني[4]، وأصبح الدينار الأردني هو وحدة النقد الأساسية في الأردن والذي يتألف من ورقة العشرة دنانير والخمسة دنانير والدينار ونصف الدينار ، أما القطع المعدنية فكانت إما من ذوات "ال100 فلس أو ال50 فلس وال20 فلس وال10 فلس وال5 فلسات والفلس الواحد"[5].

---

[1] الجريدة الرسمية ، العدد 1034 ، تاريخ 1950/9/2م ، ص493.

[2] الجريدة الرسمية ، العدد 987 ، تاريخ 1949/7/1م ، ص183.

[3] الجريدة الرسمية ، العدد 1034 ، تاريخ 1950/9/2م ، ص493.

[4] الأردن في خمسين عام ، ص364.

[5] الوهيبي ، الحياة الإدارية ، ص 104.

صدر قانون البنك المركزي الأردني عام 1959م، والذي هدف إلى تنظيم إصدار أوراق النقد والمسكوكات، والاحتفاظ باحتياطات منها لضمان استقرار قيمة العملة في الأردن وأسعار الدينار الأردني في الخارج والعمل كبنك للحكومة[1]، وتولى البنك المركزي في عام 1965م عملية إصدار النقود في الأردن، وتم سحب أوراق النقد الصادرة عن مجلس النقد الأردني[2].

أما فئات النقود التي أصدرها البنك المركزي فكانت مشابهة لما أصدره مجلس النقد الأردني، فهناك فئة 5 فلسات "نصف قرش"، 10 فلس "قرش" ، 25 فلس ربع درهم" ، 50 فلس "نصف درهم" و100 فلس "درهم"[3].

حملت الإصدارات الورقية صورة " الملك الحسين" ، واسم البنك المركزي ، وتضم فئات ال"20 دينار ، وال10 دنانير، وال5 دنانير ، والدينار، ونصف الدينار ".

وبالنسبة للمسكوكات المعدنية فكانت من فئات " الدرهم ، ونصف الدرهم ، وربع الدرهم " وكانت تُصنع من النحاس، أما فئات " القرش، ونصف القرش، الفلس" فصُنعت من النحاس والزنك والقصدير، ويظهر على وجهها صورة " الملك الحسين"، والوجه الآخر غصن الزيتون، واسم المملكة الأردنية الهاشمية وقيمة القطعة وتاريخ الإصدار[4].

---

[1] الجريدة الرسمية ، العدد 1413، تاريخ 1959/2/14م ، ص150.

[2] الأردن في خمسين عام، ص364.

[3] جورج الداوود وزهير غنايم، عمان في العهد الهاشمي 1950 -2002م، منشورات أمانة عمان، عمان،ج2، 2004م ، ص149.

[4] النوايسة ، الزرقاء حصن الهجرتين ، ص187 -188.

* الأوزان والمقاييس :

إن ضبط عملية البيع والشراء، ومحاربة الغش ومنع التحايل على المواطنين، من أولويات عمل الحكومة، الأمر الذي تطلب وضع آلية واضحة تضبط التعامل في الأسواق وتراقب عملية التبادل التجاري بين الناس، خاصة في موضوع الوزن والكيل والمقياس.

كانت من أهم أنواع الموازيين المستخدمة في الأردن منذ فترة ما قبل تأسيس المملكة ، الأوقية النابلسية والتي تساوي " 0,263 كغم "، والرطل " 2,57 كغم "، والقنطار " 56,5 كغم"[1].

أما المقاييس فمنها الفدان ويساوي" 4200 متر مربع "، والدونم " 1000 متر مربع "، والقيراط " 175 متر مربع" [2].

تم إصدار قانون" الأوزان والمقاييس والمكاييل عام 1953م، والذي عرّف آلة الوزن (كل ميزان أو كفة أو ذراع قبان أو أية آله أخرى تُستعمل في تقدير الوزن)، وأهم الأوزان والمقاييس النظامية هي :

1 - المتر: لقياس الأطوال ، ويكون طوله طول المتر الدولي النظامي.

2 - الكيلو غرام : لتقدير الوزن ، وتكون زنته وزن الكيلو غرام الدولي النظامي.

3 - اللتر: لقياس السعة ، وتكون سعته سعة اللتر الدولي النظامي.

4- المتر المربع والدونم النظامي: وهو عبارة عن ألف متر مربع، ويُستخدمان في قياس المسطحات[3].

---

[1] الوهيبي ، الحياة الإدارية ، ص104.

[2] أبو نواس ، تاريخ الزرقاء ، ص339.

[3] الجريدة الرسمية ، العدد 1130 ، تاريخ 1953/1/1م ، ص441 -442.

وحددت الحكومة عقوبة لكل من باع أوزاناً أو مقاييس مترية أو آلات غير صحيحة عن قصد، بإيقاع غرامة لا تزيد عن خمسين ديناراً[1].

أصدرت بلدية الزرقاء عام 1954م قراراً تُبين فيه رسوم الأوزان والمقاييس والمكاييل، التي سوف يتم استيفاؤها من الباعة وهي على النحو التالي : -

يتم استيفاء مبلغ 100 فلس رسم يُدفع مرة واحدة من قبل جميع الباعة المستخدمين للميزان والمقياس والكيل في منطقة البلدية، وكذلك استيفاء مبلغ 50 فلس رسم معاينة سنوي عن كل قطعة من الموازين والمقاييس والمكاييل، ويُستوفى هذا الرسم من الباعة المتجولين[2].

وكذلك تم استبدال وحدات مكاييل المواد المشتعلة من الجالونات إلى اللترات في العام 1955م[3].

* القبان :

القبان هو وزن ما يُباع بالجملة في الأسواق العامة ، خارج الدكاكين والمستودعات والمحال التجارية[4].

أصدرت بلدية الزرقاء في عام 1954م، قائمة برسوم القبان التي ستقوم بتحصيلها من الأسواق العامة في المنطقة، ومنها الحبوب على اختلاف أنواعها، والخضار والفواكه والملح والحطب والفحم[5].

---

[1] المصدر نفسه.

[2] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 373 ، تاريخ 1954/3/15م.

[3] الوهيبي ، الحياة الإدارية ، ص105.

[4] خالد سماره الزعبي ، مجموعة التشريعات الإدارية _القوانين والأنظمة المعمول بها في وزارة الداخلية والمتعلقة بنظام الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية ، د.ن ، عمان ، 1988م ، ص 270.

[5] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 373 ، تاريخ 1954/3/15م.

وفي عام 1958م تم تعديل الرسوم المستوفاه من السلع، وقسمت البلدية القبان إلى ثلاثة أقسام:

1 - الحنطة والشعير والسمسم والتبن.

2- السلع الأخرى ومنها الصابون وزيت الزيتون والجبنة والحليب والسمك والسمن والمكبوسات والتمر والجميد وغيرها.

3 - المحروقات على اختلاف أنواعها من الحطب والفحم البلدي والجفت والكلس[1].

فعلى سبيل المثال وليس الحصر الرسوم التي كانت تستوفى في عام 1954م : -

80 فلس عن كل قنطار من الحبوب ، 200 فلس عن كل سيارة صغيرة من نوع "بيك اب" من الخضار والفواكه ، 1200 فلس عن كل سيارة من الفحم "تراك" ، 10 فلس عن كل صندوق "بوكس" من الخضار والفواكه، 50 فلس عن كل حمل جمل من الكلس والملح والحطب..وغيرها[2].

وبلغت الرسوم في عام 1958م على بعض السلع كما يلي : -

20 فلس عن كل شوال من الشعير والذرة ، 30 فلس عن كل صفيحة جبنة ، 50 فلس عن كل طن من الحطب ، 10 فلس عن كل شوال من الفحم البلدي ، 100 فلس عن كل طن من الكلس[3].

---

[1] الجريدة الرسمية ، العدد 1374 ، تاريخ 1958/3/16م ، ص333 -334.

[2] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 373 ، تاريخ 1954/3/15م.

[3] الجريدة الرسمية ، العدد 1374 ، تاريخ 1958/3/16م ، ص 333 -334.

* المصارف والبنوك:

شهدت مدينة الزرقاء تطوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية والتجارية، خاصة بعد عام 1948م الذي شهد هجرة الكثير من الفلسطينيين للمنطقة بعد قيام الحرب في فلسطين.

وعلى الرغم من هذا التطور السريع إلا أن المدينة لم تشهد افتتاح أي فرع من البنوك والمصارف فيها، حيث أن أبرز أشكال التطور الاقتصادي ترتبط بوجود البنوك في المدن، لذلك قررت لجنة البلدية تفويض رئيس اللجنة للاتصال بمدير بنك القاهرة، والتوسط لديه بفتح فرع من هذا البنك في الزرقاء، بهدف التسهيل عن المواطنين وتسيير معاملات الدوائر الرسمية والتجار[1].

وكانت البنوك قد اتخذت من العاصمة عمان مقراً لها، مثل البنك العربي الذي تأسس في القدس وانتقل إلى عمان مع حرب 1948م ، والبنك العقاري العربي 1951م، البنك الأهلي الأردني 1956م، وبنك الأردن 1960م[2].

وسعى المجلس البلدي إلى جذب البنوك حتى تقوم بافتتاح فروعها في الزرقاء ، وقام المجلس بدراسة الاتفاقية بينه وبين البنك الأهلي الأردني لتأجير البنك مخزنين من مخازن البلدية المقامة على شارع الملك فيصل عام 1959م[3].

وتم ذلك بالفعل فقامت البلدية بتأجير مبنى للبنك الأهلي في الزرقاء، ونجحت مساعي المجلس البلدي في جلب إحدى البنوك لافتتاح مقراً له في البلدة، وظهر ذلك جلياً حيث قام المجلس بصرف فاتورة مقدمة من السيد بترى تسورى للأعمال التي قام بها في البناء الذي جرى تأجيره للبنك الأهلي[4].

---

[1] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 230 ، تاريخ 1959/1/26 م.

[2] النوايسة ، الزرقاء حصن الهجرتين ، ص190.

[3] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 293 ، تاريخ 1959/6/22م.

[4] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 142 ، تاريخ 1961/8/2م.

ومن أهم البنوك التي وُجدت في الزرقاء والتي كان لها فروع في المدينة ، كما ورد من البنك المركزي في عام 1966م[1]:

1 - البنك العقاري العربي الذي تأسس سنة 1959م[2]

2- البنك الأهلي الأردني الذي تأسس سنة 1962م

3 - بنك القاهرة / عمان الذي تأسس سنة 1962م[3]

4 - البنك العربي المحدود.

وتواجد في الزرقاء العديد من الأشخاص المرخصين للعمل في الصرافة من غير البنوك التجارية، ومن أهم هؤلاء الصرافين :

"إبراهيم ناجي الفانك " - شارع الملك فيصل.

"حكمت جمال"[4].

"سليمان جودت العمد" [5].

من المشاكل التي عانت منها البنوك هي ارتفاع الإيجار ، ويظهر ذلك من خلال طلب مدير البنك الأهلي من المجلس البلدي تخفيض أجرة البناء[6].

---

[1] الجريدة الرسمية ، العدد 1970 ، تاريخ 1966/12/10م ، ص2522.

[2] مقابلة شخصية مع خالد عبدالوهاب ، مساعد مدير البنك العقاري العربي، فرع الزرقاء ، 10|4|2014م.

[3] مقابلة شخصية مع أحمد فؤاد ، مدير بنك القاهرة عمان ، فرع الزرقاء ، 10|4|2014م.

[4] الجريدة الرسمية ، العدد 1970 ، تاريخ 1966/12/10م ، ص2524.

[5] الجريدة الرسمية ، العدد 2059 ، تاريخ 1967/11/25 م ، ص2437.

[6] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 186 ، تاريخ 1962/2/15م.

إلا أن المجلس البلدي كان لديه الحرص الشديد على إبقاء هذا البنك وغيره موجودة في المدينة، لذلك وافق على تخفيض الإيجار وقرر تنزيل 75 دينار من أصل الأجرة التي يدفعها البنك للمجلس سنوياً [1].

[1] قرار مجلس بلدي الزرقاء رقم 191، تاريخ 1962/3/14م.

الخاتمة :

قامت هذه الدراسة بإيضاح التطور في الحياة الإدارية والاجتماعية والاقتصادية في مدينة الزرقاء في الفترة (1948 - 1967م)، وأبرزت أهم معالم هذا التطور والدور الذي لعبته مدينة الزرقاء في بناء تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية الحديث والمعاصر خاصة في فترة ما بعد الاستقلال " فترة البناء وتوطيد أركان الدولة " ، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- شهدت مدينة الزرقاء تطوراً كبيراً في شتى مناحي الحياة في فترة ما بعد الاستقلال وخاصة بعد هجرة الفلسطينيين عام 1948م وإنشاء أول مخيم للاجئين الفلسطينيين في المملكة الأردنية الهاشمية في مدينة الزرقاء عام 1949م مما أثر على الحالة الديمغرافية في المدينة.
- شهدت مدينة الزرقاء تطوراً في الحياة الاقتصادية بشكل كبير نتيجة لإقامة الشركات والمصانع مثل شركة مصفاة البترول وشركة الكهرباء، حيث أنّ هذه الشركات عملت على تحسين الوضع الاقتصادي والتقليل من البطالة في المدينة.
- لعبت بلدية الزرقاء دوراً مهماً في تطور مدينة الزرقاء وازدهارها من خلال تقديم الخدمات للمواطنين، ومع هذا فقد عانت البلدية من الضغط على مرافق مدينة الزرقاء خاصة مع التوسع العمراني والامتداد السكاني مع ضعف الإمكانيات مما أثر على مستوى الخدمات المقدمة لأبناء المدينة.
- تُعد مدينة الزرقاء من المدن المهمة في المملكة الأردنية الهاشمية، من الناحية الاقتصادية بسبب قربها من العاصمة، وبسبب افتتاح العديد من الشركات والمصانع ذات الثقل على المستوى المحلي، وجاءت هذه الدراسة للكشف عن الأوضاع الإدارية والاجتماعية والاقتصادية في مدينة الزرقاء، من خلال المصادر الأولية، وذلك في فترة ما بعد الاستقلال.

- تُوصي الدراسة بضرورة الاهتمام بدراسة المصادر الأولية والوثائق خاصة فيما يتعلق بدراسة تاريخ المدن سواء أكانت هذه الوثائق رسمية أو خاصة ، لما لها من الأهمية والمصداقية في إعطاء المعلومات وبشكل مفصّل.

- تُوصي الدراسة بقيام الباحثين بدراسة تاريخ المدن الأردنية ، خاصة وأن هذا النوع من الدراسات يتناول تفاصيل الحياة في شتى الجوانب سواء الإدارية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ، مما يعطي إيضاحاً لطبيعة وأوضاع الحياة في الأردن

المصادر و المراجع

المصادر :

الوثائق غير المنشورة :

* سجل مقررات مجلس بلدي الزرقاء رقم (4) من 1\ 7\ 1947 الى 31\ 3\ 1948م
* سجل مقررات مجلس بلدي الزرقاء رقم (5) من 1\ 4\ 1948 الى 30\ 3\ 1953م
* سجل مقررات مجلس بلدي الزرقاء رقم (6) من 1\ 4\ 1948 الى 29\ 8\ 1955م
* سجل مقررات مجلس بلدي الزرقاء رقم (7) من 19\ 7\ 1961 الى 9\ 4\ 1962م
* سجل مقررات مجلس بلدي الزرقاء رقم (8) من 6\ 5\ 1957 الى 25\ 12\1959م
* سجل مقررات مجلس بلدي الزرقاء رقم (9) من 4\ 1\ 1960 الى 4\ 4\ 1960م
* سجل مقررات مجلس بلدي الزرقاء رقم (10) من 23\ 4\ 1960الى 12\ 7\1961م
* سجل مقررات مجلس بلدي الزرقاء رقم (12) من 11\ 4\ 1962 الى 8\ 8\1962م
* سجل مقررات مجلس بلدي الزرقاء رقم (13) من 16\ 8\ 1962الى 18\ 11\1963م
* سجل مقررات مجلس بلدي الزرقاء رقم (14) من 17\ 6\ 1964 الى 28\ 4\ 1965م

- دائرة الاحوال المدنية والجوازات :

* سجل مواليد عام (1950، 1951، 1952م)
* سجل مواليد عام (1952، 1953، 1954م)
* سجل مواليد عام 1955م
* سجل إعادة تسجيل مواليد (1956– 1964م)
* سجل مواليد عام 1957م
* سجل مواليد عام 1958م

* سجل مواليد عام 1959م

* سجل مواليد عام (1960 - 1961م)

* سجل مواليد عام (1962 -1963 م)

* سجل مواليد عام 1963م

* سجل مواليد عام 1964م

* سجل مواليد عام 1965م

* سجل مواليد عام 1966م

* سجل مواليد عام 1967م

* سجل وفيات عام (1955 – 1956م)

- محكمة الزرقاء الشرعية : -

سجلات عقود الزواج : -

* سجل عقود الزواج رقم 1 (18 \ 7 \ 1954 - 29 \ 3 \ 1955م)

* سجل عقود الزواج رقم 2 (18 \ 7 \ 1954 - 27 \ 3 \ 1955م)

* سجل عقود الزواج رقم 3 (19 \ 7 \ 1954 - 22 \ 3 \ 1955م)

* سجل عقود الزواج رقم 4 (28 \ 7 \ 1954 - 3 \ 4 \ 1955م)

* سجل عقود الزواج رقم 5 (16 \ 8 \ 1954 - 23 \ 4 \ 1955م)

* سجل عقود الزواج رقم 6 (31 \ 3 \ 1955 - 1 \ 12 \ 1955م)

* سجل عقود الزواج رقم 7 (3 \ 12 \ 1955 - 13 \ 8 \ 1956م)

* سجل عقود الزواج رقم 8 (3 \ 4 \ 1955 - 4 \ 12 \ 1955م)

* سجل عقود الزواج رقم 9 (4 \ 4 \ 1955 - 11 \ 11 \ 1955م)

* سجل عقود الزواج رقم 10 (1 \ 3 \ 1955 - 15 \ 12 \ 1955م)

* سجل عقود الزواج رقم 11 (12 \ 11 \ 1955 - 4 \ 8 \ 1956م)

* سجل عقود الزواج رقم 12 (8 \ 12 \ 1955 - 6 \ 8 \ 1956م)

* سجل عقود الزواج رقم 13 (15 \ 2 \ 1955 - 14 \ 8 \ 1956م)

* سجل عقود الزواج رقم 19 (16 \ 2 \ 1957 - 21 \ 8 \ 1957م)

* سجل عقود الزواج رقم 28 (12 \ 9 \ 1957 - 19 \ 2 \ 1958م)

* سجل عقود الزواج رقم 30 (23 \ 8 \ 1957 - 4 \ 1 \ 1958م)

* سجل عقود الزواج رقم 43 (19 \ 9 \ 1958 - 16 \ 4 \ 1959م)

* سجل عقود الزواج رقم 54 (9 \ 8 \ 1959 - 9 \ 1 \ 1960م)

* سجل عقود الزواج رقم 60 (7 \ 12 \ 1959 - 10 \ 6 \ 1960م)

* سجل عقود الزواج رقم 66 (21 \ 7 \ 1960 - 28 \ 11 \ 1960م)

* سجل عقود الزواج رقم 65 (14 \ 6 \ 1960 - 17 \ 11 \ 1960م)

* سجل عقود الزواج رقم 70 (13 \ 8 \ 1960 - 6 \ 1 \ 1961م)

* سجل عقود الزواج رقم 71 (22 \ 8 \ 1960 - 29 \ 3 \ 1961م)

* سجل عقود الزواج رقم 77 (23 \ 3 \ 1961 - 24 \ 10 \ 1961م)

* سجل عقود الزواج رقم 80 (7 \ 5 \ 1961 - 2 \ 11 \ 1961م)

* سجل عقود الزواج رقم 87 (20 \ 12 \ 1961 - 4 \ 8 \ 1962م)

* سجل عقود الزواج رقم 92 (9 \ 6 \ 1962 - 18 \ 11 \ 1962م)

* سجل عقود الزواج رقم 95 (1 \ 9 \ 1962 - 19 \ 4 \ 1963م)

* سجل عقود الزواج رقم 96 (1 \ 9 \ 1962 - 26 \ 3 \ 1963م)

* سجل عقود الزواج رقم 102 (21 \ 2 \ 1963 - 8 \ 8 \ 1963م)

* سجل عقود الزواج رقم 106 (15 \ 6 \ 1963 - 4 \ 11 \ 1963م)

* سجل عقود الزواج رقم 110 (19 \ 9 \ 1963 - 6 \ 6 \ 1964م)

* سجل عقود الزواج رقم 113 (17 \ 12 \ 1963 - 9 \ 7 \ 1964م)

* سجل عقود الزواج رقم 115 (21 \ 11 \ 1963 - 8 \ 9 \ 1968م)

* سجل عقود الزواج رقم 116 (1 \ 4 \ 1963 - 20 \ 9 \ 1972م)

* سجل عقود الزواج رقم 124 (29 \ 9 \ 1964 - 30 \ 3 \ 1965م)

* سجل عقود الزواج رقم 125 (29 \ 9 \ 1964 - 27 \ 4 \ 1965م)

* سجل عقود الزواج رقم 133 (21 \ 1 \ 1965 - 1 \ 8 \ 1965م)

* سجل عقود الزواج رقم 135 (14 \ 6 \ 1965 - 23 \ 10 \ 1965م)

* سجل عقود الزواج رقم 140 (22 \ 8 \ 1965 - 5 \ 12 \ 1965م)

* سجل عقود الزواج رقم 147 (4 \ 10 \ 1965 - 20 \ 3 \ 1966م)

* سجل عقود الزواج رقم 151 (23 \ 4 \ 1966 - 17 \ 8 \ 1966م)

* سجل عقود الزواج رقم 156 (19 \ 8 \ 1966 - 17 \ 2 \ 1967م)

* سجل عقود الزواج رقم 160 (27 \ 12 \ 1966 - 10 \ 7 \ 1967م)

* سجل عقود الزواج رقم 165 (13 \ 7 \ 1967 - 12 \ 9 \ 1967م)

* سجل عقود الزواج رقم 170 (13 \ 8 \ 1967 - 17 \ 11 \ 1967م)

* سجل عقود الزواج رقم 174 (1 \ 3 \ 1967 - 1 \ 8 \ 1967م)

* سجل عقود الزواج رقم 175 (10 \ 9 \ 1967 - 29 \ 11 \ م1967)

* سجل عقود الزواج رقم 177 (2 \ 8 \ 1967 - 7 \ 3 \ 1968م)

* سجل عقود الزواج رقم 178 (3 \ 11 \ 1967 - 23 \ 8 \ 1968م)

* سجل عقود الزواج رقم 179 (5 \ 10 \ 1967 - 27 \ 2 \ 1968م)

* سجل عقود الزواج رقم 184 (4 \ 12 \ 1967 - 3 \ 2 \ 1968م)

سجلات حجج الطلاق : -

* سجل الطلاق رقم 2 (29 \ 10 \ 1958 - 9 \ 7 \ 1961م)

* سجل الطلاق رقم 3 (15 \ 7 \ 1961 - 8 \ 8 \ 1963م)

* سجل الطلاق رقم 4 (10 \ 8 \ 1963 - 27 \ 2 \ 1966م)

* سجل الطلاق رقم 5 (27 \ 2 \ 1966 - 16 \ 10 \ 1968م)

- نشرة صادرة عن غرفة تجارة الزرقاء.

- سجلات مديرية التربية والتعليم، الزرقاء الأولى ، قسم التخطيط ، نموذج مدارس وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2011 م.

الوثائق المنشورة : -

- الجريدة الرسمية (1948 - 1967م) الاعداد : - (934 ، 936 ، 954 ، 979 ، 1085 ملحق ، 1093 ، 1173 ملحق ، 1177 ملحق ، 1183 ، 1183 ملحق ، 1224 ملحق ، 1265 ملحق ، 1272 ، 1309 ملحق ، 1334 ، 1374 ، 1426 ، 1427 ، 1438 ، 1528 ، 1619 ، 1631 ، 1651 ، 1664 ، 1700 ، 1841 ، 1888 ، 1945 ، 1972 ، 1009 ، 1128 ملحق ، 1144 ملحق ، 1160 ملحق ، 1165 ملحق ، 1188ملحق ، 1228 ملحق ، 1265 ملحق ، 1277 ملحق ، 1289 ملحق ، 1360 ملحق ، 1385 ملحق ، 1462 ، 987 ، 934 ، 934 ، 936 ، 937 ، 958 ، 962 ، 938 ، 940 ، 943 ، 986 ، 971 ، 980 ، 986 ، 992 ، 1001 ، 1032 ، 1054 ، 1055 ، 1060 ، 1073 ، 1141 ملحق ، 1144 ، 1156 ملحق ، 1162 ملحق ،

1169 ملحق ، 1180 ملحق ، 1183 ملحق ، 1188 ملحق ، 1190 ملحق ، 1204 ملحق ، 1208 ملحق ، 1222 ملحق ، 1226 ملحق ، 1228 ملحق ، 1233 ملحق ، 1432 ، 1385 ، 1406 ملحق ، 1313 ملحق ، 1323 ملحق ، 1340 ملحق ، 1355 ملحق ، 1267 ملحق ، 1289 ملحق ، 1360 ملحق ، 1385 ملحق ، 1265 ملحق ، 1277 ملحق ، 1228 ملحق.

- وزارة التربية و التعليم ، التقرير السنوي للعام الدراسي (1962 ـ 1963م).

- وزارة التربية و التعليم ، قسم الاحصاء ، احصاءات عن التعليم في المملكة الاردنية الهاشمية للعام الدراسي (1965 ـ 1966م).

- وزارة التربيـــة والتعلـــيم، تطـــور التربيـــة والتعلـــيم فـــي الاردن، دائـــرة المطبوعـــات والنـــشر، عمان،1977م.

- وزارة التربيـة و التعليم ، قسم التوثيق التربوي ، تـاريخ التربيـة و التعليم فـي الاردن 1921 ـ 1970م ، (د.ن) ، عمان ، 1980م.

- وزارة الثقافة و الاعلام ، الاردن في خمسين عام 1921 ـ 1971م ، دائرة المطبوعات و النشر، عمان ، 1972 م.

- وزارة الثقافـة والاعـلام، التنميـة الـصناعية فـي الاردن، دائـرة المطبوعـات والنـشر، عمـان، 1974م.

- وزارة الثقافة و الاعلام ، القطاع الصناعي ، دائرة المطبوعات و النشر ، عمان ، 1969م.

- وزارة الشؤون الاجتماعية و العمل ، دليل الجمعيات الخيرية العاملة في الاردن عام 1973 ، (د.ن) ، عمان ، (د.ت).

- نشرة صادرة عن الخدمات الطبية الملكية.

- دائرة الإحصاءات العامة : -

-دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية 1950م ، العدد الأول.

- دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية 1951م ، العدد الثاني.

- دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية 1952م ، العدد الثالث.

- دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية 1953م ، العدد الرابع ، مطبعة دير الروم الارثوذكس ، القدس.

- دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية 1954م، العدد الخامس، مطبعة الاردن، عمان.

- دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية 1955م ، العدد السادس ، المطبعة الوطنية ، عمان.

- دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية 1956م، العدد السابع ، المطبعة الوطنية ، عمان.

- دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية 1957م، العدد الثامن، المطبعة الوطنية، عمان.

- دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية 1958م ، العدد التاسع ، مطبعة دير الروم الارثوذكس، القدس.

- دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية 1959م ، العدد العاشر، مطبعة دار الايتام الاسلامية الصناعية ، القدس.

- دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية 1960م ، العدد الحادي عشر ، المطبعة الوطنية ، عمان.

- دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية 1961م ، العدد الثاني عشر ، مطبعة دار الايتام الاسلامية الصناعية ، القدس.

- دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية 1962م ، العدد الثالث عشر ، جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان.

- دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية 1963م ، العدد الرابع عشر ، مطبعة دائرة الاحصاءات العامة ، عمان.

- دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية 1964م ، العدد الخامس عشر ، مطبعة دائرة الاحصاءات العامة ، عمان.

- دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية 1965م ، العدد السادس عشر ، مطبعة دائرة الاحصاءات العامة ، عمان.

- دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية 1966م ، العدد السابع عشر ، مطبعة دائرة الاحصاءات العامة ، عمان.

- دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية 1967م ، العدد الثامن عشر ، مطبعة دائرة الاحصاءات العامة ، عمان.

المراجع :

- أبو خوصة، أحمد، محافظة الزرقاء الفتية وعشائرها الابية، شركة الشرق الاوسط للطباعة، عمان، ط1، 1996م.

- أبو عليان، عزمي، التقسيمات الادارية في الاردن 1921 ـ 1952،(د.ن) ، (د.م) ، 1990م

- أبو نواس، جمال ، تاريخ الزرقاء ومنطقتها في النصف الاول من القرن العشرين ، مطابع القوات المسلحة الاردنية ، عمان ، ط1، 1995م.

- خواجا، مروان ، تلتنز، اجا ، الهجرة والاوضاع المعيشية للاجئي المخيمات الفلسطينية في الاردن، مطبوعات جامعة اليرموك، 2005م.

- خوري ، الياس، احصاءات فلسطينية (سلسلة حقائق وأرقام رقم 49) ، مركز الابحاث– منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، 1974م.

- الداوود ، جورج ، غنايم ، زهير ، عمان في العهد الهاشمي 1950 ـ 2002م ، منشورات امانة عمان ، عمان ، 2004م.

- الزعبي، خالد سماره، مجموعة من التشريعات الادراية – القوانين والانظمة المعمول بها في وزارة الداخلية المتعلقة بنظام الادارة المحلية في المملكة الادرنية الهاشمية،(د.ن)، عمان، 1988م.

- زلوم، حموده، الزرقاء والمدنية والمحافظة ماضيها وحاضرها، (د.ن)،(د.م) ، ط 1 ، 1993م.

- زيادات، عادل، الخدمات الصحية في المملكة الاردنية الهاشمية(1946-1987م)،(د.ن)، (د.م) ، 1994م.

- السيد سابق ، فقه السنة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، مج 2، ط 1 ، 1969م.

- الشرعه، إبراهيم، الإتحاد العربي1958م، منشورات اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، عمان، 2004م.

- الشناق ، عبدالمجيد ، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية – السورية منذ الاستقلال حتى عام 1976م ، منشورات لجنة تاريخ الأردن ، مؤسسة آل البيت ، عمان ، 1996م.

- الشناق ، عبدالمجيد ، المدخل إلى تاريخ الأردن وحضارته ، (د.ن) ، عمان ، ط3 ، 2003م.

- صنوبر، موسى، الدليل العام للواء الزرقاء ، شركة الشرق الاوسط للطباعة ، عمان ، 1981م.

- عبيدات، سليمان، الرشدان، عبد الله، التربية والتعليم في الاردن من عام 1921ـ1993م، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، 1993م.

- عبيدات، محمود، التطور الحضاري في الادرن خلال القرن العشرين، دار عمار، عمان، ط1، 1990م.

- فريدون صاحب جم ، الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية –مهنتي كملك أحاديث ملكية ، ترجمة غازي غزيل ، مطبعة السفير ، (د.م) ، 2009م.

- ماضي، منيب، الموسى، سليمان، تاريخ الأردن في القرن العشرين،(د.ن)،(د.م)، ط1، 1959م.

- المجالي ، سامي ، التربية و التعليم في الاردن المرحلتين ما قبل التطور التربوي (1953 ـ 1987م) و ما بعده (1988 ـ 2002م) ، (د.ن) ، عمان ، 2003م.

- محافظة ، علي ، تاريخ الاردن المعاصر في عهد الامارة 1921 ـ 1946 م ، دار عمار ، عمان ، ط1، 1973م.

- مهنا ، ابراهيم ، الواقع البيئي في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان ، 1999م.

- الموسى ، سليمان ، إمارة شرق الأردن – نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921 -1946م ، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية ، عمان ، 1990م.

- النوايسة ، مصلح ، الزرقاء حصن الهجرتين و قلعة العودتين ، دار العكش للنشر و التوزيع ، الزرقاء ، 1998م.

- الوهيبي ، تهاني ، الحياة الادارية و الاقتصادية و الاجتماعية في مدينة اربد 1946 ـ 1967، مطبعة السفير ، (د.م) ، 2007م.

الموسوعات :-

- غنيم ، عبدالحميد عبدالقادر ، وآخرون ، موسوعة محافظة الزرقاء (دراسة مسحية شاملة) ، جامعة الزرقاء الخاصة ، 2011م.

المذكرات :-

- مذكرات غلوب باشا (1897 - 1983م) ، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي ، مطبعة حسام ، بغداد ، ط1 ، 1988م.

الرسائل العلمية غير المنشورة :-

- البطران ، محمد ، النمو العمراني لمدينة الزرقاء خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، الجامعة الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004م.

- شاتي ، سمر ، رشيد طليع حياته ودوره السياسي في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، 2014م.

المقالات و المجلات :-

- جمال ، عماد ، جريدة الدستور ، مقال النادي القوقازي 77 عاماً... و ما زال العطاء مستمراً 14\4\ 2009م .

- الزيودي ، محمود ، جريدة الدستور ، مقال (نكريات من شارع الحمرا) تاريخ 6\ 9\ 2012م.

- سعد الدين ، احمد ، مجلة العودة ، مقال المخيمات الفلسطينية في الاردن ، عدد 72 ، شهر 9، عام 2013 م.

المقابلات الشخصية : -

- أحمد فؤاد ، مدير بنك القاهرة عمان فرع الزرقاء ، 10\4\2014م.

- ذيب بشير ، كاتب وباحث شيشاني ،12\ 2\ 2014م.

- حموده زلوم ، كاتب و باحث في تاريخ الزرقاء ، 15\2\2014م.

- خالد عبد الوهاب ، مساعد مدير البنك العقاري العربي فرع الزرقاء ، 10\4\2014.

- عصمت ارسبي ، إداري في نادي القوقازي ، 9\2\2014م.

الموقع الالكتروني لشركة مناجم الفوسفات : -

www.jpmc.com.jo

المراجع الاجنبية : -

- Department of Palestinian affairs, **60 years serving refugee camps** , United media, Amman.
- Lunt, James, **Hussein of Jordan a political biography,** Macmillan london limited, London, 1989.
- Snow, Peter, Hussein : **A Biography, Barrie & Jenkins**, London, 1972.

الملاحق

نماذج من الوثائق المستخدمة في الدراسة

ملحق رقم (1)

قسيمة زواج عام 1957 م

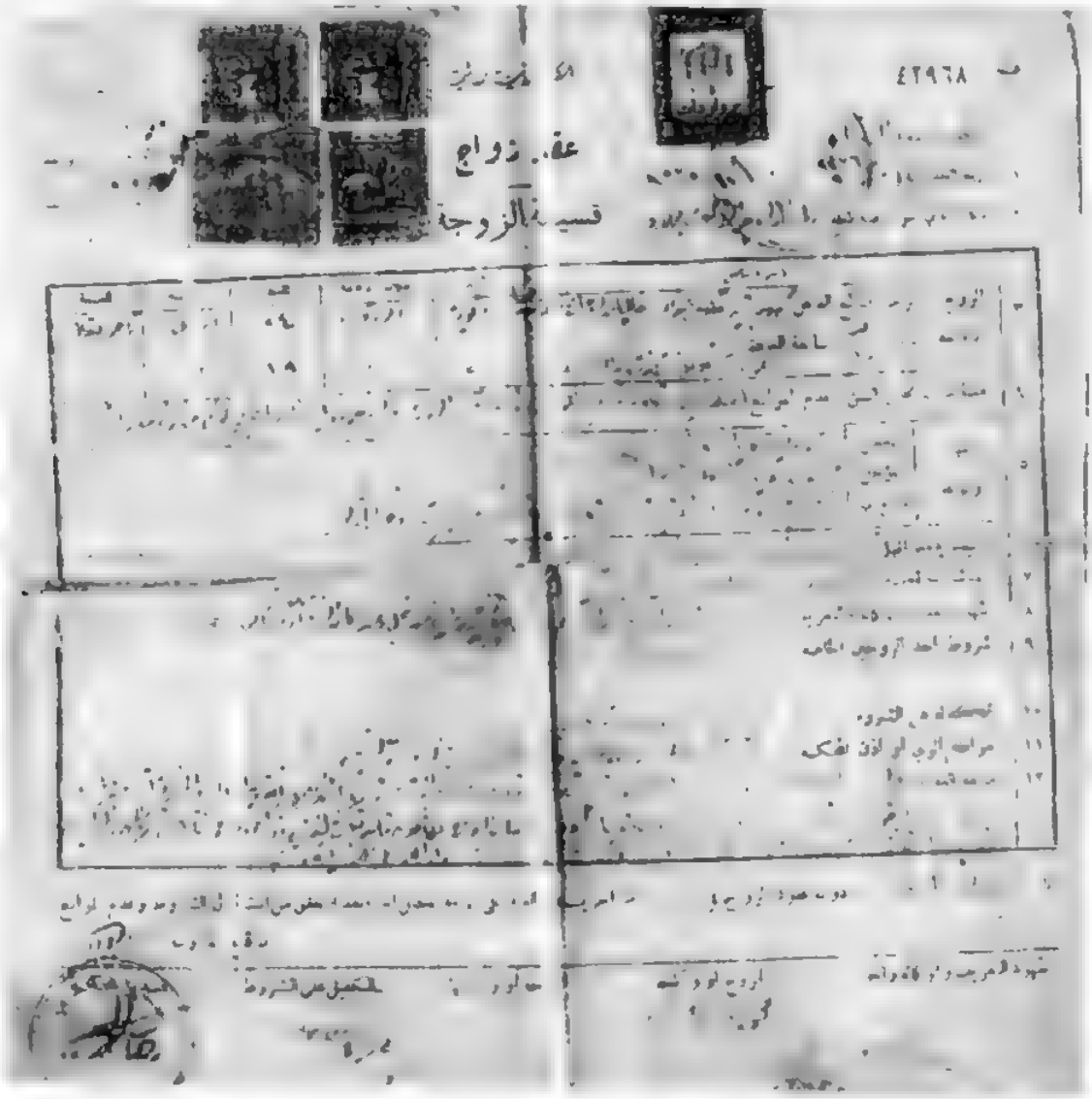

ملحق رقم (2)

شهادة ميلاد صادرة عام 1958 م

شهادة ولادة
CERTIFICATI OF BIRTH

ملحق ورقم (3)

ورقة غير منشورة من محاضر المجلس البلدي لعام 1954 م

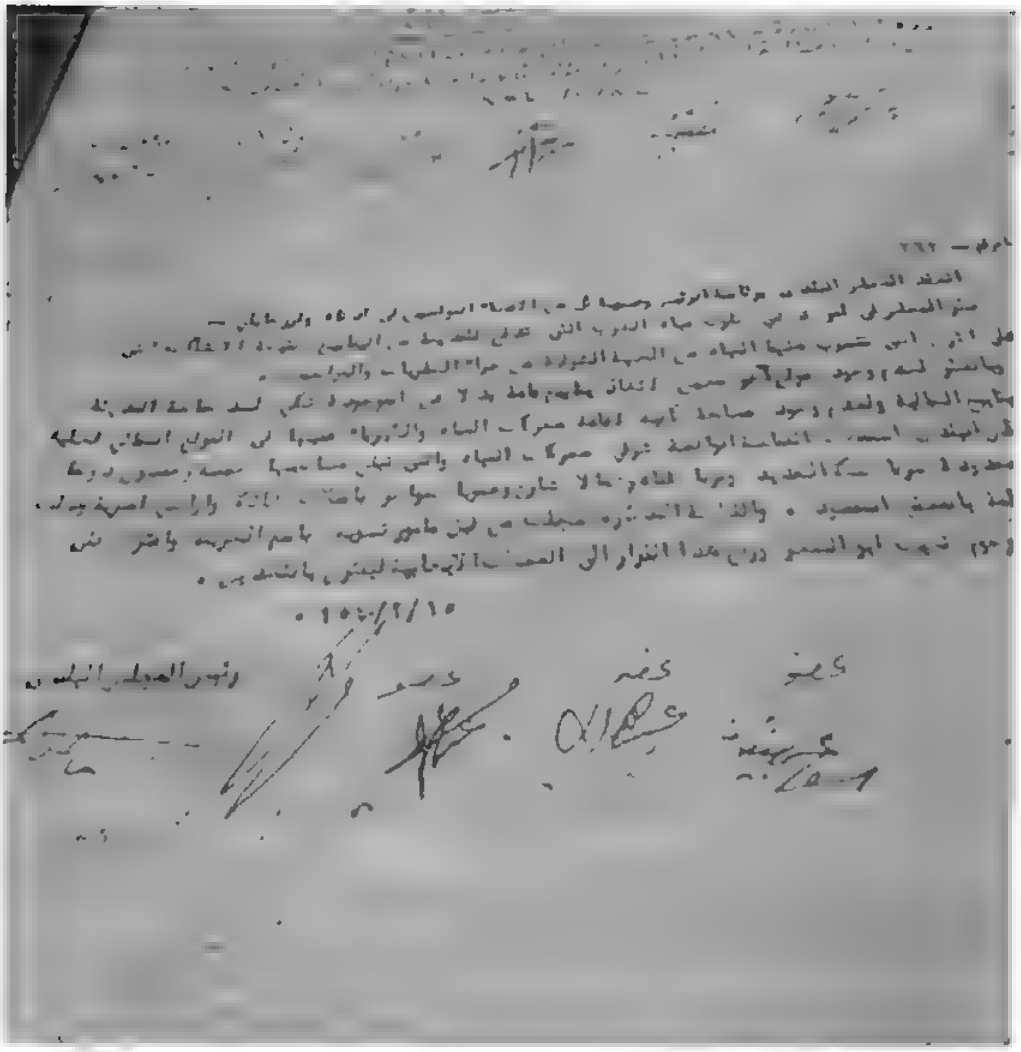

ملحق رقم (4)

خارطة المملكة الأردنية الهاشمية لعام 1950 م صادرة عن دائرة الإحصاءات العامة

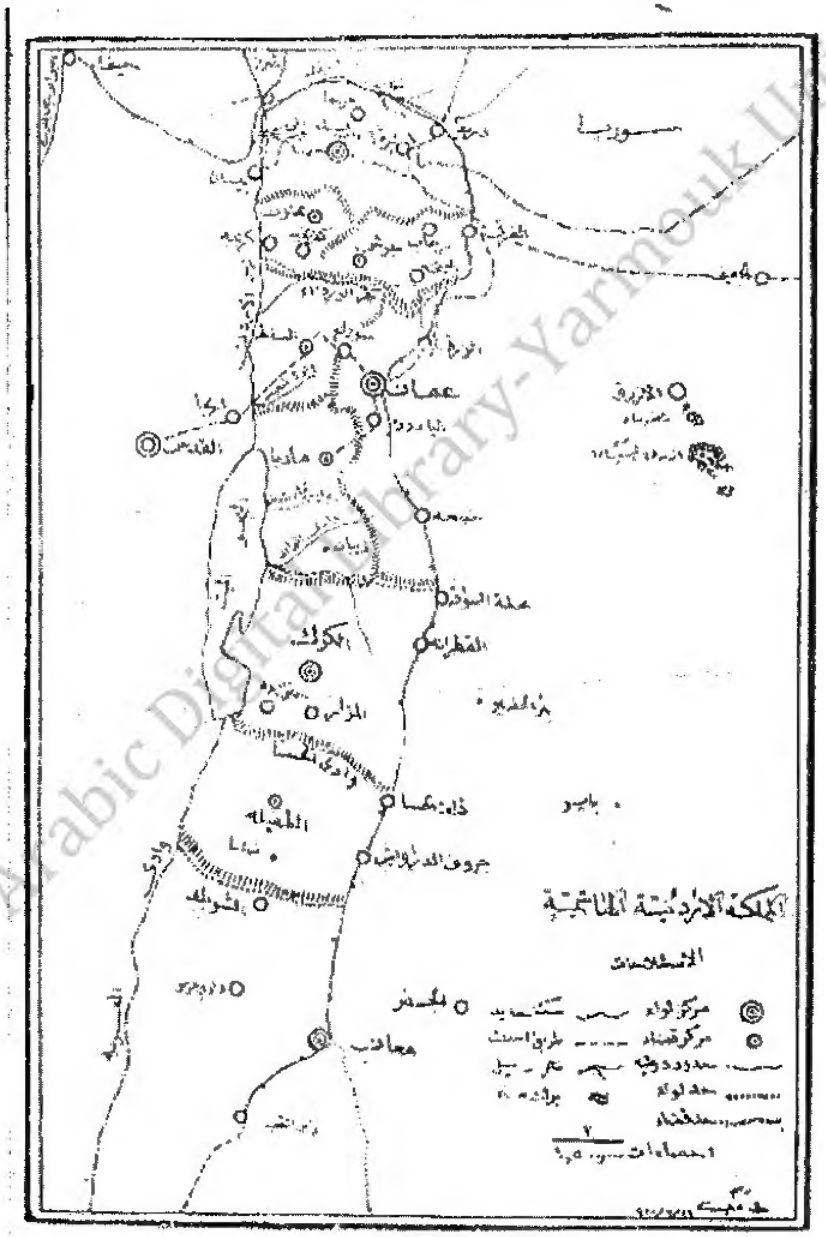

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (5)

مخطط تقريبي للزرقاء أوائل الثلاثينات من القرن العشرين

مخطط تقريبي للزرقاء في أوائل الثلاثينات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Absract

Anbar, Mohammad Hani,'Study in the history of the Administrative, Social and Economic in the city of Zarqa (1948-1967 AD)', Master Thesis, Faculty of Arts, Yarmouk University, Supervisor:Dr.Jaber Alkhteeb.

Studying cities history has a special importance throughout history. This kind of studies shows the real administrative, social and economic life in these cities.

Zarqa city is one of the most Jordanian cities in modern history. It plays a vital role in forming Jordan's history, especially with the establishment of Emirate of Transjordan in 1921, when the bases of army formed until the independence of the country.

This thesis introduced an explanation of the life in Zarqa in administrative, social and economic sides during the period between

(1948 – 1967). The beginning was about the administrative side in Zarqa when it was a part of Al-Balqa', then to Amman region until it became a district in 1964. After that it studied the municipality of Zarqa and its services for people like electricity, water and building schools, opening streets, supervising the markets and taxes. Also, the thesis talked al-Mukhtar position , who is the mediator between the people and the government. Courts found in Zarqa as the authority of judgment.

In the social side the population and the increase of population and the formation of Zarqa were studied since it saw a huge variety. It consists of the original inhabitants like Bani-Hassan tribes and the inhabitants of other cities who lived in Zarqa to join the army or to work in factories and companies found there. Chechens migrants have lived in Zarqa since the 20th century. Palestinian people emigrated to Zarqa after 1948 war. Some people from Syria and Lebanon also lived in it. The thesis gave information about Zarqa camp as the first camp for Palestinian refugees in Jordan in 1949.

Also, the thesis studied the family as the main part of building societies. It also studied some marriage contracts which were made in AlZarqa AlShraiah court with the result that some jobs and financial case were introduced according to dowries which were given to wives during the research. On the other hand, divorce cases were divided according to their reasons and kinds.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Also, the thesis studied the educational system and it explained the development of education in Zarqa and education systems in Jordan. The most important schools, established whether public or military by the Arabian army. Scout has played a vital role in developing education too.

In health side, the government introduced medical centers and built the public hospital in Zarqa in 1960 also charities introduced services to the poor.

With regard to sport activities, the officials in the government gave them ahighly concern, therefore the several sport club were established.

In economic side, the thesis introduced a lot of information about this field like agriculture, rain levels, trade, transportation, money ...etc. Zarqa chamber of commerce was established in 1958 to organize trade in the city.

Economic life saw a huge development in Zarqa by building different

factories and companies which gave the opportunities to people and decreased unemployment. Companies like JOPETROL. Also public services were introduced like roads, transportation, post and phone service.

Finally, the thesis studied the administrative, social, and economic development in Zarqa between (1948-1967), because few studies rely on reliable scientific studies. So, this study aimed to study one of the most important cities in the Hashemite Kingdom Of Jordan.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University